كتاب المحروسة

د. جمال على زهران

تحديات
الممارسة الديمقراطية
القيود والآفاق

٤٥



تحديات الممارسة الديمقراطية :

القيود والآفاق

دكتور / جمال على زهران

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

جامعة قناة السويس

الطبعة الأولى إبريل ٢٠٠٠

عنوان الكتاب : تحديات الممارسة الديمقراطية : القيود والآفاق

اسم المؤلف : د. جمال زهران

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

سلسلة كتاب المحروسة (٤٥)

المدير العام والمشرف على السلسلة : فريد زهران

كمبيوتر وإخراج : هشام صلاح

مسئول الطباعة : محمد سعيد

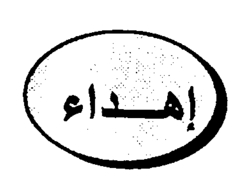
تنفيذ الطباعة : عادل أبو الليل

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/٣٣٥٨

الترقيم الدولى I.S.B.N: 977-313-028-2

تحديات الممارسة الديمقراطية :

القيود والآفاق

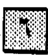


- إلى روح أساتذتى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعـــة القاهرة) الذين تعلمت منهم " الديموقراطية " .
  وأخص (د. إبراهيم صقر ، د. حامد ربيع ، د. خيرى عيسى، د. فاروق يوسف) .

- وإلى روح قادة العمل السياسى فى شبرا الخيمة والقليوبية الذيـن تعلمت منهم سمة التسامح فى الممارسة السياسية الواقعية .
  وأخص (د. فؤاد محيى الدين ، والمهندس على رخا ، والأسـتاذ بكرالصديق عبد الوهاب ..)

- وإلى روح أمى وأبى ، اللذين علمانى ، حريـــة الـــرأى وأدب الحوار وهما أعلى القيم الديموقراطية .
  طيب الله ثراهم جميعاً فى جنة الخلد ،

جمال زهران



{ محتويات الكتاب }

رقم الصفحة

رقم الصفحة

** ** **

{مقدمة الكتاب}

ستظل قضية الديموقراطية الشغل الشاغل لكل وطنى غيور على مستقبل هذا الوطن. فهى التحدى الكبير الذى علينا أن نواجهه ونتفاعل معه ونستجيب له فى ظل ضرورة داخلية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وفى ظل مد ديموقراطى عالمى لم يعد هناك مفر أمام أى مجتمع أيا كانت ظروفه إلا أن يتأثر به ويتكيف معه. فلم يعد هناك أية مبررات للتهرب من حياة ديمقراطية سليمة وفقا للتقاليد المعروفة عن هذا السبيل . كما لم يعد مقبولاً القبول بحجة أن الشعب قاصر عن الممارسة، وأن الشعب غير مؤهل لذلك، وأن الجرعة " لابد " وأن تكون تدريجية، وأن هناك مخاوف من فتح كل النوافذ فتعم الفوضى ويزداد العنف، وأن الشعب غير واعى بما فيه الكفاية باعتبار أن الأمية حجر عثرة، وأن الرموز الانتخابية هى الأساس للتعامل مع الاختيارات الكثيفة للأشخاص، وغير ذلك من مبررات لا هدف لها سوى الحفاظ على الأوضاع القائمة لأقصى مدة زمنية بما يحقق مصالح فئة محدودة تتحكم فى مقادير هذا الوطن وغيره من شعوب العالم الثالث المقهورة تحت وطأة أنظمة غير ديموقراطية .

فالديموقراطية تعنى المساواة السياسية بين الجميع وتكافؤ الفرص بلا حدود، وأن السيادة للشعب باعتباره محور العملية الديموقراطية، كما تعنى أن الأغلبية هى المعيار الحاكم لهذه العملية، وأن التعرف على الحجم الحقيقى لهذه الأغلبية يتأتى من خلال تصويت انتخابى سليم وفقا للأعراف والتقاليد العتيقة فى الديموقراطيات الأم. فلا شبهة فى هذا التصويت أو ذاك، ولا قيود أو معوقات أمام الناخبين وكذا المرشحين الذين لهم الحق فى الوصول إلى الناخبين لتقديم أنفسهم وبرامجهم وأفكارهم. كما أن هذه العملية كلها لابد وأن تتم فى مناخ ديموقراطى حر

يتيح للجميع أن يعلن رأيه بكل وضوح وصراحة لأن الشعب هو الذى يحكم فى النهاية. وفى هذا الإطار فان الأقلية عليها " الرضوخ "، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، للأغلبية حتى لو كان تفوقها بصوت واحد، أى بأغلبية بسيطة. لأن هذه الأقلية يمكن أن تكون أغلبية وبنفس النسبة أو أكثر فى الغد. ولإعمال هذا المبدأ " لابد " أن يحكم العملية الانتخابية قواعد واضحة وشفافية تامة لا تحمل شبهات أو تلاعبات أو تدخلات من هنا أو هناك.

ومن هنا فان القضية ليست فى " النظام الانتخابى " سواء أكان نظاماً فرديا أم نظاماً بالقائمة المطلقة أو النسبية (المشروطة أو غير ذلك)، ولكن فى مناخ الممارسة واطمئنان كافة الأطراف المعنية إلى احترام قواعد اللعبة الديموقراطية فى النظام الانتخابى المختار. وقد أرجح دائماً ومنذ فترة، النظام الانتخابى " الفردى " لارتباط جمهور الناخبين به لأكثر من مائة عام، نظراً لأن الانتخاب بالقائمة يحتاج إلى فترة من النضوج فى الممارسة الديموقراطية وفى رسوخ قواعد اللعبة الانتخابية السليمة، وحياة سياسية حزبية قوية. كما أن القائمة يجب أن تكون نسبية وفى حدود معقولة طبقاً لما هو سائد فى بعض الدول الديموتراطية،كألمانيا على سبيل المثال إذا أردنا الاستفادة من الديموقراطيات الأم.

ولكن القضية الرئيسية ليست فى اختير النظام الانتخابى فى هذه المرحلة، ولا يجب أن نضيع الوقت ونبدد الجهود فى صلاحية هذا أو ذاك من أنظمة، بل القضية الأساسية تكمن فى مناخ ديموقراطى سليم تجرى الانتخابات البرلمانية القادمة عام ٢٠٠٠ ، فى ظله. فالنظام الانتخابى الفردى الحالى لا طعن عليه، ومشكلة أحزاب المعارضة ليست مع هذا النظام، بل ومشكلة بعض المتنافسين من الحزب الوطنى الحاكم والذين يوصفوا فى سلة المعارضين أو الخارجين أو غير القانعين أو غير الراضين على اختيار قيادة الحزب لمن يمثلهم فيرشحون أنفسهم مستقلين ثم ينضمون

فى حالة نجاحهم إلى الحزب الحاكم، أيضا ليست مع النظام الفردى. بل ان مشكلة هؤلاء جميعا والطامحين للمشاركة السياسية الجادة تكمن فى توافر قواعد واضحة لانتخابات حرة نزيهة تتسم بالشفافية والاحترام الداخلى أولاً ، والاحترام والاعتراف الخارجى ثانياً .

فأصبح من غير المقبول أن تجرى كافة الانتخابات البرلمانية والمحلية خلال عقدى الثمانينات والتسعينات فى ظل قانون للطوارئ تحت أى مبرر. فوجود هذا القانون يعتبر رادع وقيد لكل من يرغب فى ممارسة سياسية جادة،فهو لا يوفر الطمأنينة لطرفى اللعبة (الناخب، والمرشح). كما أن وجود هذا القانون يعطى السلطات للإدارة بالتدخل تحت دعاوى الاحتياط والأمن باعتقال من تراه مثيراً للشغب حسب تقديراتها مما يعد خصماً من رصيد بعض المرشحين ولحساب مرشحين آخرين، وقد حدث هذا فى دوائر كثيرة فى انتخابات سابقة، فكيف يتم الاطمئنان لانتخابات حرة جادة يتم فيها اغتيال معنوى لبعض المرشحين والناخبين؟! .

كذلك ليس مقبولاً أن تجرى الانتخابات فى ظل جداول انتخابية غير سليمة مهما كانت المزاعم بأنه يتم تنقيتها كل عام، بل هى غير مطابقة للواقع من حيث أن عدد الناخبين المسجلين أقل من عدد الناخبين فى الواقع العملى (أى المواطنون الذين قد تجاوزوا ١٨ سنة) . ولو أن هذه الجداول سليمة، لما أدى ذلك إلى أحكام محكمة النقض بإلغاء الانتخابات فى عدد كبير من الدوائر. لأن هذه الجداول "المهلهلة " هى الوسيلة لقبول الطعن من محكمة النقض. فالراسبون فى الانتخابات يعرفون مواقع الضعف فى هذه الجداول التى تضم المتوفيين أكثر من الأحياء. وعندما يتم الطعن على بعض الصناديق التى جاءت نسب التصويت فيها عالية يقدمون شهادات الوفاة لعدد كبير من أدلوا بأصواتهم !!، فيكسبون الطعن. ويتضح إذن أن الناجحين لم ينجحوا بصدق، ولا الخاسرين لديهم القناعة بخسارتهم وهم محقون لعدم

سلامة هذه الجداول. ولازلت أذكر أن عدداً كبيراً ممن كسبوا الطعون الحالية على مجلس الشعب (٩٥ - ٢٠٠٠) ، نظراً لعدم فوزهم فى الانتخابات، كانوا أعضاء فى المجلس السابق (٩٠-١٩٩٥) ، ويحتفظون بالوثائق الدالة على عدم سلامة الجداول الانتخابية لاستثمارها وقت اللزوم وكسب الدعاوى القضائية، والتعويض الكبير الذى يصل إلى خمسين ألف جنيه لكل عضو خسر الانتخابات مما كلف خزانة الدولة أموالاً طائلة خلال العشر سنوات الماضية على وجه الخصوص .

وقد استبشرنا خيرا بموضوع " الرقم القومى " لكل مواطن، باعتباره سيحل هذه المشكلة. حيث أن كل مواطن يحدد دائرته أو موطنه الانتخابى، وبمجرد إتمام ذلك على مستوى الجمهورية يتم إعادة القيد فى جميع الدوائر الانتخابية بصورة واقعية لكل من بلغ ١٨ عاماً. ولكن هذا الموضوع لم يتم إنجازه فى المدة المحددة له بثلاث سنوات، كما أنه ليس من المتوقع أن يتم قبل إجراء انتخابات عام ٢٠٠٠ . ولذلك فنحن أمام احتمالين لا ثالث لهما إذا أردنا أن نجرى انتخابات حرة ونزيهة.

<u>الاحتمال الأول</u> : إما أن تتم إعادة القيد فى الجداول الانتخابية من واقع السجل المدنى لكل دائرة انتخابية وإلغاء الجداول الحالية تماما .

<u>والاحتمال الثانى</u> : تأجيل الانتخابات لمدة عام يكون الرقم القومى قد تم إنجازه تماماً وأعيد تنظيم الجداول الانتخابية ليصدر بها قرار رئيس الجمهورية فى هذا الشأن.

أما وأن تجرى الانتخابات على الجداول الحالية، فان التسليم بنتائجها تصبح أمرا صعباً ومحل شك وعدم اعتراف من كافة الأطراف المتنافسة.

ومن جانب آخر، فان عملية الإدلاء بالصوت تحتاج إلى ضمانات تحميها من عبث أى شخص مهما كان مركزه أو علا شأنه أو انخفض. وهذا يستلزم التوقيع بالاسم بعد إبراز البطاقة الشخصية الدالة على المواطن، منعا

للتلاعب أو البصمة لمن لا يعرف الكتابة تجنبا لأية تلاعبات في إرادة الناخبين بالتزوير، وإنهاء ظاهرة " تقفيل الصناديق " التى يكسب من خلالها أصحاب الطعون أمام محكمة النقض المقدمة من الخاسرين في هذه الانتخابات أو تلك. فضلاً عن ذلك فان تغليظ عقوبة التزوير مهمة للغاية لردع أى شخص تسوله نفسه في القيام بذلك، وهو ممن يقع تحت إغراءات المال والمكاسب المختلفة!!. ولا توجد حجة أمام عدم الأخذ بذلك الاقتراح الذى يجمع عليه الكثيرون .

كذلك فلا يمكن إجراء انتخابات حرة ومتكافئة دون أن تكون وسائل الإعلام محايدة، من صحف قومية وإذاعة وتليفزيون. ويمكن إتاحة الفرصة لتملك قناة تليفزيون وموجة إذاعية لكل حزب سياسى قادر على ذلك، حتى يمكن مخاطبة الجمهور وشرح برامج أعضائه، مع حياد الأجهزة القومية والرسمية. ولا يمكن الاكتفاء بما هو حادث الآن من تخصيص نصف ساعة لكل حزب من الأحزاب .

والأكثر من ذلك والأهم هو : خضوع عملية الانتخابات بكاملها ومن الألف حتى الياء ، لإشراف قضائى كامل. ولا حجة لمن يقول أن عدد القضاة غير كاف لكافة اللجان على مستوى الجمهورية فيمكن إجراء الانتخابات على مدار أسبوع أو أقل. ولا حجة أيضاً لمن يبرر التهرب من هذا الالتزام، بأنه غير مقبول تعطيل مصالح الناس ووقف المحاكم لعدة أيام حتى تجرى الانتخابات!!. فهذا هو الحق الذى يراد به باطل !!. لأنه لا شئ أهم من إجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة حقيقية للأمة ولا شبهة في تزويرها لصالح طرف أو اتجاه سياسى أو آخر. فان " التعطيل " - إذا كان تعطيلا - ولعدة أيام وكل خمس سنوات، مقبولاً لدى كافة المواطنين لأن الانتخابات الحرة تخلق مجتمعا حراً وقضاءً حراً ومواطنا حراً.

ومن ثم فان دور القضاء باعتباره السلطة الثالثة والمحايدة فى الإشراف على إدارة عملية الانتخابات هى خير ضمان .

بالإضافة إلى ما سبق،يتطلب الأمر ضرورة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وتركيز انتشارها بدلاً من الاتساع غير المبرر الذى يترتب عليه عدم قدرة المرشحين على السيطرة عليها مهما كانت إمكاناتهم وقدراتهم . فهناك شبهة الانحياز فى التقسيم الحالى مما يستوجب إعادة النظر فيه وتجميع بعض المناطق المتقاربة أو المتلاحقة بإعادة الضم والخصم بين بعض الدوائر دون انحياز مسبق. كما أن اللجان الفرعية تحتاج إلى إعادة توزيع داخل كل دائرة بحيث تكون قريبة من كل تجمع سكنى لتيسير عملية الاقتراع والإدلاء بالصوت .

وفى ضوء ما سبق فانه يمكن بلورة النقاط السابقة فيما يلى :

١ – إعداد جداول انتخابية جديدة ، معبرة ودقيقة .

٢ – الإشراف القضائى الكامل على إدارة عملية الانتخابات حتى لو وصل الأمر لإجراء الانتخابات على عدة أيام .

٣ – إلغاء قانون الطوارئ عموما، وعلى وجه الخصوص خلال فترة الانتخابات البرلمانية والمحلية وغيرهما .

٤ – تغليظ عقوبة التزوير فى الانتخابات أو التلاعب فيها .

٥ – قيام الناخبين بالإدلاء بصوتهم من خلال إبراز البطاقة الشخصية .

٦ – قيام الناخبين بالتوقيع أمام أسمائهم وتسجيل أرقام بطاقاتهم، والبصمة لمن لا يعرف الكتابة .

٧ – إعادة تحديد الدوائر الانتخابية بالتركيز وعدم الاتساع، ومراعاة حجم الكثافة السكانية وعدد الناخبين مع الحفاظ على هوية بعض الدوائر المشهورة كالدوائر العمالية والريفية .

٨ - إعادة توزيع اللجان الفرعية بما يتفق مع التجمعات السكانية تسهيلاً للإدلاء بالصوت وتشجيعاً عليه .

٩ - تحديد سقف أو حد أقصى للصرف على الانتخابات البرلمانية أو المحلية، يلتزم به جميع المرشحين وعليهم تقديم المستندات الدالة على ذلك تجنباً لعقوبات غليظة منها فقدان كرسيه فى حالة عدم الالتزام، للحد من سطوة المال فى الانتخابات عموماً .

١٠- إعادة النظر فى قانون تعريف العامل والفلاح بما يحول دون استغلال البعض لهذه الصفة التزاماً بالمعنى الكامن وراء ذلك فى الدستور، وهذا يستدعى حواراً بين كافة القوى السياسية بما يسمح بتوسيع هذا المفهوم أو تضييقه بما يتفق مع روح الدستور ومقتضيات الواقع الحالى .

إن هذه المقترحات أو التوصيات العشر التى نقدمها، ليست آراء نظرية، بل انها خلاصة الأبحاث والدراسات المختلفة التى أجريت على الانتخابات فى مصر. وهى بالتالى توصيات قابلة للتطبيق ، وقد شهدنا قابليتها للتطبيق فى بعض الانتخابات الخاصة كما يحدث فى الأندية على وجه التحديد وهى ظاهرة تدعو للتأمل. فحينما تزداد درجة الطمأنينة فى إجراءات الانتخابات والثقة فى عدم التلاعب فيها ووضوح الإجراءات والقواعد، فان إقبالا منقطع النظير تشهده هذه الانتخابات ، وتعبر النتيجة عن الواقع الفعلى والقوى المتنافسة .

كما أن عام ٢٠٠٠، يجب أن يشهد إعدادا حقيقياً لانتخابات البرلمان المصرى (مجلس الشعب) ، ومن هنا فإننى أدعو إلى حوار مغلق بعيداً عن أى صخب أو دعاية، بين ممثلى الأحزاب السياسية المتنافسة للاتفاق على الانتخابات القادمة بكل إجراءاتها ويصدر بيان عن ممثلى كافة الأحزاب تسلم بالقبول والاتفاق. ونحن نطرح من جانبنا جدول أعمال هذا الحوار، وهو

خلاصة للعديد من دراساتى ومقالاتى حول قضية الديموقراطية والانتخابات الحرة. ويستدعى الاتفاق بين كافة ممثلى الأحزاب السياسية، ضرورة ترجمة ذلك فى قانون جديد للحقوق السياسية يعبر بالمجتمع المصرى إلى القرن الحادى والعشرين بكل ثقة فى إمكانية هذا المجتمع على قدرته على ممارسة الحياة الديموقراطية والالتزام بقواعدها .

إن الأمل كبير فى ترجمة رغبة رئيس الجمهورية (الرئيس حسنى مبارك) التى وردت فى خطابه فى افتتاح الدورة الخامسة للبرلمان (مجلس الشعب) فى أوائل نوفمبر ١٩٩٩، فى ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة فى نزاهة وحرية وشفافية، إلى واقع فعلى، يجعل من مصر نموذجاً فى التحول السلمى للديموقراطية الكاملة ، والممارسة السياسية الناضجة .

وفى هذه المناسبة، فإننى أقدم كتاباً جديداً هو " الكتاب السابع " الذى يضم عدة دراسات عن الديموقراطية والانتخابات، خصصنا لكل منها فصلاً مستقلا .

<u>فالفصل الأول</u> : يضم دراسة بعنوان : (الحياة البرلمانية والديموقراطية فى مصر خلال القرنين ١٩، ٢٠ : عوامل الاستمرار والتحدى) ، وهى دراسة كلية عن التطور البرلمانى والديموقراطى الذى شهدته مصر عبر قرنين من الزمان .

<u>والفصل الثانى</u> : يضم دراسة عن: (ظاهرة المستقلين فى الانتخابات البرلمانية فى مصر : نموذج لانتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٩٠) ، من حيث حجم الظاهرة وتطورها ، ودوافعها وانعكاساتها على العملية السياسية، وآفاقها وتحدياتها المستقبلية.

<u>والفصل الثالث</u> : يضم دراسة عن: (انعكاسات " الانفتاح الاقتصادى " على توزيع القوة السياسية فى المجتمع المصرى وآثار ذلك على المشاركة

السياسية، وهى دراسة ميدانية لمدينة شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية التى أنتمى إليها عائليا .

أما الفصل الرابع والأخير : فانه يضم دراسة لتحليل الانتخابات المحلية التى أجريت فى أبريل ١٩٩٧، مع التطبيق على محافظة بور سعيد التى أعمل فيها " وظيفيا " .

** **وقد عرضت هذه الدراسات فى مؤتمرات مختلفة.**

فالدراسة الأولى : عرضت فى مؤتمر : " مصر بين قرنين ١٩، ٢٠"، الذى نظمه مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس، يومى ٢٧ – ٢٩ فبراير ١٩٩٧.

والدراسة الثانية : نشرت ضمن كتاب صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعنوان: انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل ، صدر عام ١٩٩١ تحت إشراف : **أ.د. على الدين هلال ، د. أسامة الغزالى حرب .**

والدراسة الثالثة : كانت ضمن أعمال المؤتمر الدولى التاسع للبحوث الاجتماعية (٣١ مارس – ١٠ إبريل ١٩٨٤) ونشرت ضمن كتاب أعمال المؤتمر .

أما الدراسة الرابعة : فكانت ضمن مشروع بحثى عن: (الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٧)، تحت إشراف: **أ.د. على الدين هلال، أ.د. كمال المنوفى** ، وعرضت نتائج البحث فى مؤتمر علمى فى يونية ١٩٩٧، ونشرت جميع الدراسات فى كتاب بعنوان : تحليل الانتخابات المحلية (١٩٩٧)، صدر فى نهاية عام ١٩٩٧ .

وفى هذه المناسبة فإننى أشكر هذه المؤسسات العلمية العريقة التى دعتنى للمشاركة فى أعمالها، وأيضا أشكر المسئولين عن إدارتها لحرصهم على مشاركتى لهم فى مخططاتهم العلمية .

ولاشك أن هذه الدراسات العلمية التى يضمها هذا الكتاب، رغم أنـــها كتبت فى فترات زمنية مختلفة، إلا أنها تعبر عن قناعة مطلقة مـــن الكـــاتب بأهمية الخيار الديموقراطى الذى يحمى الوطن ويضمـــن مســتقبلاً أفضـــل. وأعترف أن الذى شجعنى على إصدار هذا الكتاب هو أن عام ٢٠٠٠ سيشهد الانتخابات البرلمانية للقرن الحادى والعشرين، وكذا دعوة الرئيـــس مبـــارك بالالتزام بانتخابات حرة ونزيهة وديموقراطية ولذلك فقد اخترت عنوان الكتاب (تحديات الممارسة الديموقراطية: القيود والآفاق)، ليعبر بصدق عن محتـــوى هذه الدراسات المختلفة من جانب، وعن الطمـــوح الـــذى نتمنـــاه لمجتمعنـــا المصرى العريق والذى يجب أن يأخذ فرصته بصورة أفضـــل مـــن خـــلال الاختيار الديموقراطى الحر، والذى يمكن أن يتجسد فـــى انتخابـــات القـــرن: انتخابات برلمان عام ٢٠٠٠ . فهل نكون بذلك قد حلمنا أكثر من الـــلازم ؟ لندع الأيام القادمة تجيب ، فعقارب الساعة لن تعود إلى الوراء وهو ما يوحى بأمل جديد دائماً .

والله الموفق

القاهرة فى ١ يناير ٢٠٠٠م .

المؤلف

جمال على زهران

الفصل الأول

الحياة البرلمانية والديموقراطية
فى مصر خلال القرنين ١٩ ، ٢٠ :
عوامل الاستمرار والتحدى

مقدمـــــة :

تعتبر الديموقراطية هى القضية المحورية لتقييم حركة وأداء أى نظام سياسى، فى أى فترة زمنية. ولذلك فان النظام السياسى عادة ما يعتبر السعى نحو الديموقراطية هو التحدى الذى عليه أن يسير فى طريقه دون تردد. فضلاً عن أن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن اعتبارها من المخرجات الإيجابية الكاملة دون تتويجها بالديموقراطية وأجنحتها المتمثلة فى الحرية والمشاركة والحياة البرلمانية السليمة. والحياة فى ظل دستور دائم ومستقر ومحل احترام ويمثل مرجعية لكل حركة النظام والمجتمع[١].

ولذا فان كثيراً من الدول قد أغفلت الإنجاز الديموقراطى لحساب الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية رغم أنها عملت لصالح الغالبية، إلا أن أنظمة هذه الدول قد سقطت بعضها، وتصارعت أجنحة من داخلها لتحول مساراتها. وأخرى عدلت من المسار وخاضت مشوار الديموقراطية بدرجات،حيث البطء عند البعض، والاختزال عند الآخرين، والتسارع عند البعض الآخر وان كان هؤلاء محدودين. ولكن فى المعنى الأخير فان النظم التى لم تسير فى الطريق الديموقراطى، احتسب التاريخ عندها عدم الإنجاز الديموقراطى بلا شك .

وفى ظل التحولات المتسارعة فى العالم منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن، حيث شهد هذا العالم نمواً متزايداً نحو حقوق الإنسان وحرياته بما يدعم من أهمية السير فى الطريق الديموقراطى، فضلاً عن فشل أنظمة الحزب الواحد فى تحقيق هامش الديموقراطية التى كانت تزعمه وهو ما ظهر فى تفكك الاتحاد السوفيتى والدول المترابطة به فى أوربا الشرقية وفى العالم الثالث أيضاً. ففى ظل هذه التحولات يمكن القول بأن العامل

---

(١) د. على الدين هلال وآخرون، تجربة الديموقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ٩ : ١٢ .

الخارجي قد لعب دوراً محورياً فى تحريك الأنظمة من ناحية، وفى تشجيع الشعوب على التحرك للمطالبة بحقوقهم فى مواجهة هذه الأنظمة. وقد أسهم ذلك كله فى تلاقى الداخل بالخارج من ناحية، وأصبح المجتمع من الداخل مكشوفاً وفى محل متابعة من الخارج، وأصبح العصف بالقوى السياسية فى الدخل من جانب الأنظمة مسألة ليست سهله كما كان الأمر سائداً من قبل. حيث لم يعد هناك انفصالاً بين الداخل والخارج فى هذه الآونة ونحن مقبلون على نهاية القرن العشرين، وبدايات القرن الحادى والعشرين. وقد دعم هذا التغير العالمى، أو هذه الموجه العالمية من التوجه إلى الطريق الديموقراطى بلا تردد. وفى تقديرنا فان هذا الإنجاز العالمى يمكن أن نسجله لصالح التطور الحضارى للنظام الدولى فى الربع الأخير من القرن العشرين .

وفى نفس الوقت نعتبره هو التحدى الرئيسى للربع الأول من القرن الحادى والعشرين. لأنه إذا كانت قد أثيرت هذه القضية باعتبارها نمطاً دولياً لابد من احترامه والتعامل معه، ثم تبنته غالبية الدول دون أن تتراجع عنه خلال السنوات الحالية، باستثناءات بسيطة للغاية، إلا أن تطوير ذلك وتثبيته فى تربة هذه المجتمعات بما لا يسمح باقتلاع هذا الإنجاز الديموقراطى يصبح تحدياً كبيراً من الضرورى مواجهته وقبول أعبائه وتدارك تداعياته .

وفيما يتعلق بمصر، فان الملاحظ أنها لم تتخلف عن السير فى التطور الدولى بل كانت سباقة فى هذا الطريق. حيث تبنت الطريق الديمقراطى وإن كانت بنوع من التحفظ والتوجس منذ منتصف السبعينات، إلا أن المشوار قد تدعم منذ الثمانينات وحتى الآن. ولازال هناك الكثير من تبعات هذا الطريق علينا أن نتحملها بشجاعة حتى يستكمل البناء الديموقراطى

فمصر كانت من أولى الدول التى أسست مجالس نيابية رسمية حيث تأسس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ فى عهد الخديوى إسماعيل، أى منذ

(١٣٠) عاماً. والسؤال هنا لماذا هذا السبق فى الإنجاز البرلمانى مع استمرار المشكلة الديموقراطية حتى الآن ؟

أى أن القضية لازالت ممتدة بين قرنين التاسع عشر والعشرين. ولذلك فإن فهم آليات الحياة البرلمانية والديموقراطية فى مصر بين القرنين من خلال الدروس المستفادة، قد يقود إلى استشراف آفاق التحدى الذى علينا أن نواجه فى المشوار الديموقراطى فى القرن الحادى والعشرين .

ولذلك فإن هذه الدراسة تركز على استخلاص الاتجاهات العامة لنمط الحياة البرلمانية والديمقراطية فى العهود المختلفة للوقوف على الدروس المستفادة، كخطوة نحو مناقشة كيفية تطوير حياتنا الديموقراطية فى القرن القادم .

ولتحقيق هدف الدراسة، يمكن تناول النقاط التالية :

أولاً : تطور الحياة الدستورية والبرلمانية خلال القرن التاسع عشر:

يعتبر البعض أن البدايات الأولى لتطور الخياة النيابية فى مصر تتمثل فى "الديوان" الذى أنشأه نابليون فى عام ١٧٩٨، ثم فى إصرار الإرادة الشعبية على تعيين محمد على واليا على مصر(١). وذلك رغما عن أنه لم يكن هناك إطار مؤسسى لممارسة هذه الإرادة الشعبية .

وبداية فإن الدولة المصرية الحديثة التى بنيت فى عهد محمد على الذى تولى حكم مصر فى عام ١٨٠٥، تعتبر بداية صحيحه للحديث عن تطور الحياة الدستورية والبرلمانية من زاوية مواكبة ذلك، لبناء الدولة الحديثة من جانب، ومواكبة التطورات التى حدثت فى النظام الدولى أو الدول الأخرى

---

(١) د. عزة وهبى " التطور السياسى والدستورى " ، فى البناء السياسى ١٩٨٠-٥٢، المسح الاجتماعى الشامل، المركز القومى للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٥،ص١٨٧.

التى كانت موجودة آنذاك من حيث مدى توافر الهياكل البرلمانية والنصوص الدستورية. ولعل فى توقيع ميثاق " الماجناكارتا " - العهد الأعظم - فى إنجلترا فى ١٥يونيه/١٢١٥م لبدء ممارسة الحياة البرلمانية، وما لحق ذلك من تطورات خصوصاً فى بدايات القرن التاسع عشر، واعتبرت هذه الوثيقة هى الدستور الذى يحكم العلاقات داخل المجتمع البريطانى حتى الآن، ما يدل على تواكب فترة محمد على مع التطورات فى الدول الكبرى المحيطة به آنذاك، فضلاً عن دستور الولايات المتحدة، وولاية جورج واشنطن، وميلاد الحكم الديموقراطى باسم مبادئ الحرية التى تعمقت هناك مع نهاية القرن التاسع عشر[1]. وهذا مالا يجب أن يغيب عن الأذهان فى تحليل أى فترة تاريخية. حيث أن التطور الداخلى هو جزء من تفاعلات إقليمية ودولية، أخذاً فى الاعتبار درجة التقدم والنمو داخل الدولة ومدى توافر إمكانية الاستعداد للتفاعل مع هذا الاتجاه أو ذاك .

ففى الفترة من (١٨٠٥-١٨٣٧)، لم يصدر أية قوانين أساسية متعلقة بشكل الدولة وتوزيع السلطات العامة فيها ونظام الحكم وحقوق وحريات المواطنين. وغير ذلك من المسائل الأساسية فى نظام الحكم. إلا أن هذه الفترة قد شهدت عدة هياكل استشارية ونيابية، ومن بينها: مجلس الشورى، والمجلس العالى. فبالنسبة لمجلس الشورى فقد قرر محمد على إنشاءه عام ١٨٢٩، ويعتبر أول مجلس به نسبة من التمثيل الشعبى الكبير، حيث كان يتكون من ١٥٦ عضوا منهم (٩٩) من كبار الأعيان يمثلون المديريات المختلفة و ٣٣ عضواً من كبار الموظفين والعلماء ، ٢٤ عضواً من مامورى الأقاليم، وكانت رئاسة هذا المجلس "لإبراهيم باشا" ابن محمد على. ويلاحظ على هذا المجلس أنه لم يكن يتمتع بسلطات نيابية فعلية، بل كانت كل سلطاته استشارية ومتعلقة

---

(١) د. يعقوب محمد المليجى ، مبدأ الشورى مع المقارنة بمبادئ الديمقراطيات الغربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية (ب.ت) ، ص ٢٣١ : ٢٣٣.

بالنظر فى شئون الإدارة والتعليم والأشغال العمومية المختلفة. وكان لهذا المجلس حق مساءلة موظفى الدولة ومشايخ البلاد (العمد) ولم يكن ينعقد سوى مرة واحدة فى العام مما اسهم فى ضعف سلطاته عامة(١). أما بالنسبة للمجلس العالى فقد أمر محمد على بتكوينه فى عام ١٨٣٤ مع تضخم شئون الحكومة. وكان هذا المجلس استشاريا أيضا . وقد تكون من مجموعة من الموظفين هم نظار الدواوين (الوزراء وما فى دونهم من مديرى المصالح الحكومية، بالإضافة إلى مجموعة مختارة تمثلت فى: اثنين من العلماء ، واثنين من التجار، واثنين من المحاسبين، بالإضافة إلى مجموعة منتخبه من الأهالى تتمثل فى اثنين من الأعيان على كل مديريه. وكانت مدة العضوية من الأعضاء الممثلين والعلماء والمديريات سنة واحدة. وفى الواقع العملى لم يكن هذا المجلس ممثلا حقيقيا لإرادة الشعب، بل هو مجرد هيئة تنفيذية أو مجلس استشارى له. ومع شكلية هذه الهياكل النيابية إلا أن هذه الفترة كانت أكثر عدلاً وضماناً للمواطنين عن فترات الحكم السابقة مباشرة على تولى محمد على السلطة سنة ١٨٠٥. لدرجة أنه قد أطلق على فترة محمد على فترة حكم "المستبد" العادل(٢). وذلك استناداً إلى الإنجازات الضخمة إلى تمت فى عهده، والى العدل الاجتماعى الذى انتشر مع اتساع رقعة هذه الإنجازات فى ربوع مصر المختلفة. إلا أن هذا لم يغنى عن ضرورة أن يكتمل ذلك بالإنجاز الديموقراطى وقوامه الحرية والعدل والمساواة .

أما الفترة من (١٨٣٧ وحتى ١٨٤٧) فاتسمت بميلاد أول دستور عرفته مصر الحديثة فى عهد محمد على، وذلك مجاراة للتطور الخارجى فى

---

(١) د. ابراهيم شلبى، تطور النظم السياسية والدستورية فى مصر، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٤، ص ٣٦-٣٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

أوربا، وعلى غرار ما صدر فيها من دساتير مكتوبة فى ذلك الوقت. فقد صدر عن محمد على القانون الأساسى أو الدستور عام ١٨٣٧، وعرف بقانون " السياساتنامة" وقد تضمن مقدمة عامة وفصول ثلاث تتعلق بالترتيبات الأساسية والإجراءات العملية وقانون العقوبات. وقد قرر هذا القانون إنشاء بعض الدواوين الجديدة وعددها سبعة، بالإضافة إلى ترتيبها .

وقد كان هذا القانون، وما تمخض عنه من عدة دواوين، أشبه بالمجالس الفنية لإبداء الرأى فى الأمور الداخلة فى اختصاصاتها، فهى مجرد تشكيلات إدارية تهدف إلى تسيير أمور الدولة. ولا تعبر بحال عن الإرادة الشعبية. ولكن ما يجب تسجيله هنا أن هذا القانون كان بمثابة خطوة نحو تطوير التنظيم الإدارى والحكومى لمصر لم يسبق أن شهدته من قبل.ولم يغير من هذا الوضع إلا ما قرره محمد على عام ١٨٤٧ من إنشاء ثلاث مجالس جديدة بالإضافة إلى الدواوين السبع السابقة .

وأهم هذه المجالس هو " المجلس الخصوصى " الذى كان يرأسه إبراهيم باشا، وكانت اختصاصاته متنوعة، فهى تشريعيه فيما يتصل بسن القوانين واللوائح، وتنفيذية فيما يتعلق بالنظر فى شئون الحكومة الكبرى وإصدار التعليمات والأوامر للمصالح الحكومية المختلفة. وفى نفس الوقت فان هذا المجلس والمجلسين الآخرين وهما (المجلس العمومى، ومجلس عمومى الإسكندرية) لم يكن يسمح للشعب بالمشاركة فى السلطة من خلال قاعدة التمثيل النيابى لمراقبة أعمال هذه المجالس أو حتى المشاركة فيها للرقابة على السلطة التنفيذية ولكن ما يذكر فى هذا الصدد، ما صدر عن الخديوى فى عام ١٨٣٩، الذى سمى " بفرمان الخط الشريف " حيث تضمن بعض الضمانات الأساسية الخاصة بحقوق الأفراد وحريتهم العامة. فبالرغم

من عدم وجود تمثيل نيابى آنذاك إلا أن الوالى كان ملزما بتطبيق هذه القواعد القانونية المقررة لحريات الإنسان والمنظمة لها[١].

وانتهت هذه الفترة بنهاية حكم محمد على فى يوليو ١٨٤٧، حيث تم تعيين إبراهيم باشا خلفا له ولم تشهد فترات (إبراهيم باشا وعباس باشا، وسعيد باشا)، أية تطورات سياسية أو دستورية، وذلك باستثناء عهد سعيد باشا، الذى كان قد أنشأ نوعا من المجالس عرف باسم " المجلس المدنى " كان يختص بمناقشة مشروعات المراسيم (القرارات) قبل أن تعرض على الوالى للتوقيع عليها، وإعداد مشروعات القرارات الإدارية العامة. ولم يكن هناك تمثيل شعبى فى هذا المجلس، بل كان مكونا من عدد من كبار الموظفين للقيام بمهام المجلس لمعاونة الوالى .

فترة حكم إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) :

حيث تولى إسماعيل باشا الحكم فى ٢٢ يناير ١٨٦٣، واستمر يحكم مصر حتى تم عزله فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ بتأثير الدول الأوربية. وقد شهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً فى البناء الدستورى والحياة النيابية وبصورة غير معهودة من قبل فى التاريخ المصرى الحديث .

فقد تمخض عن الحركة السياسية والدستورية النشطة والفعالة، ظهور مجلس " شورى النواب " فى ٢١ أكتوبر ١٨٦٦ ، وما ترتب على ذلك من ظهور فكرة الوزارة المسئولة أمام الخديوى أولاً، ثم أمام ممثلى الشعب فى المجلس. وقد نصت لائحة تأسيس مجلس شورى النواب، ولائحة نظامه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط/٣ ، ١٩٥١، ص ٥٨٧ ، وما بعدها .

الداخلى على أن يتكون من ٧٥ عضواً من جميع المديريات. وكـذا شـروط الناخب، والمرشح لعضوية المجلس، فضلاً عن تحديد اختصاصاته.

وقد تحددت اختصاصات المجلس فى المداولة فى المنـافع الداخليـة وفى التصورات التى تراها الحكومة أنها من خصائصه، وإعطاء الرأى عنـها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية. ومن ثـم يتضـح أن اختصاصـات المجلس لم تكن محدده بوضوح، بل لم يكن له صفة المبادرة البرلمانية، حيث ان مهمة المجلس قاصرة على إبداء الرأى فيمـا يعرضـه الخديـوى علـى المجلس من أمور، فضلاً عن أنها لم تكن هذه الآراء ملزمة للخديوى. ولذلـك فأن المجلس لم يكن سوى هيئة استشارية تستوضحه الحكومة الـرأى فـى بعـض الأمـور دون أن يكون هناك إلزام
عليها بالالتزام برأى المجلس. ومع ذلك فان وجود المجلس فى حد ذاته، رغم طبيعته الاستشارية، كان يمثل إضافة دستورية من جانب، فضلاً عن ما كـان يمثله من قيد أدبى على الحكومة استنادا إلى اعتبار أن المجلس كان عبـارة عن هيئة معبرة عن إرادة الشعب .

بعبارة أخرى، فإن فترة الخديوى إسماعيل، وما تمخض عنـها مـن تكوين لمجلس شورى النواب بالانتخاب، للمرة الأولى فى تاريخ مصر، حيث أجريت أول انتخابات له فى نوفمبر ١٨٦٦، ثم تعددت انتخاباته حتى حدثـت الأزمات فى منتصف السبعينات للخديوى وانتهت بعزله فى ١٨٧٩، فإن هـذه الفترة قد شهدت تطورا سياسياً ودستورياً بالغ الأهمية. ولم يقف هذا التطـور عند إنشاء مجلس شورى النواب، بل امتد إلى تقديم مشروع دستور للبـلاد، ومشروع قانون الانتخاب، فى مايو ويونية ١٨٧٩ حيث تمت الموافقة عليـهما فى مجلس شورى النـواب آنذاك وتضمن مشروع الدستور مبادئ جديـدة اتفقت والنظم النيابية الديموقراطية فى أوربا وخصوصاً النظام البريطانى. وقد تضمن المشروع بالتالى توسيعاً لاختصاصات المجلس النيـابى والمسـئولية

التضامنية للوزارة، وتوسيع حجم المجلس النيابى بزيادته من (٧٥) عضوا إلى (١٢٠) عضوا .

ورغم الانتهاء من مشروع الدستور وقانون الانتخاب، إلا أنهما لم يصدرا رسمياً بسبب ضغوط الدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا لخشيتهما من اتساع نفوذ سلطات نواب الشعب ومراقبة تصرفات الحكومة وامتيازات الدول الأجنبية. وقد أدى بهما إلى التدخل لدى السلطان التركى لعزل إسماعيل، وهو ما تم فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ .

وهنا لابد من أن نسجل أنه فى خلال فترة حكم إسماعيل، لوحظ ما يلى:

أ - حرصه على إتاحة الفرصة للإرادة الشعبية فى التمثيل، ومن ثم جاءت موافقته على مجلس شورى النواب بالانتخاب .

ب - تغيير نظام الحكم، حيث جعله بالوراثة من الأب إلى الابن من صلبه بحسب ترتيب الأولاد الذكور .

جـ - تغيير لقب الحاكم، حيث عمل على ممارسة بعض الضغوط لإصدار فرمان بمنح إسماعيل ومن يخلفه لقب " خديوى مصر " مما أسهم فى تمييز مصر عن سائر البلاد التابعة للإمبراطورية العثمانية .

د - حرص الخديوى إسماعيل على انتهاج السياسات التى تعطى لمصر الاستقلالية فى قراراتها وتوجهاتها، مما كان له الأثر فى تحالف القوى الغربية ضده للإسهام فى عزله، وهو ما تم فى يونيه ١٨٧٩ .

فترة حكم توفيق (١٨٧٩ - ١٩١٣) :

حيث تولى الخديوى توفيق حكم مصر فى ٢٦ يونيـــه ١٨٧٩، بعــد قصة من الضغوط الخارجية أودت بإسماعيل، وأتت به خديوى لمصر[١]. ولم تكن هذه الفترة بأحسن حالاً مما كانت سابقة عليها فى عهد إســـماعيل ، بـل اعتبرها البعض أنها أسوأ فترات الحكم فى تاريخ مصر، لمـــا اتسـمت بـه شخصية توفيق بالتردد والضعف مما جعلته ينتهج سياسة مغايرة لسلفه داخليـا وخارجيا[٢]. فقد أوقف العمل بمجلس شورى القوانين ولم يوافق على إصــدار مشروع الدستور، ومشروع قــانون الانتخـــاب، وإن تظاهـــــر بميولــــه النيابية، وحبـــه للشـــورى. ولكــن مــع ضغوط الثورة العرابيـــة اضطــر الخديوى توفيق أن يصدر قرارا بانتخاب مجلس شورى النواب فى ٤ أكتوبــر ١٨٨١، ثم تم إعداد دستور صدر فيما بعد فى ٧ فـــبراير ١٨٨٢، ليضيــف وثيقة جديدة من الوثائق الدستورية للنظام السياسى المصرى .

وقد أوضح هذا الدستور العلاقات بين السلطة التنفيذيـــة والتشــريعية الموكلة لمجلس واحد هو " مجلس النـــواب "، وبيـــن الخديـــوى، والســلطة القضائية.وفى ٢٥ مارس ١٨٨٢ صدر الأمر العالى باعتماد قانون الانتخاب. إلا أن هذا الوضع لم يرض عنه الإنجليز فعمدوا إلى إلغاء هذا النظام الـــذى يشكل رقابة شعبية - عن طريق مجلس شـــورى النـــواب علـــى تصرفـــات الحكومة، وتقرير نظام آخـــــر أكثر تحقيقا لمصالحهم، حيث صـــدر بـــه القانون النظامى فى أول مايو ١٨٨٣، وكذلك صـــدر معـــه قـــانون جديــد

---

(١) أحمد حسين ، موسوعة تاريخ مصـــر ، ج/٣، القـــاهرة، دار الشـــعب، (ب.ت)، ص ١٠٥-١٠٦ ، وذلك فيما يتعلق بتفاصيل تعيين الخديوى توفيق فـــى أعقـــاب عـــزل اسماعيل باشا .

(٢) د. ابراهيم شلبى، مرجع سابق ، ص ١١٤-١١٥.

للانتخاب واستمر العمل بهما حتى عام ١٩١٣ حيث صـدر -تحت تأثير الحركة الوطنية-قانون نظامى جديد هو القانون رقم ٢٩ لسنة١٩١٣.

وعلى الرغم من التردد الذى ظهر به الخديوى توفيق، والتراجع عن الإنجاز النيابى الذى حققه سلفه (الخديوى إسماعيل) وذلك فى بداية توليه الحكم إلا أنه استجاب للضغوط الشعبية بعد ثورة عرابى، وأصدر دستور ١٨٨٢ ومعه قانون الانتخاب، وهما إنجازان يحسبان له .

حيث اتسم الدستور بأنه كان نيابياً ديموقراطياً، لما نص عليه من السماح للشعب من مراقبة الحكومة - عن طريق نوابه فى مجلس شورى النواب - كل تصرفات الحكومة .

إلا أن التدخل الإنجليزى فى البلاد وخضوع مصر للاحتلال الأجنبى عام ١٨٨٢ بعد إعلان هذا الدستور والتفاعل مع الحركة الوطنية، أن تراجعت هذه الخطوة الدستورية بعد عدة أشهر، ليصدر عن الإنجليز نظاماً آخر عام ١٨٨٣، وملحقاً به قانون انتخابى، اتسما كلاهما بأنه نظام هش فى ديموقراطيته، وشكلياً فى أساسه. حيث قصد من ورائه إخفاء حكم الاحتلال الإنجليزى لمصر،وراء واجهة صورية من الديموقراطية لم يكن لها أثر فى الواقع العملى حتى قيام الحرب العالمية الأولى، أو تحديداً حتى صدور قانون نظامى جديد عام ١٩١٣ بتأثير الحركة الوطنية[١].

بعبارة أخرى فإن الإنجاز التشريعى الوطنى فى عهد توفيق. قد تم إجهاضه بسرعة، وتمخض عن ذلك الاحتلال الإنجليزى الذى استمر (٧٠) عاماً.

وفى ضوء هذا الاستعراض لمجمل التطورات السياسية والدستورية خلال القرن التاسع عشر فى المجتمع المصرى، فانه يلاحظ ما يلى :

---

(١) طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٧، ص ١٧: ٢٦ .

أ - أن الميلاد الحقيقى للمجلس التشريعى فى مصر قد تم فى عام ١٨٦٦ فى عهد الخديوى إسماعيل، وهذا لا ينفى مجموعة المحاولات فى عهد محمد على، وعهد سعيد، التى استهدفت إنشاء مجالس لتحقيق الهدف التشريعى وكذلك محاولة تحقيق التمثيل الشعبى وإن كان بشكل محدود. حيث أن هذه المحاولات كانت عبارة عن إرهاصات للبداية الحقيقية لقرار إنشاء أول مجلس تشريعى شعبى فى مصر عام ١٨٦٦ .

ب - على الرغم من التفكير الإيجابى لإنشاء المجلس التشريعى ابتداء من عهد إسماعيل عام ١٨٦٦، إلا أن النظر إليه لم يكن يتعدى سوى توظيفه مجاراة للغرب من ناحية، واعتباره واجهة للحكم من ناحية ثانية، ومن ناحية ثالثة، عدم تجاوز مهمة تقديم المشورة للحكومة فحسب، وهى مشورة فى النهاية غير ملزمة .

جـ - تعرض التجربة البرلمانية للإجهاض كلية وكذا التوقف المؤقت بين حين وآخر، منذ إنشاء المجلس النيابى عام ١٨٦٦، كان بفعل عاملين،أولهما: العامل الخارجى الذى لم يسمح لهذه التجربة الوليدة أن تنمو وتتطور.

حيث أسهمت القوى الأجنبية، صاحبة المصلحة آنذاك فى رأد التجربة، بممارسة الضغوط على الباب العالى لعزل الخديوى إسماعيل عام١٨٧٩، وكذلك باحتلال مصر كلية عام ١٨٨٢، مما أحال دون تطبيق الدستور الجديد وقانون الانتخاب اللذين اضطرا الخديوى توفيق أن ينجزهما تحت ضغوط شعبية وثانيهما العامل الداخلى. والذى يتمثل فى قناعة الخديوى الحاكم فى محدودية الدور الشعبى للمجلس النيابى بما يقلل من درجة الرقابة على الحكومة،

وقناعته أيضا بمظهرية هذا المجلس أى مجرد وجوده كهيكل مؤسسى تشبها بما هو حادث فى الغرب .

د - شهدت تجربة القرن التاسع عشر، ميلاد عدد من الأطر القانونية تمثل دستوراً للبلاد وبمسميات مختلفة. فقد كان أول دستور فى عهد محمد على عام ١٨٣٧ وهو عبارة عن " القانون الأساسى " والذى عرف بقانون "السياستنامة"، ثم إعلان مشروعى دستور البلاد وقانون الانتخاب عام ١٨٧٩، حيث لم تكتمل إجراءات صدورهما، رغم موافقة مجلس شورى النواب آنذاك. ثم صدر بالفعل دستور البلاد ومعه قانون الانتخاب فى فبراير ومارس ١٨٨٢. ولكن لم يستمر ذلك فترة طويلة حيث تمخض عن الاحتلال الإنجليزى عام ١٨٨٢، إلغاء الدستور وقانون الانتخاب، وإذاعة القانون النظامى (دستور)، ومعه قانون جديد للانتخاب فى مايو ١٨٨٣ بإرادة الإنجليز. واستمر العمل بهذه الوثائق الدستورية الأخيرة حتى ١٩١٣ .

ثانيا: تطور الحياة الدستورية والبرلمانية خلال النصف الأول من القرن العشرين:

وتبدأ هذه الفترة عموماً منذ بداية القرن العشرين وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. حيث تعتبر الفترة منذ بداية القرن وحتى عام ١٩١٣، هى امتداد طبيعى لفترة ما بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢. حيث استمر العمل بالقانون النظامى العام الذى أصدره الإنجليز فى عام ١٨٨٣، وذلك حتى عام ١٩١٣ حيث صدر دستور جديد للبلاد. فالقانون النظامى لعام ١٨٨٣، والذى سبق أن أشرنا إليه، قد تضمن تشكيل (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية)، وعلى أن يقوما هذان المجلسان بدور استشارى دون أى إلزام للحكومة بما يعرضونه من مشورة. كما تضمن هذا القانون أيضا إنشاء مجلس ثالث هو مجلس شورى الحكومة وهو عبارة عن هيئة تنفيذية يراد بها

تخفيف العبء عن مجلس النظار (الوزراء) ويقابل ما نأخذ به حالياً ونسميه بمجلس الدولة .

ومع نشاط الأحزاب وبدء تكونها خاصة الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل، وأيضا إصدار الصحف الوطنية المختلفة، بدأت الحركة الوطنية في مصر تسترد أنفاسها وتعاود نشاطها، حتى أن حيويتها انعكست على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. وبدأت الصيحات تعلو بضرورة إصدار دستور جديد للبلاد.واستمرت الاحتجاجات على سياسات الحكومة-آنذاك - خاصة ما يتعلق بالنواحي المالية، والإنفاق غير الخاضع للرقابة لأموال مصر في السودان. واستمرت الضغوط من خلال كشف أوجه الخطأ في إدارة الحكم، إلى أن تم وضع دستور جديد بمقتضى القانون النظامي لعام ١٩١٣ في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني[١].

وعلى الرغم من أهمية إصدار هذا القانون النظامي عام ١٩١٣، إلا أنه لم يختلف كثيراً عن القانون النظامي لعام ١٨٨٣. فقد ركز السلطة في يد الوزارة دستورياً، مع محدودية دور مجلسي البرلمان (الجمعية التشريعية التي حلت محل مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية)، حيث اقتصر دورهما على الاستشارة غير الملزمة، باستثناء مسألة فرض الضرائب والرسوم التي أعطيت للمجلسين سلطة إصدار قراراتها والموافقة عليها .

التطور الدستوري والديموقراطي في أعقاب ثورة ١٩١٩ :

حيث انه بعد الانتهاء من الحرب العالمية الأولى، اشتعلت جذوة الحركة الوطنية، وتبلورت في شكلِ ثورة شاملة عام ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول[١].

---

(١) د. عزة وهبي ، مرجع سابق ، ص ١٨٧، ١٨٨ .
(١) طارق البشري، دراسات في الديموقراطية المصرية، مرجع سابق ، ص ٧٧: ١٠٦.

وقد تبنت هذه الثورة مطالب الأمة التى رفعها قادتها فى مواجهة الخديوى والباب العالى والإنجليز، وذلك بشأن الاستقلال. وإزاء هذا العمل الثورى الضخم، اضطر الإنجليز - تحت الضغط الشعبى - إلى إعلان صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذى أعلنت بموجبه إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وان كانت قد وضعت مقابل ذلك عدة شروط كانت بمثابة تحفظات أربعة هى: (تأمين المواصلات البريطانية، والدفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية، ومسألة السودان) .

ثم صدر أمرا من السلطان فؤاد (حاكم مصر)، فى أول مارس ١٩٢٢، بتشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد الخالق ثروت باشا، تكون مهمتها وضع دستور للبلاد لتحقيق التعاون بين الحكومة والأمة. وقد قامت الحكومة بدعوة الأحزاب السياسية الثلاث التى كانت موجودة آنذاك وهى (الوفد، والحزب الوطنى ، والأحرار الدستوريين)(١). للتعاون والاشتراك فى وضع الدستور، ولكن حزبى الوفد والوطنى رفضا ذلك مطالبين بعقد جمعية عمومية منتخبة من البلاد للقيام بهذه المهمة. وفى المقابل لم توافق الحكومة على ذلك، بل قامت بإصدار قرار فى ٣ أبريل ١٩٢٢، بتشكيل لجنة " الثلاثين " وتكليفها بوضع المبادئ الدستورية العامة ثم بعد ذلك تم إعلان الدستور فىأبريل١٩٢٣(أى استغرق الأمر عاما)(١).

وبالنظر فى هذا الدستور (١٩٢٣)، اتضح أنه استمد الكثير من مبادئه من الدساتير الغربية، مثل مبدأ فصل السلطات ومسئولية الحكومة أمام البرلمان، وغير ذلك من موضوعات. وقد أصبحت السلطة التشريعية فى

---

(١) د. يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧-١٩٨٤)، كتاب الهلال ، القاهرة، عدد ٤٠٨، ديسمبر، ص ١٠-٦٨ .

(١) طارق البشرى ، مرجع سابق ، ص ٥٥-٧٤.

البلاد - فى ضوء نصوص الدستور - برلمانا مكون من مجلسين (الشيوخ والنواب).

وعلى الرغم من تضمين هذا الدستور مبادئ ديموقراطية غير مسبوقة فى دساتير مصر، إلا أنها لم تطبق على نحو صحيح، واستخدم حق حل البرلمان مرات عديدة لإبعاد حكومات ومجالس نيابية تتمتع بثقة الشعب وتأييده. فى نفس الوقت الذى فرضت على الجماهير حكومات لا تمثله، وليس لها ثقل شعبى، بل ووصل الأمر فى الصراع بين القوى الثلاث الرئيسية آنذاك وهى (الشعب، والقصر الملكى، والاحتلال البريطانى)، إلى حد وقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بل والى إلغائه كلية وإحلال دستور آخر محله عام ١٩٣٠.

وبمتابعة تاريخ الدستور الأخير (عام ١٩٣٠)، بل وما قبله (دستور١٩٢٣) وذلك منذ أول مجلس نيابي تم انتخابه أو تكوينه فى ظله وحتى إلغائه فى ديسمبر ١٩٥٢، نجد أن مجموع الفترات التى قضتها حكومات تمثل الشعب، تمثيلا حقيقيا، لا تتجاوز السنوات الخمس .

وقد أسهمت ظروف وعوامل متداخلة، ومنها الانتهاك المستمر للدستور. وفساد الحكم وضعف الأحزاب السياسية وتناحرها، وتنامى الحركات السياسية والاجتماعية باتجاهات مختلفة، وسوء معيشة المواطنين .. الخ إلى توفر اقتناع كبير لدى الجماهير باستحالة الإصلاح الشامل والجزرى فى ظل الأوضاع السائدة وتردى أحوال المجتمع، وهو ما أدى بدوره إلى التفكير فى قيام ثورة يوليو١٩٥٢.

وفى ضوء ما سبق، فانه يلاحظ على التطور الدستورى والسياسى فى الفترة الثانية التى تمثل النصف الأول من القرن العشرين ما يلى :

أ - صدور ٣ إعلانات دستورية عام ١٩١٣، ١٩٢٣ تحت ضغوط شعبية، بينما دستور ١٩٣٠ لم يصدر إلا للالتفاف حول الشعب .

ب - الانتهاك المستمر للدستور والتحايل عليه وإيقاف العمل به .

جـ - عدم اكتمال أية مجلس نيابى لمدته خلال هذه الفترة، بل أن المدة التى قضاها ممثلون حقيقيون للشعب فى البرلمان لم تتعدى (٥) سنوات ما بين (١٩٢٣-١٩٥٢) .

د - لعبت الحركة الوطنية دوراً كبيراً فى إيقاظ الوعى لدى الشعب المصرى ولذلك فان ثورة ١٩١٩ كانت نتاجا لعمل عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد، ومقدمة لثورة يوليو ١٩٥٢ فيما بعد.

هـ - ميلاد العديد من الأحزاب السياسية، وهو ما يعكس نمو الروح الديموقراطية وهذا لم يكن موجوداً فى الربع الأخير من القرن الماضى١٩، وهذا ما يعكس تطوراً فى الطريق الديموقراطى .

ثالثاً: تطور الحياة الدستورية والبرلمانية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن :

تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لتبدأ سلسلة من التطورات الدستورية والسياسية. فقد حملت الثورة على عاتقها تحقيق الاستقلال، والعدل الاجتماعى، وأحلام الحرية والديموقراطية بوجهيها السياسى والاجتماعى.ولذلك فمنذ مجيء الثورة ، تلاحظ صدور الإعلان الدستورى الأول فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تضمن الإعلان عن الثورة ثم إسقاط دستور ١٩٢٣، والعمل على إعداد دستور جديد من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض. على أن تتولى الحكومة جميع السلطات فى فترة الانتقال .

وفى ٢٠ فبراير ١٩٥٣، صدر إعلان دستورى ينظم قواعد الحكم فى الفترة الانتقالية التى تم تحديدها بثلاث سنوات ابتداء من ١٦ ينـاير ١٩٥٣، على أن يتولى مجلس الوزراء وفقاً للأحكام الواردة فى الإعلان السلطة التشريعية.

ومع نهاية الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات، ثم إعلان دستور البلاد الدائم فى ١٦ يناير ١٩٥٦، ولم ينفذ إلا بعد الاستفتاء عليه فى ٢٣ يوليو ١٩٥٦. وفى ضوء أحكام هذا الدستور، تم إجراء انتخابات أول برلمان فى عهد الثورة، سمى بمجلس الأمة وذلك فى يونيه ١٩٥٧ .

وفى أعقاب اتفاق الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، تم إصدار دستور مؤقت للدولة الجديدة، فى ٥ مارس ١٩٥٨، ونشأ بموجبه مجلس أمة لدولتى الوحدة يتولى السلطة التشريعية الموحدة .

ومع انفصال دولة الوحدة فى سبتمبر ١٩٦١، صدر الميثاق الوطنى، ثم صدر إعلان دستورى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ تضمن مبدأ جماعية القيادة، وأنشأ مجلساً للرياسة تولى ضمن اختصاصاته، سلطة التشريع. وذلك إلى أن تم إصدار دستور مؤقت جديد فى مارس ١٩٦٤، وأجريت بموجبه انتخابات مجلس الأمة الجديد الذى عهد إليه مهمة إعداد مشروع الدستور الدائم ولا يكون نافذاً إلا بعد موافقة الشعب فى استفتاء عام(١).

واستمر مجلس الأمة، رغم أحداث يونية ١٩٦٧، يؤدى وظيفته دون توقف وأكمل خمس دورات بما يعادل نحو أربع سنوات ونصف (٢٦ مارس ١٩٦٤ - ٤ يوليو ١٩٦٨). وذلك إلى أن تم إعداد بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، وبموجبه أجريت سلسلة من التغييرات ومن بينها إعادة انتخاب مجلس الأمة فى نهاية عام ١٩٦٨، ليبدأ دورته الجديدة فى ٢٠ يناير ١٩٦٩. واستمر عمل هذا المجلس حتى صدور الدستور الدائم للبلاد فى عام ١٩٧١ اثر تداعيات وفاة عبد الناصر وتولى السادات ومحاولة الانقلاب عليه فى مايو ١٩٧١.

بمقتضى الدستور الدائم الذى صدر فى سبتمبر ١٩٧١، أجريت انتخابات المجلس التشريعي الذى سمى " مجلس الشعب " بدلاً من " مجلس

---

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢-١٩٧٠) بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧، ص ٩٧: ١٤٦.

الأمة " وذلك فى أكتوبر ١٩٧١. وقد استمر عمله حتى انتهت مدته الدستورية (خمس سنوات)، فى أكتوبر ١٩٧٦ ليكون ثانى مجلس يكمل مدته الدستورية[1].

واستمرت المجالس التشريعية تباعا بعد ذلك، بلا انقطاع ولكن دون استكمال المدة الدستورية باستثناء مجلسين آخرين هما: مجلس ١٩٧٩ الذى استمر حتى ١٩٨٤ (بعد رحيل السادات وتولى مبارك الحكم فى عام ١٩٨١)، ومجلس ١٩٩٠ الذى استمر حتى ١٩٩٥. بينما المجالس الأخرى فى ١٩٧٦، ١٩٨٤، ١٩٨٧، لم تتمكن من استكمال مدتها الدستورية. حيث أن مجلس ١٩٧٦. واكب أحداث الصلح مع إسرائيل وظهور جبهة معارضة داخل المجلس وقفت حائلاً ضد تمرير اتفاقيات الصلح،فقرر السادات حل هذا المجلس.أما مجلسى١٩٨٤، ١٩٨٧، فقد صدرت أحكام من المحكمة الدستورية العليا بثبوت بطلان تكوينهما لان انتخاباتهما قد تم إجراؤها على أساس القائمة النسبية فى عام ١٩٨٤، ثم القائمة النسبية مع مقعد فردى عن كل دائرة فى انتخابات عام ١٩٨٧، مما أدى فى النهاية للتراجع عن هذا النظام الانتخابى، وإعادة الأخذ بالنظام الانتخابى الفردى وهو ما أدى إلى استقرار مجلس الشعب فى عام ١٩٩٠ واستكمل مدته الدستورية[١].

كما أنه فى أواخر فترة الرئيس السادات، وبالتحديد فى عام ١٩٨٠، أجرى تعديلاً دستوريا، ثم بمقتضاه إصرار مجلس للشورى كحل لمعالجة مشكلة ملكية الصحافة حيث انبثق عنه المجلس الأعلى للصحافة، ويتكون من

---

(١) د. يونان لبيب رزق ، مرجع سابق ، ص ١٩٦: ٢٦٦، وأيضا خالد محى الدين، مستقبل الديموقراطية فى مصر، كتاب الأهالى(١)، مارس ١٩٨٤، ص ٣٥: ٨٧ ، وأيضا: عمى ايلون ، وآخرون ، النظام الحاكم والمعارضة فى مصر فى عهد السادات، (مترجم)، الهيئة العامة للاستعلامات، رقم (٧٧٠)، (ب.ت).

(١) جوردان كرامر، مصر فى عهد مبارك ، كتب مترجمة (الهيئة العامة للاستعلامات رقم (٧٧٦)، (ب.ت) .

خلال تعيين الثلث، وانتخاب الثلثين على مستوى الجمهورية. لكنه لا يعتبر مجلساً برلمانياً، ومن قبيل الاستشارة تعرض عليه بعض القوانين للمناقشة والتى تعتبر مكملة للدستور، وآراؤه غير ملزمة للسلطة التشريعية المتمثلة فى مجلس الشعب .

وقد تكون هذا المجلس بنظام الانتخاب بالقائمة، ثم عدل عنه بعد ذلك بعد ثبوت عدم دستوريته، والرجوع إلى نظام الانتخابات الفردية. وهذا ما تم اتباعه مؤخراً فى المجالس الشعبية المحلية حيث ثبت بطلان تكوينها دستورياً ١
من المحكمة الدستورية العليا فى فبراير ١٩٩٥ وأوقفت أعمالها من ذلك التاريخ، وجارى حالياً إضافة انتخابها بالأسلوب الفردى الذى يتفق ونص الدستور .

إلى جانب ذلك فان الحياة السياسية فى مصر شهدت فى عهد الثورة منذ ١٩٥٢ وحتى الآن عدة تغيرات فى البناء السياسى كما يلى :

أ - ألغت الثورة الأحزاب السياسية بعد ثبوت عجزها عن استيعاب ما حدث فى ١٩٥٢ واستبدالها بهيئة التحرير القومى والتى تحولت إلى الاتحاد القومى، ثم إلى الاتحاد الاشتراكى العربى بموجب الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦١ باعتبارها تنظيماً سياسياً قومياً يجمع بين دفتيه كافة الاتجاهات الوطنية. ومستبعداً القوى المعادية للثورة[(١)].

ب - استمر الأخذ بالتنظيم السياسى الواحد متمثلاً فى الاتحاد الاشتراكى العربى حتى عام ١٩٧٦، حيث تكونت ثلاثة منابر تحولت إلى تنظيمات ثم إلى أحزاب بقرار من الرئيس السادات فى نوفمبر ١٩٧٦. والأحزاب الثلاثة تمثل تيار الوسط (حزب مصر العربى الاشتراكى). واليمين (حزب الأحرار)، وتيار اليسار (حزب التجمع

---

(١) د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر، بيروت، دار المسيرة ، (ب.ت) ص ٦٣-١٣٥.

الوطنى الوحدوى). ثم أضيف لهم حزب الوفد الجديد عام ١٩٧٨. ثم سرعان ما جمد نشاطه بعد أقل من عام فى خضم محاولة السادات لحصار المعارضة التى كانت تقاوم عملية السلام . ثم أضيف حزب العمل الاشتراكى بدعم من الرئيس السادات ليمثل المعارضة الوطنية الشعبية، ثم سرعان ما تأكد انسلاخ هذا الحزب عن السادات وهيمنته وأصبح مستقلا بزعامة إبراهيم شكرى[٢].

ج - حاول الرئيس السادات خنق المعارضة والأحزاب السياسية باعتقال كافة الرموز السياسية فى سبتمبر ١٩٨١[٣]. ثم أعقبها اغتياله فى أكتوبر ١٩٨١، ليتولى الرئيس مبارك الحكم بعده ، فأتيحت الفرصة فى عهد مبارك، لكافة الأحزاب بحرية الحركة بل زادت عددها حتى وصلت إلى (١٤) حزباً حتى الآن، ولم تتعرض لأى محاولات للإعاقة أو للإلغاء، وهذا ما أسهم فى تدعيم الطريق الديموقراطى تدريجياً فى الثمانينات والتسعينات[١].

وفى ضوء ذلك، فان السمة الأساسية هى حدوث الانتقال من التنظيم السياسى الواحد وهو بمثابة نظام الحزب الواحد، إلى نظام التعدد الحزبى المحدود أو المقيد. وهذا بالإنجاز خطوة فى طريق التحول الديموقراطى فى ضوء التحولات التى مر بها العالم آنذاك. والأكثر من ذلك فان السمة

---

(٢) د. على الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٠٩-١٥٨، ومحمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر ،القاهرة،دار المستقبل العربى، ١٩٨٤، ص ١٣-١٥.

(٣) د. خالد محى الدين ، مرجع سابق ، ص ٨٧، ص ١٣٠.

(١) د. على الدين هلال وآخرون ، التطور الديمقراطى فى مصر (قضايا ومناقشات) ، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦، ص ١٣٣-١٤١.

المصاحبة لذلك هى حرية الصحافة التى حصلت عليها من خلال واقع الحياة السياسية الجديدة فى ظل التعددية المقيدة .

وتقضى تطورات الأحداث والوقائع السابقة خلال الحقبة الثالثة فى التاريخ السياسى والبرلمانى إلى عدة ملاحظات هى :

أ - أن نسبة استمرارية عمل البرلمان باعتباره السلطة التشريعية كان أكبر من الفترتين السابقتين. حيث لم يشهد سوى فترات انقطاع محدودة للغاية أهمها: الفترة الأولى للثورة (٥٢ - ١٩٥٧)، ثم فترة (٦١-١٩٦٤) والتى أعقبت الانفصال وحتى صدور الدستور المؤقت.

ب - شهدت هذه الفترة اكتمال البرلمان لمدته الدستورية أربع مرات، مرة فى عهد عبد الناصر، وأخرى فى عهد السادات وثالثة بدأت فى عهد السادات واستمرت حتى نهايتها كاملة فى عهد مبارك، والرابعة فى عهد مبارك (٩٠-١٩٩٥). وهو ما لم يحدث من قبل فى الفترتين السابقتين، حيث لم يشهد البرلمان اكتمال لفترة دستورية واحدة منذ عام ١٨٦٦م .

جـ - شهدت الحقبة الثالثة، تغيراً فى البناء السياسى، حيث عايشت البلاد بناء سياسياً يقوم على الحزب الواحد من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٦، ثم تعددية سياسة من ١٩٧٦ حتى الآن، وذلك دون انقطاع للوجود السياسى بغض النظر عن طبيعته .

د - تشهد الديموقراطية الحالية عدداً من القيود متمثلة فى: استمرار قانون الطوارئ، وبعض القوانين المقيدة للحريات والتى تختلف عليها أحزاب المعارضة وتتفق على بعضها. لكن فى النهاية فان الديموقراطية التى نعايشها لم تصل بعد إلى حد الاكتمال المطلوب، أو النموذج الأفضل الذى نبتغيه .

رابعاً: مستقبل الحياة السياسية فى مصر مع بداية القرن الحادى والعشرين:

باستعراض تطور الحياة السياسية والدستورية فى مصر عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، يتضح أن الفترة الأكثر استمراراً واستقراراً من حيث مؤشرى الوجود الدستورى، والتنظيم السياسى سواء أكان واحداً أو تعددية سياسية، هى فترة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو، وخصوصاً ابتداء من منتصف الستينات وقتما صدر الدستور المؤقت فى ١٩٦٤ ومنذ ذلك التاريخ لم يتوقف العمل بالدستور، بل تطور الأمر ليتحول النيابية دستور دائم فى ١٩٧١، وتم تعديله فى عام ١٩٨٠ لينص على التعددية الحزبية. فضلاً عن ذلك فان كيان التنظيم السياسى ظل معمولاً به منذ أعقاب الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦١ وصدور قانون تكوين الاتحاد الاشتراكى العربى، وظل هذا الوضع مستمراً بلا انقطاع حتى تم تطويره إلى التعددية الحزبية بقرار من الرئيس السادات فى نوفمبر ١٩٧٦. إصرار إلى ذلك فان السلطة التشريعية، وان تغيرت مسمياتها من مجلس الأمة فى العهد الأول للثورة (فترة عبد الناصر) ، إلى مجلس الشعب (فى عهد السادات وحتى الآن) ، الانتخاب أنها استمرت وبلا انقطاع منذ دستور عام ١٩٦٤ ، بل أكملت (٤) دورات كاملة طبقاً للنص الدستورى الذى ينص على ان المدة الدستورية للمجلس هى خمس سنوات، وهو ما لم يحدث فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ومنذ إنجلترا مجلس الشورى النواب فى ١٨٦٦ فى عهد الخديوى إسقاط وهكذا تتأكد حقيقة هامة ومحورية فى تطور البناء السياسى للنظام المصرى. وهى أن هذا الاستمرار فى الوجود الدستورى، والاستقرار فى ممارسة السلطة التشريعية لمهامها، وعدم الانقطاع للتنظيم السياسى، أسهم كل ذلك فى قدرة النظام على تطوير نفسه إلى مرحلة متقدمة بين حين وآخر على الطريق الديموقراطى.

وأن الصراع السياسى فى المجتمع بين الرؤى المختلفة يعتبر أمراً طبيعياً فى الطريق النيابية التطور نحو المزيد من الممارسة الديموقراطية. ولذلك فليس من قبيل المبالغة ان نقول أنه قد توافر لدينا الشعور بالسبق فى أعقاب الرغبة فى الممارسة الديموقراطية عندما تم التفكير فى عمل وثيقة دستورية منذ أيام محمد على، ثم التفكير المبكر فى إنشاء أول مجلس تشريعى منتخب فى عام ١٨٦٦ فى عهد إسقاط. ولكن حالت فترات الانقطاع فى الحياة السياسية على مدار الفترة ما قبل عام ١٩٥٢ دون حدوث التراكم الإيجابى فى الممارسة السياسية. وقد يعود ذلك لأسباب كثيرة من أهمها العوامل الخارجية المتمثلة فى الضغوط التى مارستها الدول الأجنبية وخاصة بريطانيا وفرنسا بما يحول دون نجاح أى تجربة ديموقراطية أو حتى نموها وتطورها. كما تمثلت العوامل الداخلية فى القوى صاحبة المصلحة فى الحيلولة دون نمو هذا التوجه الديموقراطى حتى لا تتحقق الرقابة على الأداة التنفيذية، وحتى لا يتم السماح للوجود الشعبى فى عملية صنع القرار السياسى.

وعلى الرغم من كل ذلك، فانه لا يمكن ان نصل إلى القرن القادم وهو القرن الحادى والعشرين بنفس الأداء السياسى على الرغم من الاستمرارية وعدم الانقطاع فى الحياة السياسية بصورة واضحة منذ منتصف الستينات وحتى الآن. حيث أن هناك قصوراً واضحاً فى حركة الحياة السياسية التى تحتاج إلى دفعة قوية لترسيخ الأساس الديموقراطى بما يسهم من الاستفادة من التراكمات السابقة عبر ما يزيد على خمسة وثلاثين عاما بلا انقطاع واكثر، من مائة وثلاثين عاماً بين استمرارية وانقطاع. وهذا ما يمثل التحدى القائم الذى يواجهنا ونحن مقبلون على قرن جديد.

فالتحدى الذى يواجهنا على المستوى الداخلى على وجه الخصوص يتمحور حول " استكمال النموذج التنموى القائد"[١]. ويقصد به أن تطرح مصر نفسا باعتبارها نموذجاً قوياً فى التنمية فى المنطقة العربية والأفريقية وعلى مستوى العالم الثالث كله، بما يجعل منها قوة قادرة على ممارسة دور إقليمى ودولى يتسق مع هذه المكانة، اتساقاً واستكمالا لعنصرى التاريخ والجغرافيا اللذين لم يعودا كافيين فى ظل هيمنة العوامل الاقتصادية العالمية. ولإنجاز هذا الهدف القومى فان الاهتمام بالداخل يصبح هدفاً مزدوجاً. حيث يتحدد الوجه الأول منه تحقيق مستوى أعلى لمعيشة المواطنين وتقدمهم،بما يعنى إنتاجا أكبر، ودخلاً أكبر. بينما الوجه الثانى فيتحدد فى طرح مصر كنموذج مؤثر وقائد فى التنمية استكمالاً للوجه الأول. ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى :

١ - *استكمال بناء المشروع الديموقراطى :*

فالمشروع الديموقراطى يحتاج إلى استكمال. وهذا الاستكمال يمثل تحدياً كبيراً أمام طرفى المعادلة فى النظام (الحاكم والمحكوم). فقواعد اللعبة الديموقراطية قائمة على المنافسة بين الأطراف المتصارعة، وبالتالى فكل طرف عليه مسئولية تجاه تعميق الممارسة الديموقراطية من زاوية أن هذا يتفق ومصلحته السياسية. فكافة القوى السياسية

---

(١) يمكن الرجوع لعدد من مقالاتنا فى هذا الصدد منها :
أ - الحوار القومى وضروراته الوطنية، الأهرام المسائى، ١٣/٤/١٩٩٤م .
ب - تحديات الجمهورية الثالثة(١)، الأهرام المسائى،٢٧/١٠/١٩٩٣.
جـ - تحديات الجمهورية الثالثة(٢)، والبحث عن الدور التوازنى فى السياسة المصرية ، الأهرام ، ٣/١١/١٩٩٣ .
وقد أدرجت هذه المقالات وغيرها فى كتاب صدر مؤخراً للكاتب بعنوان: تحديات الجمهورية الثالثة فى مصر: الحوار والتغيير، القاهرة، دار المحروسة، ١٩٩٩ .

فى المجتمع لها مصلحة مباشرة فى استقرار المجتمع من ناحية،.وفى تطوير آليات الممارسة الديموقراطية، وفى تعميق واستكمال المشروع الديموقراطى بشكل عام من ناحية أخرى. وإذا ما ركزنا على المسئولية المباشرة على النظام الحاكم باعتباره المسئول تاريخياً عن الإعلان فى لحظة زمنية معينه، فان استكمال المشروع الديموقراطى يستلزم الكثير، لكن يمكن التركيز على عدد من النقاط نوردها فيما يلى:

أ - تعديل الدستور : فالملاحظ أن أحاديث رئيس الدولة (الرئيس مبارك)، تركز على استبعاد ذلك حاليا، ولكنه لا يرفض ذلك كلية استناداً إلى وجود عدد من التخوفات لديه عند البدء فى هذه العملية. ومع ذلك فان التعديل يعتبر محل إجماع من كافة القوى السياسية الوطنية – وهذا أمر صعب فى ضوء استقرار العمل بالدستور الدائم، لأكثر من ربع قرن. وحتى يتم التعديل لابد من إجماع كافة القوى الوطنية على صيغة مشتركة، وهذه مسألة تحتاج إلى وقت طويل نقدره بما لا يقل عن عامين عندما نبدأ فى هذا المشوار بخطوات فعلية.حيث يمكن تشكيل لجنة حوار وطنى حول الدستور ممثلة من كافة الأحزاب السياسية الحالية وعددها(١٤) حزبا. وتهدف هذه اللجنة للوصول النيابية القاسم المشترك الأوسط الذى يعبر عن التيار الغالب فى المجتمع.وباعتبار أن كل شئ مرده عندنا النيابية ميزان القوى السائد، فان الحوار وإدارته السليمة الذكية واستعمال كل أساليب التفاوض من شأنها أن تصل بنا إلى بر الأمان، والى الاتفاق على "الرقعة الوسط" وإذا لم نستطيع أن نصل إلى ذلك، فانه يتعذر أن نصل بطريق آخر يعمق من الممارسة الديموقراطية. وهنا فان على رئيس الدولة دور محورى فى ذلك،

بدفع هذا الحوار والاشتراك فيه وزيادة فعاليته،وتقريب المسافات بين الاتجاهات المختلفة لتعميق" الإدلاء الوسط"، وهى إرادة الأمة الغالبة.

ب - إضافة النظر فى جميع الجداول الانتخابية، وذلك بإلغاء ما هو قائم حاليا، وإذاعة جداول جديدة من واقع السجلات المدنية، وأن تجرى عدة تعديلات في هذا الشأن بأن يكون بدء استخراج البطاقة الشخصية، هو بدء ممارسة حق التصويت لعدم حدوث فجوات كما يجب أن يتغير نظام الإدارية بالتصويت، وأن يقتصر على الإثبات بالشخصية والتوقيع أو البصمة. وهنا فان الانتهاء من مشروع الرقم القومى ، سيحل كل هذه المعضلات، وأن التسويف فى الانتهاء منه وتعميمه على مستوى الجمهورية يقف حجرة عسرة أمام صدق النوايا فى إجراء انتخابات حرة نزيهة .

ج - فك القيود على الممارسة الديموقراطية بما يسهم فى إجراء انتخابات حرة نزيهة متكافئة بين كافة الأطراف المتنافسة. ويستدعى هذا، العضوية كافة القوانين المعوقة للحريات من قوانين طوارئ وما على شاكلتها. لأنه ليس من المعقول أن تحدث انتخابات فى ظل قوانين طوارئ ويمكن توقع انتخابات متكافئة. فضلا عن أنه ليس من المعقول أن لا تتاح الفرصة لأى مرشح أن يلتقى بالجماهير فى لقاءات مفتوحة فى الوقت الذى تستند فيه قاعدة التنافس على الغزو الجماهيرى حتى يمكن للمرشحين أن يحصلوا على ثقة الناس، فضلا عن ضرورة فك الحصار حول الأحزاب السياسية.

د - تجريم التزوير فى إرادة الناخبين بصورة يجعل كل من يفكر فى الإقدام على هذه الأفعال يتردد كثيرا. وذلك برفع درجة العقاب النيابية أقصى درجة حتى يكون رادعا لهذا السلوك غير الحضارى

وغير الديموقراطى، والذى يتعارض مع ضرورة التراكم الإيجابى فى السلوك الديموقراطى .

هـ - فك الاشتباك الحادث بين السلطات المختلفة فيما يتعلق بالفصل فى عضوية مجلس الشعب،حيث يتنازع سلطة الفصل: القضاء الإجراءات مع قضاء النقض،مع مجلس الشعب نفسه باعتباره"سيد قراره". وقد أسهم ذلك كله فى صدور قرارات عديدة عن محكمة النقض تشير النيابية بطلان عضوية أكثر من نصف أعضاء المجلس الحالى الذى انتخب فى عام ١٩٩٥، مما يشكك فى التشريعات الصادرة عنه. كذلك صدرت أحكام عديدة عن محكمة القضاء الإجراءات لم تنفذ لصالح ما يقرب من ربع عدد أعضاء مجلس الشعب بضرورة إضافة الانتخابات لبطلان إجراءاتها. وهذه المسألة تستدعى ضرورة الفصل بين السلطات المتنازعة على النظر فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب. أما مسألة أن يكون مجلس الشعب خصماً وحكماً تتطلب وقفة هامة،حيث أن سيادة مفهوم " سيد قراره"، اصبح مثار

تندر فى وسائل الإعلام وبين أوساط الجماهير، نظراً لاستخدام هذا السلاح لإبطال تقارير قضائية تستدعى النظر بعين الاعتبار بعيداً عن الانحيازات السياسية. ولابد هنا من جهة محايدة تنظر فى صحة العضوية وإجراءاتها تعميقا للممارسة الديموقراطية، وحماية لشرعية المؤسسة التشريعية ذاتها .

و - زيادة فاعلية المؤسسات السياسية من خلال توسيع دورها بما يتفق مع النصوص الدستورية، سواء كانت سلطة تشريعية أو بعض المؤسسات السياسية والتنفيذية .

٢ - بناء المشروع التنموى :

وهذا لا يتحقق الانتخاب بمواجهة حاسمة لقضايا ثلاث نجدها مرتبه في: مواجهة شاملة مبرمجه للبطالة، ومواجهة شاملة للإرهاب أو العنف، وأن مواجهته بحكمة وجسم تستهدف القضاء عليه بأقل خسائر ممكنة، وأن وضع الارهاب لدينا في منظومة التحديات التى تواجه المشروع التنموى يتأتى من خلال تأثير ذلك على الاقتصاد المصرى فى السياحة وفى غيرها من المجالات الحيوية كالاستثمار ..!!، وكذلك مواجهة الفساد فى المجتمع، وهو الذى وصل إلى درجة كبيرة يصعب معها المواجهة الجزئية ولذلك فان بناء المشروع التنموى كنموذج مصرى متميز يتطلب المواءمة بين عدة أشياء من ناحية، مع ضرورة مواجهة حاسمة للبطالة والإرهاب والفساد، مع تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع .

٣ - بناء المشروع الاجتماعى الأوسع :

الواقع أن الحديث يمكن أن يطول حول هذه النقطة، ولكن يمكن قصره على استكمال المشروع القومى للتعليم ومشروع للثقافة، ومشروع للإعلام، ومشروع للسياحة، وغيرهم مما يتطلب معه المواءمة بين القيم الأساسية للمجتمع المصرى العربى الإسلامى، وبين المتغيرات الحادثة فى عالم اليوم وكيفية التعامل معها بمنهج واضح فى إطار فكر التغيير، وإرادته .

وفى ضوء هذه المنظومة، من تحديات المشروع القومى الديموقراطى، والمشروع التنموى ، والمشروع الاجتماعى الأوسع، يتضح أن المشوار الديموقراطى وهو عماد النموذج المنشود للدولة المصرية العصرية ، يحتاج النيابية جهد كبير فى سبيل استكماله. وان السعى نحو استكمال أوجه هذا المشروع الديموقراطى هو جوهر التحدى الذى يواجه المجتمع المصرى

وهو يسعى لمجابهة كل التحديات من أجل مجتمع القرن الحادى والعشــــرين. فالسعى نحو خلق مجتمع حر نزيه له إرادة حره لا يستطيع أن يعبث بها أحد، بل لا يجرؤ أن يعبث بها أحد على الإطلاق، بل يستطيع الشعب أن يمـــارس إرادته بنفسه وبعيداً عن أية ضغوط، وأن يعـــبر عنـــها بحريـــة واســـتقلال كاملين، يعتبر هذا هو تحدى النخبة والجماهير، والحاكم والمحكوم لمصر فـــى القرن الجديد .. (القرن الحادى والعشرين) .

الفصل الثانى

التحليل السياسى لظاهرة "المستقلين"

فى الانتخابات البرلمانية

نموذج : مجلس الشعب عام ١٩٩٠م

مقدمة :

من الظواهر اللافتة خلال المعركة الانتخابية البرلمانية لعام ١٩٩٠، ظاهرة "المستقلين"، وقد أجمع عدد من المحللين والمراقبين للعملية الانتخابية على أهمية دراستها دراسة علمية. ومما أبرز هذه الظاهرة إلى مستوى من الأهمية يفرض ضرورة دراستها عدد من العوامل، لعل فى مقدمتها إعادة الأخذ بنظام الانتخابات الفردية، والدوائر الضيقة، وإحجام أحزاب المعارضة الكبيرة عن دخول هذه الانتخابات لأسباب مختلفة، ورغبة بعض الفئات الذين أثروا خلال السنوات السابقة ومنذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى أن يحافظوا على مكتسباتهم الاقتصادية بضمانات سياسية حال نجاحهم فى الانتخابات البرلمانية والاحتماء بالحصانة، إضافة إلى مناخ الحرية الذى يؤكده رئيس الدولة من آن لآخر، وما أشيع عن نزاهة الانتخابات وضرورة حياة الشرطة وأجهزة الدولة وغير ذلك. وقد ساهمت هذه العوامل الأربعة مجتمعة فى زيادة إقبال عدد من المستقلين على الترشيح فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠، وتتصدى هذه الدراسة إلى تحليل الظاهرة من حيث حجمها وتطورها والدوافع التى أبرزتها، ثم انعكاسها على الحياة السياسية والتطور الديمقراطى، ثم تبيان لآفاق هذه الظاهرة وتحديات المستقبل.

أولاً: حجم الظاهرة وتطورها:

تعد ظاهرة المستقلين فى الانتخابات العامة بمصر إحدى الظواهر الثابتة والتى لها جذور قديمة فى الحياة النيابية منذ أن صدر دستور ١٩٢٣.

وفى الفترة من ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تكرر وجود ظاهرة المستقلين فى كل انتخابات برلمانية وان كانت تتسم دائماً بأنها أقل حجماً من مرشحى الأحزاب السياسية. ففى أول انتخابات برلمانية فى ١٩٢٤، رشحت الأحزاب الموجودة آنذاك (٤٨١) شخصاً، بينما خاض

الانتخابات (١٠٧) شخصا مستقلا، حصلوا على ١٨,٣% من إجمالى الأصوات الصحيحة، وفازوا بعدد (٦) مقاعد بنسبة ٢,٤% من إجمالى مقاعد مجالس النواب البالغة (٢١٤) مقعداً، واحتلوا بذلك - رغم محدودية عدد الناجحين المرتبة الثالثة بعد الأحرار الدستوريين الذين لم يفوزوا الانتخاب بتسعة مقاعد. أما انتخابات عام ١٩٢٦ التى جرت على ضوء تقسيم الدوائر بين الحزبين الكبيرين (الوفد والأحرار الدستوريين)، فقد فاز فيها المستقلون بعشرين مقعداً. وفى انتخابات عام ١٩٣٠ حصل المستقلين على (١٥) مقعداً فيها، وجاء ترتيبهم بعد الوفد مباشرة ، حيث أن الأحرار الدستوريين فضلوا آنذاك ألا يخوضوا المعركة الانتخابية. وفى انتخابات مايو ١٩٣١ التى أجريت على أساس دستور صدقى، فقد حصل المستقلون فيها على ١٨معقداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة (١٥٠) مقعداً.

أما انتخابات ١٩٣٦ فقد حصل المستقلون على (١٠) مقاعد وجاء ترتيبهم فى الموقع الثالث بعد الوفد والأحرار. أما أكبر عدد حصل عليه المستقلون فكان فى انتخابات عام ١٩٣٨ حيث حصلوا على (٦٢) مقعداً من مجموع المقاعد البالغة (٢٦٤) مقعداً وبنسبة ٢٧,٢%. وفى انتخابات عام ١٩٤٥ فقد حصل المستقلون على (٢٩) مقعداً، أما فى آخر انتخابات قبل الثورة وهى انتخابات عام ١٩٥٠، فقد حصل المستقلون على ٣١ مقعداً من إجمالى (٣٢٢) نائباً وبنسبة ١٠% تقريباً، وشغلوا بذلك القوة الثانية بعد الوفد، ثم تلاهما الحزب السعدى (٢٨) مقعداً، فالأحرار الدستوريين (٢٧) مقعداً، كما أنه مما يذكر أن المرشحين المستقلين فى انتخابات عام ١٩٥٠ بلغ عددهم (٣٤٥) شخصاً، يقابلهم (٦٤٢) مرشحاً من الأحزاب

المختلفة آنذاك، وحصل المستقلون على نسبة ١٤% من إجمالى الأصوات الصحيحة(١).

ويوضح هذا الاستعراض مدى وجود ظاهرة المستقلين فى الانتخابات البرلمانية سواء فى الترشيح، أو فى الفوز بعدد لا بأس به من المقاعد داخل البرلمان، مما جعلهم قوة فاعلة لا يستهان بها فى خضم الممارسة السياسية، ولكن الملاحظ فى تلك الفترة بين (١٩٢٣ - ١٩٥٢) أن عدد المرشحين من المستقلين لم يكن ليتجاوز عدد مرشحى الأحزاب، ان لم يكن يتجاوز نصفهم أساساً.

أما الفترة من ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٦، فلم يكن هناك وجود لظاهرة المستقلين حيث كان يوجد التنظيم السياسى الواحد، وكان يستلزم للترشيح لعضوية مجلس الأمة حتى عام ١٩٧١، ولمجلس الشعب بعد ذلك، ضرورة عضوية المرشح بالتنظيم السياسى.

ومع انتخابات عام ١٩٧٦ والأخذ بالتعدد السياسى الذى بدأ بفكرة المنابر، فان عدد المستقلين المرشحين وقد بلغ (٨٩٧) مرشحاً، قد تجاوز عدد المرشحين من التنظيمات الذين قد بلغوا معاً (٧٦٣) مرشحاً. موزعين كما يلى (٥٢٧ عن تنظيم مصر العربى الاشتراكى، ١٧١ عن تنظيم الأحرار الاشتراكيين، ٦٥ عن تنظيم التجمع الوطنى الوحدوى)، أى بزيادة قدرها (١٣٤) مرشحاً لصالح المستقلين. وحصل المستقلون فى تلك الانتخابات على

---

(١) أنظر فى : د. يونان لبيب رزق، "تحت القبة .. مستقلون !"، مجلة المصور، ٢٠/١١/١٩٩٠، ص ٢٤،٢٥، وكذلك التحقيق الصحفى الجاد، إعداد (بدوى محمود) جريدة الجمهورية، ٨/١١/١٩٩٠، بعنوان " انتخابات ١٩٩٠.. المستقلون قادمون"، ص ٣ .

(٤٨) مقعداً وبنسبة ١٤% وشكلوا بذلك القوة الثانية بعد حزب مصر العربى الاشتراكى الذى فاز بعدد (٢٨٠) مقعداً، وبنسبة ٨١,٨%، بينما بلغت نسبة المعارضة الحزبية ٤,٢% فقط. أما انتخابات عام ١٩٧٩، فقد بلغ عدد المستقلين المرشحين ضعف عدد المرشحين عن الأحزاب الموجودة آنذاك رغم إصرار حزب جديد هو العمل الاشتراكى إلى الأحزاب التى كانت موجودة عام ١٩٧٦. حيث بلغ عدد المستقلين (١١٩٢) مرشحا، يقابلهم (٦٦٥) مرشحا حزبيا موزعين بين (الحزب الوطنى ٣٦٢ مرشحا، والعمل الاشتراكى (١٨٢) مرشحا، والأحرار (٨٧) مرشحا، والتجمع (٣٤) مرشحا). ولم ينجح من المستقلين رغم هذا العدد الضخم، سوى (١٠) أشخاص فقط، وشكلوا القوة الثالثة بعد الوطنى والعمل الاشتراكى[1]، ومما يلاحظ على هؤلاء المستقلين أن غالبيتهم قد التحقوا بالحزب الوطنى، بل أن أعضاء حزب العمل أنفسهم انسحبوا ودخلوا الحزب الوطنى ، ولم يتجاوز فى النهاية عدد المعارضين فى ذلك المجلس (١٩٧٩) عن (١٢) نائبا (حزبيا ومستقلا). ولم تشهد انتخابات عام ١٩٨٤ ظاهرة المستقلين حيث أنها قصرت الترشيح على القوائم الحزبية بعد أن أجريت تعديلات على قانون الانتخاب، مما أدى إلى تصدى عدد من المحامين المستقلين للطعن فى دستورية مجلس ١٩٨٤. وبعد ثبوت عدم دستوريته لعدم إتاحة الفرصة للمستقلين فى الترشيح، نتج عن ذلك تراجع جزئى عام ١٩٨٧، بالجمع بين القائمة والترشيح الفردى وبنفس تقسيم الدوائر فى انتخابات ١٩٨٤، مما دعا إلى الطعن فى انتخابات ١٩٨٧ حيث ثبت عدم دستوريتها أيضا عام ١٩٩٠

---

(١) انظر: د. على الدين هلال وآخرون ، " الانتخابات البرلمانية فى مصر من سعد زغلول إلى حسنى مبارك " ، فى : التطور الديمقراطى فى مصر، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ٢٢٨ -٣٣٦ ، ص ٢٦٦-٢٦٩).

لتعود الانتخابات بناء على قرار بقانون من جانب رئيس الجمهورية إلى النظام الفردى الذى كان متبعاً قبل انتخابات ١٩٨٤.

وفى انتخابات عام ١٩٨٧، فقد بلغ عدد المستقلين للمقعد الفردى (١٩٣٧) شخصا،على (٤٨) مقعدا، بواقع (٤٠) مرشحاً فى المتوسط لكل مقعد فردى. بينما بلغ عدد المرشحين للقوائم الحزبية (١٦٥٥) شخصاً على (٤٠٠) مقعداً، وبواقع (٤) مرشحين لكل مقعد. وكانت النتيجة نجاح مرشحى الحزب الوطنى عن المقعد الفردى (٤٠) شخصاً، أنضم إليهم (٤) نجحوا ولم يكونوا ضمن مرشحى الحزب رسميا عن المقعد الفردى، ثم نجح أيضاً (٤) آخرون ينتمون إلى تحالف (العمل والإخوان)، ولم ينجح أحد من المستقلين[1].

ويعلق على ذلك أحد الباحثين قائلاً:

"لم يقدر على تحمل أعباء المعركة الانتخابية فى هذه الدوائر الواسعة سوى المرشحين المتحالفين مع أحد الأحزاب الكبيرة، أو المرشحين الأثرياء. وقد أثبتت نتائج الانتخابات صحة هذا التحليل. فلم يتمكن من الفوز بالمقعد الفردى سوى مرشحى الحزب الوطنى، أو بعض أعضاء الحزب من الأثرياء أو ذوى العصبية الذين لم يحظوا بتأييد الحزب رسمياً، وقليل من مرشحى حركة الأخوان المسلمين والذين لا يبدوا أنهم قد افتقدوا وسائل الدعم المالى لحملاتهم. علاوة على أن الذين فازوا فى المقعد الفردى مواطنون مغمورون لا يعرف الرأى العام عنهم شيئا، وذلك بالمقارنة بمرشحين آخرين منهم د. أحمد أبو إسقاط (الاقتصادى والوزير السابق وأمين اللجنة المالية بالوفد)، ود. مصطفى الجبلى (العالم ووزير استصلاح الأراضى الأسبق، ولا ينتمى لأحزاب)، وهذا يشير إلى أن الدور الذى تقوم به التنظيمات السياسية القوية

---

(١) الأرقام مستقاه من بيان وزير الداخلية عن الانتخابات، الأهرام، ١٩٨٧/٤/١٠.

فى الانتخابات والتى لا تجعل المرشح المستقل حقيقة، أو الذى يسانده حزب صغير، أى فرصة فى الفوز.....[1].

ومع انتخابات ١٩٩٠ فقد أتضح ما يلى:

- ان عدد المرشحين صباح يوم الانتخابات ١٩٩٠/١١/٢٩ بلغ (٢٦٧٦) مرشحا بعد خصم عدد (٣) أشخاص تم العضوية ترشيحاتهم لعدم القراءة والكتابة ولعدم أداء الخدمة العسكرية، علاوة على رحيل أثنين من المرشحين أحدهما قتل فى إحدى دوائر أسيوط، والآخر توفى بإحدى دوائر الوجه البحرى.
- بلغ عدد المرشحين الممثلين للأحزاب السياسية رسميا (٥٤١) مرشحا موزعين على النحو التالى: (٤٣٩ عن الحزب الوطنى، ٢٨ عن التجمع الوطنى، ٣٣ عن حزب الأمة، ١٩عن حزب مصر الفتاه، و١٩ عن حزب الخضر المصرى، و٣ عن حزب الاتحاد الديمقراطى[2]، ويمثل عدد المرشحين الحزبيين الرسميين نسبة ٢٠% من إجمالى عدد المرشحين.

---

(١) د. مصطفى كامل السيد، " انتخابات مجلس الشعب فى ابريل ١٩٨٧ ، دلالات نتائج الانتخابات فى كتابه : انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧، دراسة وتحليل، إشراف د. على الدين هلال، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ١٢٦: ١٤٢، ولمزيد من المعلومات عن انتخابات عام ١٩٨٧، أنظر : د. أحمد عبد الله (محررا) الانتخابات البرلمانية فى مصر، درس انتخابات ١٩٨٧، القاهرة، سينا للنشر، ومركز البحوث العربية، ١٩٩٠.

(٢) تم الرجوع إلى صحف الأحزاب والصحف الرسمية القومية خلال فترة الانتخابات بين (١-١٩٩٠/١١/٢٩) ، وعلى سبيل المثال (أهرام ١٩٩٠/١١/١٣، وأخبار ١٩٩٠/١١/٢٩، والأمة ٩٠/١١/٢٦، والأهالى ٩٠/١١/٧، والجمهورية ٩٠/١١/٨، والجمهورية ١٩٩٠/١١/٢٩.

- أن عدد المرشحين المستقلين طبقاً للصفة الرسمية التى تم الترشيح على أساسها فقد بلغ (٢١٣٥) مرشحا وبنسبة ٨٠% من إجمالى عدد المرشحين أى أنها تشكل (٤) أمثال المرشحين الحزبيين.
- فى ضوء عدم قدرة الحزب الوطنى على الاستجابة لكل الراغبين فى الترشيح من أعضائه، وفى ضوء مقاطعة أحزاب المعارضة الكبرى للانتخابات ومن ثم لم تتح الفرصة رسمياً لأعضائها فى الترشيح، وفى ضوء عدم إتاحة الفرصة لبعض القوى السياسية من تكوين أحزابها الرسمية، فان هذا كله قاد إلى إقدام عدد من الممثلين الحزبيين وللقوى السياسية المختلفة على الترشيح بصفة مستقل. ومن ثم فان عدد المستقلين الفعلى يقل عن العدد الرسمى المعلن. وبمراجعة المعلومات التى أتيحت من خلال المصادر الرسمية وتشمل الصحف الرسمية، وتصريحات وزير الداخلية والمسئولين الرسميين فى الأحزاب المختلفة، وبعض التحليلات، وبعد التدقيق فى كل ما هو قد أتيح لنا، أتضح أن عدد المرشحين بصفة مستقل ولكنهم ينتمون إلى أحزاب وقوى سياسية مختلفة يتراوح بين (٩٠٠ - ١٠٠٠) شخص، وموزعين كما يلى: (مستقلون وينتمون إلى الحزب الوطنى (٧٨٠ - ٨٠٠) شخصاً، ومستقلون وينتمون إلى الوفد والتحالف (٧٢) شخصاً منهم ٣٩ وفدى والباقى من العمل والتحالف، ومستقلون وينتمون إلى حزب العمل (الجناح المنشق عن حزب العمل الرسمى (٣٦) شخصاً، ومستقلون وينتمون إلى حزب الأحرار (٢٢) شخصاً، ومستقلون وينتمون إلى الحزب الناصرى (٥) أشخاص، ومستقلون وينتمون إلى الشيوعيين المصريين ولم يرشحهم حزب التجمع (٤)

أشخاص، إصرار إلى (١٥) شخصاً ينتمون إلى الإخوان[١]. وبخصم هذا العدد من إجمالى المستقلين، يصبح عدد المستقلين الفعلى نحو (١٢٠٠) مرشحا، وبنسبة تقترب من نصف عدد المرشحين الإجمالى، وتكاد تعادل المرشحين للأحزاب سواء بشكل رسمى أو بشكل غير رسمى.

وأيا كان الأمر فان عدد المستقلين شكل أهمية واضحة من حيث ضخامته، وذلك بغض النظر عن كون المرشح المستقل يعبر عن حزبه بصورة غير مباشرة، أم يؤكد استقلاليته عن الأحزاب الرسمية والقوى المحجوبة عن الشرعية.

وتتضح الصورة أكثر عند عرض النتيجة النهائية للانتخابات. حيث أسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الوطنى بعدد (٢٥٥) مقعداً ممن رشحوا أنفسهم رسمياً عنه، وحزب التجمع الوطنى بعدد (٦) مقاعد، ثم المستقلون وحصلوا على (١٧٧) مقعدا، وبإجمالى (٤٣٨) مقعداً حيث لم يتم الانتخاب فى ثلاث دوائر بقرار من وزير الداخلية تنفيذاً لحكم القضاء[٢]. ومن ثم فان عدد المستقلين يجعل منهم القوة الثانية بعد الحزب الوطنى، وبنسبة ٤٠,٤% من إجمالى مقاعد المجلس المنتخب. ولكن عند أعقاب النتيجة صرح وزير الداخلية أن صفة المستقلين الذين نجحوا موزعة بين (٩٥ ينتمون للحزب الوطنى، ١٤ ينتمون إلى الوفد، ٨ إلى حزب العمل (الرسمى والجناح المنشق عنه)، و (٥) ينتمون للإخوان المسلمين، (٣) ينتمون للحزب الناصرى،

---

(١) يمكن الرجوع إلى : أمينة النقاش، "ملاحظات على القوائم الأولية للمرشحين"، اليسار، عدد (١٠)، ديسمبر ١٩٩٠، ص٦،٧، وأيضا : جريدة الأحرار ١٩٩٠/١١/٢٦، وجريدة الجمهورية ١٩٩٠/١١/٨، وحديث وزير الداخلية للجمهورية يوم ١٩٩٠/١١/٢٩، ص٢.

(٢) جريدة الوفد ، ١٩٩٠/١٢/٩، وجريدة أخبار اليوم ١٩٩٠/١٢/٨، ص١،٣.

(١) لحزب الأحرار، وبإجمالى (١٢٦) عضواً[١]. ومن ثم يتبقى من الناجحين بصفة المستقل الفعلى عدد (٥١) شخصاً فقط.

والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل سارع عدد من المستقلين الناجحين إلى الانضمام إلى الحزب الوطنى، ومن بينهم أعضاء سابقين فيه ورشحوا أنفسهم مستقلين، وكذلك أعضاء من أحزاب أخرى ولكنهم رشحوا أنفسهم مستقلين، وتم ذلك فى ضوء دعوة من قيادة الحزب الوطنى سواء بالضغوط أو بغير ذلك، أو سواء بمبادرة من المستقلين أنفسهم وان كان هذا محدوداً للغاية. وقد تمخض كل ذلك عن نتيجة نهائية مؤداها أن عدد أعضاء الحزب الوطنى فى البرلمان بعد انضمام عدد من المستقلين قد بلغ (٣٨٥) عضواً وبنسبة ٨٦%، و (٦) أعضاء بحزب التجمع وبنسبة ١,٣%، (١) عضو واحد بحزب الأحرار (٠,٢%)، (٥٦) عضواً مستقلاً سواء أكان فعلياً أم له توجهات حزبية مختلفة[٢]، وبنسبة ١٢,٥%، ويشكلون بالتالى القوة الثانية بعد الحزب الوطنى داخل البرلمان، وبفجوة كبيرة عن نسبتهم وقت أعقاب النتيجة والتى بلغت ٤٠,٤%، وهو ما يجعل من هذه الظاهرة ما يستحق الوقوف عندها كثيراً.

ويوضح الجدول التالى موقف المستقلين عند أعقاب النتيجة النهائية للانتخابات:

---

(١) تصريح وزير الداخلية لجريدة الوفد، ١٩٩٠/١٢/١١، ص٣.

(٢) جريدة الوفد ١٩٩٠/١٢/٢٧، وجريدة الأهرام ١٩٩٠/١٢/٢٨.

م	صفة المرشحين	العدد المرشح	الناجحون	نسبة الناجحين
١	الحزب الوطني	٤٣٩	٢٥٥	٥٨,٢%
٢	حزب التجمع	٢٨	٦	١,٤%
٣	حزب الأمة	٣٣	-	-
٤	حزب مصر الفتاه	١٩	-	-
٥	حزب الاتحاد الديمقراطي	٣	-	-
٦	حزب الخضر المصري	١٩	-	-
٧	المستقلون	٢١٣٥	١٧٧	٤٠,٤%
	الجملة	٢٦٧٦	٤٣٨	١٠٠%

كما يوضح الجدول التالي موقف المستقلين بعد انضمام جزء منهم للحزب الوطني، وبعد تعيين الأعضاء العشرة بقرار من رئيس الجمهورية وباستثناء الدوائر الثلاثة التي لم تحسم :

م	الصفة	عدد الأعضاء في البرلمان	النسبة
١	الحزب الوطني	٣٨٥	٨٦ر%
٢	حزب التجمع	٦	١,٣%
٣	حزب الأحرار	١	٠,٢%
٤	المستقلون	٥٦	١٢,٥%
	الجملة	٤٤٨	١٠٠%

وهكذا يتضح من خلال تناول ظاهرة المستقلين فى انتخابات عام ١٩٩٠ استمرار وجود هذه الظاهرة وبدرجة كبيرة، وفى ظروف عديدة. كما أن ما تمخض عنه بسرعة من تحول عدد كبير من المستقلين بعد نجاحهم وذلك بانضمامهم للحزب الوطنى يثير علامات استفهام كبرى عن حقيقة هذه الظاهرة وأبعادها وآفاقها فى المستقبل، وهو ما نتناولها فى النقاط القادمة.

ثانيا: أبعاد العلاقة بين ظاهرة المستقلين والعملية السياسية:

فى ضوء توضيح حجم الظاهرة، فإن المستقلين الذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات الأخيرة قد أتوا فى إطار استمرارية الظاهرة فى الانتخابات السابقة، ولذلك فإن الحجم الضخم لا يعكس فى الحقيقة استقلالية فعلية للمرشحين الذين يحملون هذه الصفة. حيث أمكن التمييز بين مستقلين فعليين، ومستقلين ظاهريين بالصفة ولكنهم لأحزاب وقوى سياسية فعلية. ولذلك فإن العدد الضخم يعتبر عدداً غير حقيقى، وأن عدد المستقلين الحقيقى يأتى فى سياق استمرارية هذه الظاهرة، ويكشف أيضاً عن الظروف التى أدت إلى ضخامة الظاهرة حتى ولو كانت على مستوى حمل الصفة الاستقلالية ذاتها. ويقودنا هذا إلى ضرورة الكشف عن دوافع الظاهرة عموماً، والتى صاحبت انتخابات عام ١٩٩٠ خصوصاً، كما أن الأمر يستدعى أيضاً ضرورة تحليل العلاقة بين الظاهرة والعملية السياسية.

(١) الدوافع الحقيقية للظاهرة :

مع استمرارية الظاهرة، فإن الدوافع الحقيقية لها تكاد تتشابه إلى حد كبير، وإن كانت الظروف المصاحبة لكل انتخابات قد تختلف. وتوجد دراسة جادة كشفت عن دوافع الظاهرة قبل ثورة ٢٣يوليو، والتى بلورتها فى: غلبة الفردية وغياب البرامج والتردد بين الانضمام لحزب الوفد والانحياز

للحكومة، كما أن الظاهرة ارتبطت صعوداً وانخفاضاً بقوة الحركة الوطنية من عدمه، حيث كان يزيد عدد المستقلين عند ضعف الحركة الوطنية، وكان العدد يزيد مع انحسار هذه الحركة وانصراف المصريين إلى مشاحناتهم الداخلية. إضافة إلى وجود دور للمصالح الخاصة فى صناعة هذه الظاهرة، وهو دور لا يمكن فصله عن الخريطة الاجتماعية الاقتصادية قبل عام ١٩٥٢. وفى الوقت الذى تؤدى غالبية الأسباب التى دفعت بالمستقلين إلى الجرى وراء هذه الظاهرة، فإن هناك سبباً واحداً على الأقل يدعو إلى التعاطف خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢، وهو وجود فئة من المصلحين الذين رأوا فى احتفاظهم باستقلاليتهم السبيل الأمثل لبث دعاويهم الإصلاحية من تحت القبة. ومع ذلك فإن هذا يعتبر استثناء القاعدة، لأن غالبية المستقلين اتصفوا بالانتقال بين حزب وآخر تبعاً لما قد يحققه هذا التنقل من مصالح خاصة(١).

أما الانتخابات الأخيرة لعام ١٩٩٠، فإنه يؤخذ فى الاعتبار عند تحليلها انتخابات أعوام ١٩٧٦، ١٩٧٩،١٩٨٧ نظراً لوجود هذه الظاهرة فى تلك الانتخابات، ولذلك فإن دوافع الانتخابات الأخيرة رغم استمرارية العوامل السابق الحديث عنها فى انتخابات ما قبل ١٩٥٢ فى ضوء استمرارية شكل الظاهرة ومضمونها، إلا أنها تتسم بتميز واضح عن الانتخابات السابقة عليها.

ولعل ما يمكن أن يجمع عليه المحللون عدة دوافع منها:

أ - **مقاطعة أحزاب المعارضة الكبرى وهى الوفد والعمل أو التحالف الذى يضم العمل والأخوان المسلمين، وكذلك حزب الأحرار:** حيث أدت هذه المقاطعة إلى ازدياد عدد المرشحين من المستقلين. حيث نزل إلى الانتخابات عدد ممن ينتمون إلى هذه الأحزاب فساهم ذلك

---

(١) د. يونان لبيب رزق ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

فى زيادة عدد المستقلين. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض عدد المرشحين الحزبيين الرسميين نتيجة المقاطعة أن أدى إلى انخفاض وزنهم ،أى نسبتهم بالنسبة للمستقلين المرشحين.

ب - **وجود قوى سياسية فى المجتمع غير ممثلة فى الأحزاب القائمة بصفة رسمية:** بمعنى أن هناك قوى سياسية لم تتكون لها أحزاب تعبر عنها بعد ومنها القوى الناصرية[1]، والقوى الماركسية، وبعض القوى الإسلامية،مما أدى إلى ازدياد عدد المرشحين المستقلين. ويفسر البعض ذلك بأن الأحزاب القائمة لا تعبر عن كل التوجهات السياسية الموجودة فى المجتمع، أو أنها لا تعبر عن كل جماعات المصالح والفئات ذات النفوذ على المستوى المحلى، ومن ثم يجد أصحاب هذه التوجهات أو أنصار تلك الجماعات الحاجة للترشيح كمستقلين، وفى هذا المعنى دلالة انفصال الواقع الحزبى عن الواقع الاجتماعى[2].

ج - **وجود عدد من الأحزاب السياسية اكتسبت شرعية فى الممارسة السياسية بعد أن حصلت على أحكام قضائية للسماح لها بالحركة السياسية المشروعة، إلا أنها لا تتمتع بأى قاعدة شعبية على الإطلاق** : ويتأكد هذا من حجم المرشحين الممثلين لها فى تلك الانتخابات حيث وافقت على الاشتراك الرسمى فيها. ومن هذه الأحزاب: (الأمة، والاتحاد الديمقراطى، ومصر الفتاه، والخضر)، حيث لم يتجاوز عدد مرشحيهم عدد (٧٤) مرشحا على مستوى جميع

---

(١) حتى عام ١٩٩٠، لم يكن هناك حزب ناصرى رسمى، ثم أعلن عن تأسيس الحزب العربى الديموقراطى الناصرى بعد حصوله على حكم قضائى فيما بعد.

(٢) د. على الدين هلال، "المستقلون فى انتخابات مجلس الشعب"، الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٠/١١/١٩،ص٦٦.

الدوائر البالغة (٢٢٢) دائرة، وهى بالتالى لا تمثل مجتمعة سوى الثلث فى حالة ترشيح مرشح واحد عن كل دائرة فى المتوسط، والسدس فى حالة ترشيح مرشحين عن كل دائرة.

د - **استمرارية النزعة الفردية لدى كثير من الممارسين السياسيين:** حيث يميل كثير من المرشحين،بعيداً عن الحزب الحاكم ،أن يرشحوا أنفسهم مستقلين معتمدين فى ذلك على سمعتهم الشخصية، وإمكانياتهم الذاتية المادية وغير المادية بما يتفق والمزاج العام للشخصية المصرية. وهذا يفسره لنا حجم المرشحين على المقعد الفردى فى عام ١٩٨٧، وكذلك الحجم الكبير والواضح للمرشحين المستقلين فى انتخابات عام ١٩٩٠. ويؤكد بعض المحليين هذه الظاهرة بقوله: أن هناك قسما كبيراً من المواطنين ما زال يرفض العمل السياسى الجماعى، ويفضل ممارسة نشاطه دون التقيد بأى حزب أو تنظيم، وأن هذا يعكس بعض السمات الثقافية المصرية خاصة تلك الاتجاهات اللصيقة بالطبقة المتوسطة وهى الفردية المطلقة ورفض التعاون مع الآخرين والعزوف عن الانضباط بأى قواعد للعمل الجماعى[1]. كما أن تهافت الكثيرين على الترشيح بالصفة الاستقلالية أتفق مع تهافتهم على إضافة الانتخابات بالنظام الفردى بدلاً من الانتخابات بالقائمة.

هـ - **زيادة نزعة المصالح الشخصية:** حيث لعبت المصلحة الشخصية دوراً واضحاً فى دفع الكثيرين للترشيح مستقلين، وأتضح هذا بالخروج عن ترشيحات الأحزاب لهم، وكذلك رفضهم الانصياع

(١) د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، إضافة إلى رأيه ضمن تحقيق بعنوان "انتخابات ١٩٩٠، المستقلون قادمون.."، مرجع سابق، وكذلك، د. يونان رزق، مرجع سابق، ص ٢٥.

لتعليمات الأحزاب، بالمقاطعة بغض النظر عن سلامة هذا القرار أو خطأه. وخاض كثير من المستقلين المعركة الانتخابية لحسابهم الخاص بعيداً عن الرايات الحزبية، وقد أوضح ذلك تحليلنا السابق لحجم الحزبيين الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين من إجمالى المرشحين المستقلين، والذى يبلغ الثلث تقريبا. كما تمتد المصلحة الشخصية إلى غالبية المستقلين من غير الحزبيين، بهذه الصفة. وأتضح هذا من خلال انضمام الكثيرين منهم إلى الحزب الحاكم فور نجاحهم ويؤكد هذا أيضاً سعيهم من الترشيح لضمان مصالح شخصية، ويهدفون إلى توفير حماية خاصة لهم يتحركون فى إطارها. فهم بلا رؤية متماسكة، وبدون انحياز حقيقى لقضايا وطنية، بل أنهم يفتقدون خيارات أساسية تجاه أى مشكلة من مشاكل المجتمع، وهم فى المعنى الأخير بلا توجه سياسى حقيقى يتحركون فى إطاره، بل هم ساعون لمصالح خاصة فردية، محاولين استثمار تأثيرهم ومقوماتهم الشخصية عل الناجحين لإنجاحهم ثم التصرف على هواهم فيما بعد. ومما زاد هذه الظاهرة وضوحاً ما عبر عنه البعض : بأنه قد طرأ عل الخريطة الاجتماعية متغيرات هامة خاصة النشوء المتعجل لطبقة الرأسمالية الجديدة بكل ما صاحب هذا النشوء من سلبيات انعكست على سمعة قطاع من أبناء هذه الطبقة، وهؤلاء قدموا أنفسهم فى الانتخابات الأخيرة كمستقلين تدعمهم فى ذلك قدرتهم المالية الكبيرة على مواجهة نفقات الحملة الانتخابية،ورغبة عارمة فى التمتع بمزايا الحصانة البرلمانية[1]. ومما أكد ذلك شعور كثير من المرشحين فى الانتخابات الأخيرة بسهولة الحصول على مقعد مجلس الشعب

(١) د.يونان رزق، مرجع سابق ، ص ٢٥، وأيضاً: نجيب محفوظ "المستقلون" ، الاهرام، ١٩٩٠/١٢/٢٠، ص ٧ .

فى الانتخابات السابقة التى أجريت بنظام القوائم وذلك بعد الرضى من المسئولين عن الأحزاب عن الراغبين فى الترشيح بوضعهم فى قمة القوائم. وهنا يذكر كيف لعبت القدرة المالية للبعض دوراً فى إسكات عدد كبير من أفراد الأجهزة الإدارى على مختلف أنواعها والتغاضى عما يحدث فى الانتخابات. وأكثر من هذا فإن ظاهرة المستقلين قد أكدت من خلال عدد كبير من المرشحين بهذه الصفة،"الانتهازية السياسية" التى سادت قبل الترشيحات وبعد الترشيحات وخاصة عند النجاح بصفة المستقل ثم الانتقال إلى الحزب الحاكم بعد إحراز النجاح للاستفادة الشخصية من وراء هذا الارتباط الجديد.

و - **انخفاض العدد المرشح من الأقباط ضمن الأحزاب الرسمية المرشحة أدى النيابية تقدم عدد من المواطنين الأقباط للترشيح كمستقلين:** حيث قام الحزب الوطنى بترشيح أثنين فقط من الأقباط أحدهما فى دائرة المعهد الفنى بشبرا القاهرة، والثانى بدائرة غبريال بالإسكندرية. وقد رسب الثانى فى الجولة الأولى بينما دخل الأول الإعادة ثم رسب . أما العدد الآخر الذين رشحوا أنفسهم مستقلين فقد بلغ عددهم (١٥) مرشحا نجح منهم واحد فقط هو أنور شفيق مكارى بدائرة كرموز بالإسكندرية. ويشكل العدد المرشح من الأقباط كمستقلين نسبة ٧ر% من إجمالى المستقلين الذين رشحوا بهذه الصفة. ويعكس وجود الأقباط ضمن المستقلين بهذه الصورة إخفاق الأحزاب الرسمية عن اجتذابهم وتقديمهم ضمن الانتخابات العامة، ولا ينفى هذا تعيين عدد منهم ضمن العشرة المعينين (حيث صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيين خمسة من العشرة المعينين من الأقباط). بالإضافة النيابية ذلك فإن عدد الأقباط المرشحين ضمن

المستقلين، رغم محدودية نسبتهم، يعكس درجة اهتمام هذه الفئة بالشئون العامة[1].

ز - **تغيير النظام الانتخابى النيابية النظام الفردى، مع التأكيد على نزاهة الانتخابات، والإعلان الرسمى من جانب النظام الحاكم عن توفير ضمانات فإننى هذه الانتخابات بغض النظر عن تقييم هذه الضمانات:** حيث أدى ذلك إلى دفع البعض من المستقلين للترشيح فى الانتخابات تعبيراً عن الرغبة فى المشاركة فى الأمور العامة فى مصر. ويفسر البعض ذلك بأن ازدياد عدد المرشحين المستقلين قد يكون مؤشراً على ازدياد الرغبة فى المشاركة السياسية وهذا اتجاه عالمى[2].

* **والواقع أن الاهتمام** بالشئون العامة كمؤشر لتحليل زيادة عدد المستقلين له اعتباره، وأنه لا يمكن تجاهله، ولكن ليس بالحجم الذى يمكن التعويل عليه كثيراً فى ظل المناخ العام السائد حالياً فى مصر. فى نفس الوقت لا يمكن إغفال وجود هذه الحقيقة فى سياق التحليل الموضوعى لظاهرة المستقلين والدوافع الحقيقية لوجودها على هذا النحو فى الانتخابات الأخيرة لعام ١٩٩٠ .

وفى ضوء تحليل الدوافع الحقيقية لبروز ظاهرة المستقلين بهذه الصورة الضخمة، يمكن القول بأن هذه الدوافع قد ساهمت مجتمعة فى إظهار هذه الظاهرة على نحو غير مسبوق فى الانتخابات الماضية. وهذا ما يجعل لهذه الانتخابات خصوصية فى إطار الظروف التى أحاطت بها . فهناك جزء

---

(١) أنظر التحليل الهام عن أنتخابات ١٩٩٠ بعنوان "قراءة فى نتائج مجلس الشعب"، جريدة الوفد، ١٩٩٠/١٢/٦،ص٣.

(٢) أنظر، د. سلوى شعراوى، فى تحقيق بعنوان: "انتخابات ١٩٩٠.. المستقلون قادمون"، مرجع سابق .

من الظاهرة يعكس استمراريتها، وهناك جزء آخـــر مـــن الظـــاهرة يعكـــس خصوصية الظروف التى واكبت عملية الانتخابات الأخيرة، وهو الذى دعانــا النيابية تحليل الظاهرة بشكل عام، وما تطرحه من تداعيـــات علـــى العمليـــة السياسية فى مصر .

(٢) انعكاسات الظاهرة على العملية السياسية :

تطرح ظاهرة المستقلين تأثيراتها على مجمل العملية السياســـية فـــى المجتمع من زاويا متعددة، ويمكن بلورة هذه التأثيرات والتداعيات فيما يلى:

أ - كشفت ظاهرة المستقلين عن وجود علاقة بينها وبين درجة الانتمـــاء الحزبى، حيث ثبت ذلك من خلال خروج الكثـــيرين عـــن قـــرارات الأحزاب الرسمية، أما لعدم ترشيحهم عن طريق أحزابهم، وأما نظرا لمقاطعة بعض الأحزاب المعارضة للانتخابات. وفى كلتا الحالتين فإن الذين رشحوا أنفسهم من هذه الأحزاب بصفة تختلف عـــن صفتـــهم الأساسية والتى تعبر عن انتمائهم لأحزاب معينة، هم فى حقيقة الأمر قد عبروا عن عدم انتمائهم الحزبى. كما أنهم أكدوا بمسلكهم هذا عـــن رغبتهم الحقيقية فى تحقيق مصالحهم الخاصة، بل الأكثر من هذا فإن عدم التزامهم الحزبى يكشف أيضا عن طبيعـــة علاقتـــهم بأحزابـــهم وجوهرها هى المصلحة الخاصة وليس الصالح العام كما هو متوقـــع من المشاركة الحزبية للفرد.

ومن ثم يتضح أن زيادة عدد المستقلين يعكس درجة كبـــيرة من عدم الانتماء الحزبى، خاصة وأن نصف عدد المستقلين تقريبا لهم ارتباط حزبى .

ب- تشير ظاهرة المستقلين من حيث ارتباطها بضعف الانتماء الحزبي، النيابية عدم تعمق التغلغل الحزبي، وعدم ترسيخ التجربة الحزبية في النظام السياسي . فعدم الانتماء الحزبي الذى تأكد عند الكثيرين الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات بصفة مستقلين من ناحية أخرى ونجاح نسبة كبيرة منهم، ليؤكد عدم رسوخ التجربة الحزبية في نفوس الجماهير وهذا يؤدى بدوره النيابية استمرار ضعف الأحزاب التي تحتاج لكى تتطور الديمقراطية النيابية وجود قوى لها في القواعد الجماهيرية . ومن ناحية أخرى فإن الميل للفردية بدلاً من تغييره أو الحد منه على طريق التطور الديمقراطي نجده يتعمق ويزداد.وهو ما يجعلنا نرجح متغير الفردية كأحد الدوافع الهامة للترشيح كمستقلين نظراً لأن هذا يتفق والمزاج النفسي للشخصية المصرية.

ج - تطرح ظاهرة المستقلين في ضوء ضعف الانتماء الحزبي، وعدم ترسيخ التجربة الحزبية رغم مرور ما يقرب من ١٥ عاما عليها، مدى مصداقية التجربة الحزبية والأحزاب بصفة عامة. حيث ان السعى المستهدف في إطار التطور الديمقراطى هو تقوية وجود الأحزاب وتدعيم وظائفها المختلفة ، وزيادة درجة الثقة بها. ولذلك فإن كثافة المستقلين، وتجاوب الجماهير معهم كما أتضح من خلال نجاح نسبة كبيرة منهم يؤكد على ضعف التجربة الحزبية حتى الآن ، وأن هذه التجربة أصبحت لدى الجماهير تحتاج النيابية مراجعة، حيث أضحت مصداقيتها محل شك كبير لديهم. ويؤكد عدد من السياسيين الممارسين هذه الحقيقة. فيشير أحدهم النيابية أن الأحزاب السياسية لا وجود لها ولا أثر لها في الشارع السياسي، وأن المستقلين كظاهرة طفت على السطح لانعدام الوجود الحقيقي للأحزاب المصرية وسط

الجماهير[1]. ويشير آخر إلى نجاح عدد غير قليل من المستقلين دليل على عدم نضوج التجربة الحزبية فى مصر[2]. كما يشير سياسى ثالث، إلى أن الكثيرين من المستقلين نجحوا ليس حباً فيهم ولكن كراهية فى إعطاء أصواتهم لمر شحى الحزب الوطنى .."[3].

بل أنه فى تقديرنا أن الأمر ليس قاصراً على الحزب الحاكم، ولكن المصداقية تشمل أحزاب المعارضة أيضاً. وربما يرجع هذا النيابية جملة الممارسات على مدار السنوات السابقة التى أدت بدورها النيابية تعميق الهوة بين الأحزاب والمجتمع. لأن جملة الممارسات لم تصب فى طريق تعميق الديمقراطية، وبالتالى لم تكن الأحزاب جميعها فى تفاعل حقيقى مع الجماهير، وهو ما يدعم من ارتباط الجماهير بالمستقلين أكثر من ارتباطهم بالأحزاب المطروحة . وهذا يقودنا بالتالى النيابية وجود شك وفقدان ثقة فى مصداقية الأحزاب، إن لم يكن فى التجربة الحزبية كلها .

د - ان كثرة المستقلين فى الانتخابات الأخيرة انعكست على مدى وجود برامج انتخابية من عدمه، وعلى طبيعة هذه البرامج أن وجدت .

فالمتتبع للمعركة الانتخابية الأخيرة تشير النيابية أن طغيان حجم المستقلين على المرشحين الحزبيين أدى النيابية اختفاء البرامج الانتخابية المتكاملة كأساس لكسب المؤيدين من الجماهير باستثناء حزب التجمع الذى شمل بمرشحيه الثمانية والعشرين عدداً محدوداً

---

(1) رأى للدمرداش العقالى ، ضمن تحقيق بعنوان "المستقلون فى مجلس الشعب، جريدة المعارضة (لسان حزب العمل المنشق)، ١٩٩٠/١٢/٩،ص٤.

(2) رأى لجمال أسعد : (نائب رئيس حزب العمل الاشتراكى بزعامة أحمد مجاهد)، المرجع السابق، ص٤ .

(3) د. محمد حلمى مراد، "السطو على النواب المستقلين يفقدهم الثقة والاعتبار"، جريدة الشعب، ١٩٩٠/١٢/١١.

من الدوائر، وأن وجدت بعض البرامج من المرشحين، فإنها لا تخرج عن وعود لا تناقش جماهيرياً، وإنما صفات الشخص المرشح كمستقل وسمعته، ومدى عطائه الماضى فى الدائرة من خلال مواقع سياسية أو اجتماعية، هى المحور الأساسى للحوار الجماهيرى. والأكثر من هذا درجة العصبية التى ينتمى إليها الشخص المرشح، وقد لعبت العصبية دوراً حاسماً فى نجاح كثير من المستقلين فى المعركة الأخيرة ، ويؤكد كثير من المحللين هذه الحقيقة. حيث أشار أحدهم "بأنه من الواضح أن معظم من نجح من المستقلين، فبحكم ما يتمتع به كشخص من سمعة طيبة، أو لما قدمه من خدمات للدائرة، أو بحكم العصبيات العائلية، وليس بحكم برنامج انتخابى أو ما قدمه من وعود"[١].

هـ - كشفت ظاهرة المستقلين عن طبيعة السلوك السياسى للذين نجحوا فى الانتخابات، من حيث استمراريتهم كمستقلين، أو من حيث تغيير صفتهم بإعلان انضمامهم للحزب الوطنى الحاكم فى الغالب. حيث اتضح أنه لم تمضى عدة أيام على نجاح عدد كبير من المستقلين حتى أعلنوا عن انضمامهم النيابية صفوف الحزب الوطنى إما عن طواعية أو نتيجة ترهيب أو ترغيب من قادة الحزب الحاكم . وقد أحدث هذا السلوك غير الديمقراطى جدلاً كبيراً فى الأوساط الفكرية باعتباره عملاً يتنافى مع التطور الديمقراطى[٢]. ووصل الأمر بالبعض أن

---

(١) سلامة أحمد سلامة، فى عموده اليومى بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٩م، بعنوان (ضد الديمقراطية)، ص٦، وأيضا أنظر : نجيب محفوظ. "حول الانتخابات"، الأهرام ، ١٩٩٠/١١/١٣،ص٧.

(٢) يذكر على سبيل المثال: د.على الدين هلال، "المستقلون وانتخابات ١٩٩٠"، الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٠/١١/٢٦، ص٦٦، وكذلك : مقالات ثلاث لسلامة أحمد سلامة، جريدة الأهرام، أيام ١٢/٩، ١٢/١٠، ١٩٩٠/١٢/١١، بعناوين على التوالى : "ضد

وصف هذا السلوك بأنه "خيانة سياسية" ، وآخر عبر عنها بأنها "انتهازية سياسية"، "ونكوث بالعهد، أو خيانة للأمانة" . وبهذا السلوك الذى عكس تصرف المستقلين فان هناك ضرر كبير على الممارسة الديمقراطية ذاتها من حيث ما تركه هذا السلوك من آثار سلبية على القيم السياسة المستهدفة فى الممارسة السياسية. وقد عبر البعض عن ذلك بقوله : "نحن لا نحتاج إلى حكومة بقدر حاجتنا إلى قيم سياسية وأخلاق سياسية، ترى الشعب والناخب فى أحضانها . فنسبة فوز الحزب الوطنى كافية لتشكيل الحكومة وليس هناك داعياً لتسوق النواب المستقلين، حتى يمكن أن تتعمق القيم ..(٢)".

وخلاصة القول : فان ظاهرة المستقلين قد أكدت وكشفت عن عورات النظام السياسى بتجربته الحزبية التى امتدت خمسة عشر عاماً، كما أنها عمقت من وجود الهوة بين الأحزاب والمجتمع، وهذا بدوره قد أدى إلى المزيد من إعاقة التطور الديمقراطى، الذى يتطلب تعميق السلوك الديمقراطى والتجربة الحزبية . وهذا يقودنا إلى طرح آفاق هذه الظاهرة وتحدياتها المستقبلية .

ثالثاً : آفاق الظاهرة وتحديات المستقبل :

السؤال الذى يطرح نفسه فى ختام هذا البحث هو : ماذا بعد أن غير أكثر من ثمانين عضواً من المستقلين الذين نجحوا فى انتخابات عام ١٩٩٠ لصفتهم المستقلة والانضمام إلى الحزب الوطنى الحاكم ؟

الديمقراطية"، "لاتهرولوا.."، "نائب محترماً"، ص٦، وأيضاً : د. محمد حلمى مراد،= =مرجع سابق، ونجيب محفوظ، مرجع سابق، علاوة تحقيقات صحفية عديدة فى الصحف الرسمية القومية، أو الصحف الحزبية المعارضة .

(٢) د. محسن عبدالخالق، "ديمقراطية خاصة جداً"، الوفد، ١٩٩١/١/٥، ص٥.

والإجابة تشير إلى أن الظاهرة كما سبق أن أوضحنا استمرت في آلياتها طبقاً للانتخابات الماضية . وكما سبق أن أوضحنا أيضاً فإن أغلبية الناجحين من المستقلين انضموا للحزب الحاكم بغض النظر عن طواعية انضمامهم من عدمه. والعدد المتبقى من المستقلين الناجحين لا يتجاوز عدد (٥٥) شخصاً، ولأغلبهم انتماءات حزبية رسمية ، ولأحزاب غير رسمية تحت التأسيس كالحزب الناصرى[*]، وتبقى بعد ذلك عدد قليل من المستقلين الفعليين وهذا يطرح سؤالاً حول الدور المتوقع للعدد المتبقى من المستقلين ؟

وفى الواقع فإن هناك كثيراً من المفكرين والمحللين السياسيين وعدد من الحزبيين الممارسين أكدوا على ضرورة أن يحافظ المستقلون على صفتهم داخل مجلس الشعب، حيث أن استمرارهم بهذه الصفة قد تطرح تطورات تصب فى تدعيم التطور الديمقراطي. وقد طرح هؤلاء المحللين تصورات ثلاثة، **الأول** هو إمكاناتهم تكوين المستقلين لكتلة متجانسة متماسكة بما يؤدى إلى إثراء الممارسة الديمقراطية[1]. **والثانى** هو إمكاناتهم تطور الممارسة الديمقراطية للمستقلين داخل مجلس الشعب النيابية حد التفكير فى إنجلترا أحزاب سياسية جديدة لها عمق فى القواعد الجماهيرية من خلال النواب المستقلين الذين نجحوا بالفعل، أو بالانضمام النيابية أى من الأحزاب المعارضة الموجودة، أو بإعلان انتماءات البعض الحزبية للأحزاب التى قاطعت الانتخابات[2] **والثالث** هو استمرارية المستقلين دون قيد حزبى أو

(*)كتبت هذه الدراسة قبل صدور حكم القضاء بالموافقة على اعلان الحزب الناصرى.

(١) سيد مرعى ، "سين وجيم" ، جريدة الأهالى، ١٩٩٠/١٢/١٩،ص١٢.

(٢) د.على الدين هلال ، "المستقلون وانتخابات ١٩٩٠"، مرجع سابق، وأيضاً: علوى حافظ، تحقيق الأهرام بعنوان "المستقلون بداية لتكوين أحزاب حقيقية"، ١٩٩٠/١١/٧،ص٣، وكذلك: مصطفى كامل مراد (رئيس حزب المعارضة، مرجع

ضمن تكتل معين، لأن هذا يتيح لهم فرصة أكبر فى التعبير عن مصالح الجماهير فى هذه المرحلة التى تتطلب مشاركة أوسع[1].

وفى المقابل كان هناك من يدين تحول الشخص المستقل الذى نجح فى الانتخابات بهذه الصفة إلى صفة أخرى سواء بانضمامه النيابية الحزب الوطنى الحاكم، أو أى حزب آخر موجود داخل المجلس أو خارجه، أو بالتفكير فى تأسيس حزب جديد، استناداً إلى أن نجاحه من قبل الناخبين تحقق لصفته المستقلة. ولذلك فإن تغيير الصفة يترتب عليه فقدان ثقة الناخبين فيه من ناحية، ومن ناحية أخرى نكوث بالعهد الذى قطعه على نفسه عند ترشيحه كمستقل. وهذا الموضوع تعرض له كثير من المحللين، ووصف بعضهم الشخص الذى غير صفته بأنه خائن للأمانة،وناكث بالوعد، ويتسم بالخيانة السياسية، وأيضاً يتسم بصفة الانتهازية السياسية حيث يسعى لمصلحته الخاصة بارتباطه بالحزب الوطنى الحاكم . ومما يؤكد صدى هذا الموضوع قيام أحد الناخبين من المحامين برفع دعوى قضائية بدائرة الأربعين بالسويس على نائب الدائرة المستقل الذى أنضم للحزب الوطنى[2]. وكذلك إشعال بعض المواطنين النيران فى مقر الحزب الوطنى بإحدى قرى مركز المنزلة وذلك عقب أعقاب نائب الدائرة المستقل بالانضمام للحزب الوطنى[3]. كما أن عدد من القانونيين أدلوا بدلوهم فى الوضع القانونى للنائب المستقل الذى غير صفته بإرادته دون الرجوع النيابية الناخبين الذين انتخبوه كمستقل، وقد

سابق، وأيضا : نجيب محفوظ ، "المستقلون"، مرجع سابق، وكذلك : سلامة أحمد سلامة ، "لا تهرولوا"، "الأهرام ، ١٩٩٠/١٢/١٠،ص٦.

(١) ضياء الدين داود، المصور،ضمن تحقيق صحفى، ١٩٩٠/١٢/١٤، ص٢٠.

(٢) جريدة الوفد، ١٩٩٠/١٢/١٥.

(٣) جريدة الوفد ، ١٩٩٠/١٢/٣١.

تلاقوا حول عدم دستورية هذا السلوك، وجرموا ذلك باعتبار هذا التصـــرف جاء مخالفا للعقد السياسى بين النائب والناخبين[٤].

وعلى أية حال فإن الأداء المتوقع للأعضاء المستقلين فـــي مجلـس الشعب بعد تقلص عددهم سيكون محدودا، وسيتوقف علـــى طبيعــة بعـض الأشخاص ودرجة اهتمامهم بالشئون العامة والمصلحة العليا للمجتمع، كما انه يتوقف على مدى تجاوب سلطات الدولة مع هؤلاء النواب حتى يتيســر لـــهم أداء خدمات المواطنين فى دوائرهم مما يحول دون تحول البقية الباقية للحزب الحاكم وتختفى المعارضة من داخل المجلس التشريعى ليسير مجلس الشـعب بجناح واحد مؤيد ، دون الجناح الآخر المعارض الذى لا غنى عنه للتطـــور الديمقراطى. فالأداء فى النهاية متوقف على عدد محـــدود مــن الأشـــخاص المهتمين بالقضايا العامة ولهم صفات شخصية فى الأداء البرلمانى، وحتى لـو تجمع المستقلون فإن الأداء سيظل محدوداً أيضاً، ولكن قد يكون مؤثراً .

ولذلك فإنه على الرغم من أن ظاهرة المستقلين تعبر عن واقع حزبى ضعيف من خلال تضخم أعداد المرشحين للانتخابات، الانتخـــاب أن الأمـــل عندما ينعقد على دور فعال من خلال وجودهم داخل مجلـــس الشــعب بعــد نجاحهم يصبح سراباً، ويؤكد السعى نحو تكريس الواقع الحزبى الضعيف .

ومن ثم فإن التحدى الذى يواجهنا فى المرحلة القادمـــة يكمـــن فـــي ضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية، وتوسيع المشاركة السياســـية، وفــك القيود حول تكوين الأحزاب السياسية حتى يتفق الواقع الحزبى السياسى مـــع

---

(٤) أنظر للتحقيقات التى أجرتها الوفد، ١٩٩٠/١٢/١١، ١٩٩٠/١٢/١٩، ومقال للدكتور/ محمود الســقا بعنــوان، "عضــو مجلــس الشــعب موديــل ٩٠"، جريــدة الوفــد،= =١٩٩٠/١٢/١٩،ص٧، ومقالات لكثير من الكتاب فى الصحف القومية السابق الإشــارة إليها من قبل .

الواقع الاجتماعى، وكذلك ضرورة توفير كافة الضمانات المطلوبة من كافة القوى السياسية لإتمام إجراء الانتخابات القادمة بنزاهة وحيدة وموضوعية لتأتى النتيجة معبرة عن إرادة المجتمع الحقيقية. وآنذاك فإن ظاهرة المستقلين ستتراجع أمام التطور الديمقراطى الحقيقى خاصة إذا ما صدر قانون يحرم تغيير صفة النائب بعد نجاحه، وإلا ستظل هذه الظاهرة ملقية بظلالها تكريسا للفردية والعصبية والنفوذ والقدرة المالية، ولأوضاع غير ديمقراطية، وهو ما لا يتفق والمصلحة العامة للمجتمع المصرى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .



الفصل الثالث

انعكاسات الانفتاح الاقتصادى على توزيع القوة السياسية فى المجتمع المصرى :

نموذج (محافظة القليوبية)

مقدمة عامة :

الواقع ان ارتباط السياسة بالاقتصاد يعد من الأمور المسلم بـــها فـــى دراسة الظاهرة الاجتماعية. ولم يعد هناك حديث عن تحليل القوة الاقتصاديـــة بعيداً عن القوة السياسية أو العكس، ومن ثم فان طبيعة توزيع القوة السياســـية فى المجتمع ترتبط إلى حد كبير بنمط توزيع القوة الاقتصادية أو بعبارة أخرى بطبيعة التوجه الاقتصادى للدولة. وفى هذا الاطمئنان فان السياسة الاقتصادية التى انتهجتها مصر فى السبعينيات والمعروفة بسياسة الانفتاح الاقتصادى وما ترتب على ذلك من إضافة توزيع الدخول بين أفراد وفئات المجتمـــــع ، قـــد ارتبط بهذه السياسة الاقتصادية محاولة السيطرة على القوة السياســـية وإزاء توزيعها بما يتسق وطبيعة التوجه الاقتصادى فى الدولـــة. وكـــان أن شـــهد المجتمع المصرى مجموعة من التطورات السياسية فى هيكل القوة السياســـية واعترى النظام السياسى تغييراً كبيراً.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالى :

** النيابية أى مدى ارتبطت خريطة توزيع القوة السياسية فى السبعينيات بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وانعكاسات ذلك على طبيعة المشـــاركة السياسية فى المجتمع؟ أو بعبارة أخرى إلى أى مدى استطاع أصحاب القوة الاقتصادية تغيير نمط القوة السياسية فى المجتمـــع والســيطرة عليها وما لهذا من انعكاسات على طبيعة المشـــاركة السياســـية فـــى المجتمع ؟

وحتى نستطيع الإجابة على التساؤل .. فإننا قد خططنا للدراسة علـــى النحو التالى :

أولا : الاطمئنان المنهاجى للدراسة :

- تعتمد هذه الدراسة بصفة رئيسية على منهج دراسة الحالة وذلك بهدف الكشف عن مختلف العوامل التى تؤثر فى الظاهرة والحالة محل الدراسة، بل وللكشف عن العلاقات السببية بين أجزائها. خاصة وأن هذا المنهج يستخدم عند دراسة التاريخ التطورى لظاهرة ما تفصيلاً فى إطارها المجتمعى. وذلك إلى جانب الاستفادة من المنهج الإحصائى بتحليل الظاهرة كمياً، وأيضاً باستخدام المنهج المقارن خلال فترة الدراسة للتعرف على العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة فى ظاهرة الدراسة. وهذا الاستخدام المتنوع لعدد من المناهج يأتى فى إطار قناعة الباحث بضرورة "التكامل المنهاجى" فى تناول الظاهرة الاجتماعية لمحاولة الوصول إلى أقصى درجة من الموضوعية والوقوف على حقيقة الظاهرة[1].
- أما عن الأدوات المستخدمة فى الدراسة: فانه تم الاعتماد على السجلات الحكومية، وما تحتويه من أرقام وبيانات، وأيضاً على المقابلة المتعمقة للتأكد من معلومات السجلات واستكمال ما لم يتم الحصول عليه منها،

---

(١) د. فاروق يوسف أحمد، دراسات فى الاجتماع السياسى (القوة والقيادة)، مذكرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦/٧٥، انظر الجزء الخاص بالقوة السياسية والقوة الاقتصادية ص٢٠،٢١، حيث يوضح طبيعة العلاقة بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية .

وانظر أيضاً :

- S.M.Lipset ,Garden City and New york, Dubleday and Company, INC, 1963, chapter 2 : 27-63.

- وأيضاً أنظر مزيداً من الأيضاح بشان العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية السياسية فى :

- B.H. Russett itics, Vol. 16. 1964. PP: 442-462.

وللمعاونة على جمع بعض المعلومات عن الظاهرة. إصرار إلى الملاحظة المنظمة لحركة الظاهرة خلال فترة الدراسة .

- وفيما يتعلق بحدود الدراسة فإنها تتحدد زمنياً بفترة السبعينيات كحقبة متعددة المراحل وقد قسمناها إلى ثلاثة مراحل وهى :

المرحلة الأولى: منذ تولى الرئيس السادات الحكم وحتى حرب إقليمية سنة١٩٧٣.

والمرحلة الثانية: منذ حرب إقليمية ١٩٧٣ وحتى بداية عام ١٩٧٧ (حيث ذروة الأزمة الاقتصادية فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧).

والمرحلة الثالثة: بداية عام ١٩٧٧ - وحتى نهاية السبعينيات .

- أما عن البعد المكانى أو الجغرافى أى حالة الدراسة فقد حددنا منطقة شبرا الخيمة (حى شرق)، وذلك لاعتبارات من أهمها الثقل السياسى لها، والكثافة السكانية والتطور العمرانى الواضح، والصفة الصناعية لها كمجتمع صناعى. إلى جانب معايشة الباحث لتطور حركة الظاهرة - محل الدراسة - فى هذه المنطقة خاصة .

ثانياً: الانفتاح الاقتصادى وتوزيع الدخل :

شهدت مصر فى السبعينيات تحولات اقتصادية جذرية. فقد اعترى التوجه الاقتصادى لمصر تغيراً من السياسة الاشتراكية النيابية السياسة الحرة (النمط الرأسمالى). وفى إطار المراحل الثلاثة لحقبة السبعينيات، فان التغيير بدأ حثيثاً وبشكل تدريجى فى المرحلة الأولى (قبل حرب إقليمية/١٩٧٣) ثم كان الإعلام الرسمى لسياسة الانفتاح بعد حرب إقليمية ١٩٧٣ كمرحلة ثانية

إلى أن وصلت الأمور إلى ذروتها بالأزمة الطاحنة فى بداية عام ١٩٧٧ والتى فيها برزت ثمرة الضغوط الخارجية فى تسيير السياسة الاقتصادية المصرية. ويمكن تناول هذا بشىء من التفصيل فيما يلى :

المرحلة الأولى : (أكتوبر ١٩٧٠ - إقليمية ١٩٧٣) :

بدأت بتولى الرئيس السادات الحكم وتميزت هذه المرحلة بأنها امتداد لفترة الستينيات أو ما يعرف بالحقبة الاشتراكية الناصرية وذلك نظراً لأن شرعية هذه المرحلة كانت مستمدة من ضرورة استمرار السياسات السابقة ولو على المستوى الظاهرى ، كما حدث بالفعل. فى نفس الوقت اتسمت هذه المرحلة أيضا بأنها كانت مرحلة إعادة وتعبئة للمجتمع على طريق تحويله إلى نمط اقتصادى جديد مغاير لنمط الستينيات. وكان لهذا مؤشرات عديدة - وان كانت غير ملموسة آنذاك- تمثلت فى :

- إشراف القانون رقم (٦٥) فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة[١]. وكذلك قوانين رفع الحراسات التى صدرت فى أكتوبر ١٩٧٢ خاصة القانون رقم ٥٢ ، ٥٣[٢].
- الإشارة فى بيان الحكومة فى أبريل ١٩٧٣ - أمام مجلس الشعب إلى إمكاناتهم تبنى سياسة الانفتاح بشكل عام .

وكانت هذه المؤشرات تمثل نوعاً من " الحديث غير المباشر " بين القيادة السياسية المصرية وبين الغرب وخاصة الولايات المتحدة بأن لديها الاستعداد للسير فى هذا الاتجاه الليبرالى لتشجيع الغرب ، إلى حد ما، للمشاركة فى حل قضية الصراع العربى الإسرائيلى .

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩، ١٩٧١/٩/٣٠ ، ص ٥٢٥: ٥٣٠ .
(٢) انظر الجريدة الرسمية، العدد ٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١، ١٩٧٢/١٠/٥، ص ٦٥٥ ، ٦٥٦ .



بل ان ما يميز هذه الفترة أيضاً ذلك الاستعداد والتعبئة الشاملة والتقشف الجماهيرى من أجل " حرب " يمكن أن تعيد الأراضى العربية المحتلة وتعيد الكرامة المصرية العربية. أى أن القضية الوطنية كانت هى الشاغل الرئيسى للشعب المصرى وهذا هو السبب الجوهرى لتحمل الشعب المصرى أية معاناة اقتصادية. ولذلك لم تلاحظ أية تذمرات جماهيرية إزاء أزمة اقتصادية، وفى نفس الوقت لم يكن لدى الشعب أى استعداد لتغيير اقتصادى جذرى غير مضمون النتائج خاصة فى إطار القضية الوطنية الملحة.

المرحلة الثانية : (أكتوبر ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٧) :

حيث يعتبر الانتصار الذى تحقق فى حرب أكتوبر هو المدخل الرئيسى للتغيير الجذرى الصريح والمباشر فى السياسة الاقتصادية. فإذا كانت المرحلة الأولى هى بمثابة فترة انتقالية على طريق التغيير الجذرى للسياسة الاقتصادية، فان المرحلة الثانية الإعلام الرسمى من جانب القيادة السياسية لسياسة " الانفتاح الاقتصادى " بما يعنى إتاحة الفرصة بشكل كامل لرؤوس الأموال العربية والأجنبية لاستثمارها فى مصر. وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى بعد تحقق الانتصار فى حرب إقليمية أضحى مستعداً لتقبل أية تغييرات يمكن أن تطرأ على السياسة الاقتصادية، وباعتبارها سبيلاً لتحقيق الرفاهية والرخاء له وفقاً لما وعدت به القيادة السياسية وذلك تعويضاً له عن معاناته إزاء فترة الحروب السابقة وما ارتبط بها من سياسات اقتصادية أخرى.

وقد ترجمت هذه المرحلة التوجه العلنى فى إشراف قانون ٤٣ فى يونيه ١٩٧٤ لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة. بل نصت ورقة إقليمية أيضاً على ضرورة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى كوثيقة

رسمية. وقد واكب هذا الإعلام الرسمى لتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى حملة إعلامية مكثفة، وإعلانات متوالية من القيادة السياسية تشير إلى ضرورات اتباع هذه السياسة وذلك بربط حرب إقليمية والانتصار فيها وبين تحقيق مستوى أعلى للمعيشة للشعب المصرى كنتيجة لذلك،وان هذا لا يتأتى الانتخاب عن طريق هذه السياسة الاقتصادية. ولقد كان واضحاً أن الحديث عن تبنى سياسة مالا تعنى كثيراً المواطن المصرى - فى حد ذاتها - بقدر ما يعنيه انعكاساتها عليه فيما يتعلق بتحسين أحوال معيشته. ولذلك ترجم الشعب سخطه فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ نتيجة لسوء الحالة الاقتصادية للمواطن رغم اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى، وهو ما كان يعد بداية لمرحلة ثالثة. وقد اتسمت هذه المرحلة الثانية أيضا: بأن التحولات التى شهدتها فى السياسة الاقتصادية كانت بهدف ربط مصر بالغرب اقتصادياً، ويكفى الإشارة بأن قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عرض على مجلس الشعب فى جلستين، ووفق عليه قبل زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون فى يونيه/١٩٧٤ لمصر. كذلك فان رفع الدعم مباشرة عن جزء كبير من السلع فى يناير ١٩٧٧ كان نتيجة لمطلب صندوق النقد الدولى الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة .

المرحلة الثالثة : (يناير ١٩٧٧ - وما بعد ذلك) :

وفى هذه المرحلة تم التراجع من جانب القيادة السياسية عن الإعلام المباشر بالاستجابة المباشرة للضغوط الخارجية وذلك بالاستجابة غير المباشرة والتدريجية. حيث تم رفع الدعم عن بعض السلع تدريجياً دون أن يصل الأمر ثانية لما حدث فى ١٨، ١٩ يناير. ونجحت القيادة السياسية فى

امتصاص غضبة الجماهير إزاء سوء حالتها المعيشية لكن دون أن تترجم ذلك إلى سياسة اقتصادية واضحة المعالم أى مخططة وذات هدف واسع[١].

وشهدت هذه المرحلة تعديلاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧.وواكبها أيضاً حدث هام وهو زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ بما أشاع أيضاً بداية جديدة لانفراجة اقتصادية للشعب المصرى،نظراً لما وعدت به القيادة السياسية بتحقيق الرخاء نتيجة السلام والصلح المباشر مع إسرائيل.

وفى ضوء المراحل الثلاث السابقة من حقبة السبعينيات فان السمة الأساسية هى تدهور مستوى معيشة المواطن المصرى وزيادة نسبة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة وتركزت الثروة فى أيدى القلة ، وهو ما كان له انعكاساً على توزيع القوة السياسية فى المجتمع ككل ، ونستدل على ذلك بما يلى :

(١) نصيب الفرد المصرى من الدخل القومى :

لعل أقرب الدراسات إلى الصحة تشير إلى أن متوسط الدخل الفردى فى مصر فى السبعينيات بلغ نحو مائة جنيه سنوياً بما يعادل تقريبا(٢٥٠) دولاراً على أساس سعر الصرف الرسمى آنذاك،بينما بلغ نحو(١٥٠) دولارا على أساس السعر التشجيعى فى السوق الموازية[٢]، وهو أقل المستويات فى

---

(١) Kelidar Dielamas of a : 1970- 1977, Centre for Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington, D.C,1977, PP: 6-7.

(٢) انظر: د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢-١٩٧٧، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب،١٩٧٧ ص ١١٩. وفى بيانات وزارة التخطيط المصرية أشارت إلى متوسط الاجر السنوى للعامل فى مختلف القطاعات بالجنيه المصرى حيث زاد من ١٥٧,٢ عام ١٩٧١/٧٠ إلى ١٧٨,٩ فى١٩٧٤ (بداية الانفتاح ق رسميا)، إلى ٣٣٦,٣ عام ١٩٧٩. ورغم هذه الارقام وما =يشوبها من

الدول العربية لا يدانيه سوى السودان، واليمن الشمالية، واليمن الجنوبية. ومن ثم فانه وفقا لتصنيف (يوجين استالى) لدول العالم المقسمة إلى ثلاث مراحل للتقدم الاقتصادى وفقا لمتوسط دخل الفرد فيها فان مصر تعتبر من مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بالنسبة للفرد لان المتوسط يقل عن ٣٠٠ دولار سنويا(١).

كيفية توزيع الدخل بين فئات المجتمع :

يلاحظ وفقا لما أثبتته إحدى الدراسات أن نسبة التشتت فى توزيع الدخل كبيرة جداً. حيث أن ٤٢% من الدخل القومى فى مصر يئول إلى ١٠% من أصحاب الدخول العليا، بينما لا يجاوز نصيب الـ ٢٠% من السكان فى المجموعات الأكثر فقراً فى أدنى درجات السلم ٥% من الدخل الكلى. بل انه ليس هناك توازناً بين أعلى الدخول وأدناها سواء فى العمل الحكومى والقطاع العام نسبة (١٠: ١) بين رجال الإدارة العليا، والسعاة. بل يظهر أيضاً هذا التفاوت فى مختلف القطاعات الإنتاجية مثلا : الزراعة : التعدين (٥٦ : ١٩٥) جنيه ، ومن ناحية أخرى هناك اختلال للدخول بين الريف والمدن، بل بين الأقاليم ذاتها (القاهرة، والإسكندرية مقارنة بالأقاليم الأخرى، فارتفاع دخل الفرد الحقيقى فى الريف أقل بكثير منه فى المدن(٢).

عدم دقة وفقا لما اثبتته دراسات اقتصادية متخصصة، إلا أن المستوى المعيشى كان فى انحدار. انظر هذه الارقام: مجلة الاهرام الاقتصادى-أرشيف السبعينيات-عدد ٦٦٦، ١٩/١٠/١٩٨١، ص ١٧.

(1) Eugone Staley, under,developped Countries Praeger, 1961.

(٢) د. على الجريتلى، مرجع سابق، ص ١٢٠: ١٢٥. وانظر أيضا د. فؤاد مرسى: هذا الانفتاح الاقتصادى، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٠ ص ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، حيث أوضح التفاوت الكبير بين دخول القطاعات المختلفة فى ضوء المتوسط العام للدخل السنوى للفرد وهو تقريبا ١٧٦ جنيها.

ويتضح أيضا سوء توزيع الدخل القومي من خلال ما يلي : فتوزيع الدخل بحسب الأسرة يجعل ٣٤% من مجموع الأسر المصرية يحصل على ١١% من مجموع الدخل القومي، بينما ٥% فقط من مجموع هذه الأسر نصيبه ٢٢% من الدخل القومي. وأن ٢,٣ من مجموع المصريين يستهلكون ٣٤% من مجموع الاستهلاك القومي، وأن ٩,٨% من المصريين هم أصحاب الدخول المرتفعة يمثلون ٤٤,٥% من مجموع الاستهلاك[1].

وفي دراسة أخرى يتضح أن العشرة في المائة الذين يقعون في أدنى سلم الدخول يحصلون على ٢,١% من الدخل القومي، بينما أن العشرة في المائة من السكان الذين يقعون في أعلى درجات هذا السلم يحصلون على ٣٣% من الدخل القومي. وبتقسيم الأسر المصرية إلى أربعة مجموعات بناء على مستويات الدخول يتضح أن ٢٠% من الأسر التي تقع في أدنى سلم الدخول تحصل على ٥,٩% فقط من إجمالي الدخل، وتحصل الـ ٣٠% من الأسر ذات الدخول المتوسطة الدنيا على ١٧,٤% وتحصل الـ ٣٠% من الأسر ذات الدخول المتوسطة العليا على ٢٨,٧% من الدخل، بينما تحصل الـ ٢٠% من الأسر التي تقع في أعلى سلم الدخول على ٤٨% من الدخل أي أن ٨٠% من الأسر المصرية تحصل على حوالي النصف فقط من إجمالي الدخل لـ ٥٢% من إجمالي دخل السكان[2].

وخلاصة الأمر: أن الانفتاح الاقتصادي قاد في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات النيابية مزيد من التفاوت في توزيع الدخول بين السكان، بما يعني أن توزيع الدخل اتجه في صالح الدخول الكبيرة وبالتالي ضد صالح

---

(١) د. على الجريتلي، مرجع سابق، ص ٢١، ٢٤، وأيضا: د. فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ١٣٦، ١٣٧ .

(٢) د. كريمة كريم، " توزيع الدخول والدعم " في كتاب (الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل) القاهرة، المركزالعربي للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ٣٢٠: ص ٣٢٣ .

الدخول الصغيرة وذلك بالمقارنة بين عام ١٩٧٤، و ١٩٨٠[١]. وعموما فقد زاد من سوء توزيع الدخل القومى بين فئات المجتمع وتعميق التفاوت بينها، ازدياد معدل التضخم الذى أدى إلى التهام أى زيادة فى دخل الفرد، خاصة أصحاب الدخول الثابتة[٢]. وهو ما يعنى زيادة هائلة فى الأسعار يقابلها ثبات نسبى فى متوسط الأجور. فقد بلغ الارتفاع الفعلى فى الأسعار ٢٠% فى عام ١٩٧٤، فى حين بلغ فى يناير ١٩٧٧ بين ١٦% : ٤٥% من قيمتها آنذاك[٣]. وقد قاد كل ذلك إلى مزيد من تدهور مستوى معيشة المواطن المصرى العادى وفى نفس الوقت زادت نسبة التفاوت بين أصحاب الدخول العليا وأصحاب الدخول الدنيا بما له من ارتباط بطبيعة

---

(١) د. كريمة كريم : مرجع سابق، ص ٣٢٣: ٣٢٩ حيث استندت الباحثه إلى مؤشرين لاثبات ذلك، الأول: تطور نسبة الاجور فى الدخل المحلى الاجمالى خلال النصف الثانى من السبعينيات وكان نتيجة ذلك انخفاض هذه النسبة، والثانى: الفرق بين مستويات الاجور فى القطاعين العام والخاص، حيث أدى انتشار الاخير الى اتساع الفجوة بين دخول الافراد وبالتالى عدم العدالة .

(٢) عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، بيروت، دار الوحدة، ١٩٨١، جزء ٢، ص٦٧. وانظر أيضاً د. محمد فخرى مكى، الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى، (٥٩/١٩٦٠ - ١٩٧٥)، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، اكتوبر ٩٧٧ ص ٤٥: ٥٨ وفيها يصف الفترة من ٧٢-١٩٧٥ بانها فترة التضخم الجامح. وأنظر أيضاً :

- Gouda Abdel-Khalek and others, The Political Economy of Income Distribution in Egypt,Holmes & Meier Publishers, Inc. New York, London, 1982.

(٣) مزيدا من التفاصيل انظر: د. رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر، أسبابها ونتائجها، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠، وأيضا: انظر البيانات الواردة فى نشرة البنك الدولى :

- The World Bank: World Development Report, 1979, Washington D.C, August 1979, PP: 122 - 127.

التوجه السياسى للمجتمع وبما له من ارتباط بتوزيع القوة السياسية فيه أيضـــا. وهذا ما سيتضح من النقطة التالية .

ثالثا: طبيعة التطورات السياسية للنظام السياسى المصرى :

مثلما شهد المجتمع المصرى تغيرات جذرية فى التوجه الاقتصـــادى والسياسات الاقتصادية المتبعة فان المجتمع شهد أيضا تغيرات اعترت النظـام السياسى وصاحبت السياسة الاقتصادية الجديدة التى عرفت بسياسة الانفتـــاح الاقتصادى. لعل أهم هذه التغيرات هو تحول النظام السياسى المصرى مـــن النمط الواحدى إلى النمط التعددى.. ويمكن ايضاح هذا فى ضـــوء المراحـــل الثلاث لحقبة السبعينيات – كما سبق تقسيمها .. وذلك على النحو التالى :

المرحلة الأولى : (١٩٧٧/٧٠) :

حيث شهدت هذه المرحلة استمرارية للنظام السياسى الواحد المتمثـــل فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى باعتباره بوتقة تضم كافـــة الاتجاهـــات الفكرية والسياسية. ومن ثم فقد انعدمت المنافسة السياسية نتيجة لهذا النمـــط الواحدى. وقد شهدت هذه المرحلة إضافة تشكيل الاتحاد الاشـــتراكى عقـــب أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ التى تمخض عنها التخلص من كل العناصر المنافســـة على الحكم والسيطرة على التنظيم السياسى فى أعلى مستوياته. ثم تم إقـــرار الدستور الدائم فى سبتمبر ١٩٧١ الذى تضمن نظام الدولة من جميع النواحـــى بما فيها التنظيم السياسى الواحد المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى، ومـــن ثم تأكدت استمراريته ضمن دستور مصر الدائم. وهذا التنظيم لـــم يشـــارك بصورة حقيقية أو ملموسة فى السلطة فى هذه المرحلة خاصة وأن جوهـــر أى تنظيم سياسى هو مشاركته فى السلطة وفى رسم السياسة العامة فى المجتمـــع، ولكن الاتحاد الاشتراكى لم يكن هكذا والدليل أن القرارات الكبرى فى الحيـــاة

السياسية المصرية كانت تصنع وتتخذ خارجه[1]. وهذه السمة كانت فى إطار شعار قومية المعركة وحتميتها بل أصبح الإعداد لحرب التحرير هو جوهر عمل التنظيم السياسى، بل ووسيلة لسيطرة بعض القوى عليه بما أفرغه من فاعليته .

وعلى الجانب الآخر: فان هذه المرحلة تعد مرحلة تهيئة المجتمع تجاه تغيير النظام السياسى، ومثلما صدرت قرارات اقتصادية على طريق تحويل المجتمع إلى النهج الليبرالى، فانه قد صاحب ذلك أيضاً تعيين المهندس/ سيد مرعى المعروف باتجاهاته السياسية الليبرالية - سكرتيراً أول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى ١٦ يناير ١٩٧٢ وكانت مهمته طبقاً لما حدده له رئيس الجمهورية تطوير الاتحاد الاشتراكى بما يسمح بوجود الرأى والرأى الآخر[2]. وهنا يقول سيد مرعى أن عملى فى الاتحاد الاشتراكى الذى قام على الحوار كان بمثابة سياسة عامة تبناها النظام السياسى ولصالح جميع فئات قوى الشعب العاملة.. ان نظام الباب المفتوح الذى قررت أن يسير فيه الاتحاد الاشتراكى هو نظام المنافسة الحرة، وكان نصب عينى عدة أهداف أهمها وهو الهدف الأشمل أن أمهد لسياسة عامة مضمونها "الانفتاح السياسى" لكى نصل بعد فترة التمهيد هذه إلى خطوة أبعد وأعمق فنقيم"المنابر السياسية"،ومنها نستطيع أن نعبر حتى نصل إلى الضفة الأخرى..أى نصل إلى حرية إقامة الأحزاب السياسية"وهذا ما تم فعلاً.."[3].

---

(١) د. على الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠-١٩٨١، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢ ص ٢٨: ٣١. وأيضاً: " سيد مرعى وآخرون: " الديمقراطية فى مصر، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، يوليو ١٩٧٧.

(٢) سيد مرعى، أوراق سياسيه، مذكراته بالجزء الثالث مع الرئيس السادات، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨، ص ٦٥٨، ٦٥٠ .

(٣) سيد مرعى، مرجع سابق، ص ٦٦٣، ٦٦٤. وأنظر أيضاً: مفاتيح التطوير الفكرى والسياسى، والتنظيمى للاتحاد الاشتراكى: تقرير السكرتير الأول للجنة المركزية فى

وخلاصة هذه المرحلة أنها كانت امتداداً لفترة الناصرية، وفترة تهيئة تجاه التعددية السياسية بديلة عن النمط الواحدى.. وهذا هو ما حدث فى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية : (أكتوبر ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٧) :

شهدت هذه المرحلة خطوات التغيير فى هيكل النظام السياسى، وارتكز الرئيس السادات النشطة النتيجة الإيجابى لحرب إقليمية بأن استثمر هذا النجاح - باعتباره المرشد الحقيقى والوحيد لتحديد المستقبل السياسى لمصر بعد حرب إقليمية - لاتخاذ إلا التى تتفق وفترة ما بعد الحرب بما يؤكد سيطرته الشخصية[١]. فاتخذ قراره بالانتخاب الاتحاد الاشتراكى واستبداله بنظام التعدد الحزبى ليتسق مع التغيرات الاقتصادية ذات التوجه الرأسمالى، ثم بدأ فى إخراج هذا القرار تدريجياً فكانت ورقة إقليمية التى أقرها الشعب فى استفتاء ١٥ مايو ١٩٧٤، وتبعها ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى وما طرحته من فكرة المنابر السياسية داخل التنظيم الأم فى أغسطس ١٩٧٤ ثم تشكلت لجنة لهذا الغرض أقرت رغبة الغالبية فى استمرار الاتحاد الاشتراكى تنظيماً سياسياً فى تقريرها الذى رفعته للرئيس السادات، وأعقبها تشكيل لجنة مستقبل العمل السياسى فى يناير ١٩٧٦،التى أقرت فكرة المنابر الثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى. وتلى ذلك أعقاب ما يقرب من أربعين منبراً. وتدخل الرئيس السادات فحدد ثلاثة تنظيمات (منابر) فقط فى مارس ١٩٧٦ وهى: (مصر العربى الاشتراكى، والتجمع الوطنى الوحدوى، والأحرار

ضوء ما انتهت إليه لجنة العمل، مجلة الطليعة، القاهرة، يوليو١٩٧٢، وهذا التقرير يمثل بداية التفكير فى تطوير الاتحاد الاشتراكى قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣م .

(١) انظر : Kelidar, op. cit, p: 27.

الاشتراكيين)[٢]. وكان أول احتكاك واقعى شهدته هذه التجربة هو انتخابات مجلس الشعب،وذلك بعد معركة برلمانية فاز فيها أعضاء تنظيم مصر العربى الاشتراكى بنسبة ٨١,٢% ، والأحرار الاشتراكيين بنسبة ٣,٦%، والتجمع الوطنى الوحدوى بنسبة ٦ر% والمستقلون بنسبة ١٤% .

وفى افتتاح الدورة الأولى لمجلس الشعب الجديد فى ١٩٧٦/١١/١١، أعلن الرئيس السادات قراره بتحويل هذه المنابر الثلاث (التنظيمات) النشطة أحزاب سياسية على أن ينظم عملها وعلاقتها بالاتحاد الاشتراكى وغير ذلك، قانون للأحزاب السياسية يقره مجلس الشعب فيما بعد[١]. وقد لوحظ أن هناك ترابطا وتلازما بين قرارات التحول الاقتصادى الرسمية تجاه سياسة الانفتاح الاقتصادى وبين الخطوات المتتالية لتحويل النظام السياسى النشطة النمط التعددى. ويلاحظ أيضاً أن عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ شهدت انفتاحاً سياسياً حيث جرت مناقشات واسعة شملت كافة التيارات السياسية منها ما انتقد النظام الواحدى، ومنها ما دافع عنه، ومنها ما دعا النشطة التعدد الحزبى ومنها ما هاجم التعدد الحزبى باعتباره مفتتاً للجبهة الداخلية[٢].

---

(٢) انظر خطاب السادات فى١٤مارس/١٩٧٦-جريدة الاهرام١٩٧٦/٣/١٥.
(١) انظر خطاب السادات فى ١١ نوفمبر/١٩٧٦- جريدة الاهرام ١٩٧٦/١١/١٢ .
(٢) انظر المقالات المختارة الاتية التى عبرت عن روح المناقشات المتباينة آنذاك :
- الاتحاد الاشتراكى ومنابره (حوار الطليعة مع الامين العام الاول للاتحاد الاشتراكى ومؤسس المنابر)، الطليعة، ديسمبر١٩٧٥، ص٦: ٩١، د. وحيد رأفت، قضية المنابر بين الانغلاق والانفتاح على مختلف الاتجاهات الفكرية، الاهرام،١٢ ديسمبر١٩٧٥ ص٩،٦، سامى داود،المنابر واتخاذ القرار، الجمهورية، ١٩٧٥/١١/٢ص٧، د. يحيى الجمل، تعدد المنابر واجهاض المنابر، الاهرام١٩٧٥/١٠/٣١ ص٤، د. رفعت المحجوب، كى لا تتساقط علينا المنابر، الاهرام١٩٧٥/١٠/٣١ص٤، د.عبدالعظيم رمضان، المنابر والمشاركة فى الحكم، الجمهورية١٩٧٥/١١/٨ ص٧، د. أحمد سويلم العمرى، وماذا تجدى المنابر؟ الاخبار ١٩٧٦/١/٢١ ص٥، د. بطرس غالى، الاتحاد الاشتراكى والمنابر والانتخابات القادمة، الاهرام١٩٧٦/٧/٦، ص٧، د. جمال

وعموماً فقد اتسمت هذه المرحلة بإتاحة فرص التعبير عن الرأى بشكل واسع بالمقارنة بالمرحلة الأولى من حقبة السبعينيات. ولكن مع ظهور الأزمة الاقتصادية فى يناير وما نتج عنها من أحداث جماهيرية فى ١٨، ١٩ يناير١٩٧٧ أن وضعت التجربة التعددية فى أول تحدياتها وهذا هو مضمون المرحلة الثالثة .

المرحلة الثالثة : (يناير ١٩٧٧ - وما بعد) :

وقد شهدت هذه المرحلة تقنيناً للنمط التعددى باعتماد قانون للأحزاب السياسية فى يونيه ١٩٧٧ ينظم عمل هذه الأحزاب ووُضعت قيودُ على أعقاب أحزاب جديدة، وقيودُ فى الممارسة[1]، وأبقى على الاتحاد الاشتراكى ممثلاً فى "اللجنة المركزية" والتنظيمات الفرعية (الشباب والمرأة). ثم ألغى كل هذا وتحولت النشطة مجلس الشورى (كمجلس للعائلة المصرية) وتم تعديل الدستور عام ١٩٨٠ للنص: بأن هيكل النظام السياسى المصرى متعدد الأحزاب وليس متمثلاً فى تنظيم سياسى واحد وهو الاتحاد الاشتراكى. والواقع أن هذه المرحلة وان كانت قد شهدت ظهور حزب الوفد الجديد والذى حل نفسه بعد ذلك نتيجة تضييق فرص المعارضة، وأيضا شهدت ظهور حزب العمل الاشتراكى، وشهدت العالمية حزب مصر العربى الاشتراكى ليحل محله الحزب الوطنى ولكن تحت رئاسة الرئيس السادات، ورغم كل ذلك الانتخاب أنها لم تتخطى فى التجربة والممارسة أسلوب عمل الاتحاد

العطيفى، الطريق الى الديموقراطية، مجموعة مقالات نشرت بالاهرام من ٥/٩ - ١٩٧٧/١١/٢١.

(١) انظر نص القانون رقم٤٠- منشوراً بالاهرام- يوم٢١/يونيه/١٩٧٦، وبالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢.

الاشتراكى[٢]. ولم يكن للمعارضة أى تأثير فى ضوء انفراد الحزب الحاكم (مصر العربى الاشتراكى فترة ثم الوطنى الفترة الثانية) باتخاذ القرارات التنفيذية (دون إعطاء الفرصة للمعارضة فى المشاركة فى صنع القرارات خاصة القومى منها[٣]. وأيضاً شهدت هذه الفترة محاولات خنق المعارضة بحجب صحفها عن الصدور، ومنع اجتماعاتها الجماهيرية، ومحاولة إغلاق مقارها الحزبية، بل وصل الأمر إلى حد التشكيك فى وطنية أحزاب المعارضة ومحاولة خنق قادة الرأى المعارضين، واحتجبت أقلام عديدة عن المشاركة إما جبراً أو عزوفا أو زهداً أو مللاً مما ترتب على ذلك وفى ضوء الأوضاع الاقتصادية السيئة ظهور جماعات الرفض والعنف كما حدث على سبيل المثال فى التفكير والهجرة وحادث الفنية العسكرية، ١٩،١٨ يناير ١٩٧٧،الذى تمخض عنه مقتل الشيخ الذهبى فى يوليو ١٩٧٧. ووصلت قمة المأساة فى أحداث ٥ سبتمبر ١٩٨١ والاعتقالات الجماعية لقوى المعارضة. وفى هذه المرحلة أيضا، بعد أحداث يناير١٩٧٧، توالت القوانين الاستثنائية بكثرة مما كان عائقاً أمام الممارسة الديمقراطية .

ويتبين مما سبق، أنه حدث تلازم بين التغيير الاقتصادى والتغيير فى هيكل النظام السياسى،فى إطار توجه ليبرالى،ولكن فى الوقت الذى اتسع فيه نطاق القطاع الخاص الرأسمالى وما يتطلب أن يستتبعه ضرورة الحفاظ على مصالحه أن تسللت القوى الرأسمالية إلى مركز القوة السياسية وتمكنت من السلطة فى ضوء النهج السياسى الليبرالى التعددى. ولكن لكى تضمن الحفاظ على مصالحها أقصى ما يمكن كان لابد من التراجع عن التجربة الديمقراطية التعددية من حيث المضمون والإبقاء على الشكل فقط .

---

(٢) د. بطرس غالى، التجربة الحزبية فى مصر بعد عام- الاهرام ١٩٧٧/٨/١٩ ص ٣.
(٣) احمد بهاء الدين ، للاغلبية حقوقها ولكن.. "الاهرام ١٩٧٦/١١/١٤، وأيضا حزب الاغلبية والديمقراطية مرة أخرى.."الاهرام ١٩٧٦/١١/٢٨.

أى الإبقاء على تعدد الأحزاب ظاهريا دون أن يكون لها فاعلية على المستوى الجماهيرى نتيجة لتقليص دورها. وفى الوقت الذى تعمقت فيه درجة التفاوت فى الدخول بين أصحاب الدخول العليا وأصحاب الدخول الدنيا. وازداد أصحاب الدخول العليا ثراء مع بحثهم عن النفوذ فى أى موقع لاستخدامه فى الحفاظ على مصالحهم وزيادة ثرواتهم، وفى نفس الوقت يحاول أصحاب الدخول الدنيا ملاحقة موجات التضخم لكى يستطيعوا العيش مما كان لهذا أثره على فقدانهم مواقعهم فى خريطة توزيع القوة السياسية فى المجتمع، وتقلص دورهم مما تولد عنه انعكاسات سلبية على المشاركة السياسية لقطاع كبير من المجتمع المصرى. وهذا ما سوف نختبره على مستوى جزئى بالتطبيق بدراسة حالة لمدينة شبرا الخيمة (حى شرق) .

رابعاً: "حى شرق" مدينة شبرا الخيمة كحالة للدراسة :

بادئ ذى بدء فان الأمر يحتاج ونحن نتناول مدينة شبرا الخيمة كحالة للدراسة أن نبين الأسباب التى دفعتنا لهذا الاختيار. ثم نوضح بعد ذلك الوصف العام لهذه المنطقة أو طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية التى شهدتها. ثم ننتقل إلى تحليل خريطة القوة السياسية من خلال تحليل تكوين القيادة السياسية فى حقبة السبعينيات فى نطاق تطور التنظيمات السياسية، وفى الانتخابات المحلية ثم انتخابات مجلس الشعب. ثم تحليل طبيعة المشاركة السياسية فيها من خلال عدد من المؤشرات : المشاركة العادية فى عضوية الحزب، والمشاركة فى الانتخاب (التصويت)، ثم المشاركة فى الترشيح للمناصب السياسية، ثم المشاركة من خلال التسجيل فى جداول الناخبين. ثم خلاصة تحليلية لحالة الدراسة .

(١) *دوافع اختيار حالة الدراسة :*

لعل من أهم الأسباب التى دفعتنا لهذا الاختيار هو أنـــه بالملاحظـة اتضح أن هذه المنطقة مرآة صادقة إلى حد كبير لكافة التطورات المجتمعيـة التى تشهدها مصر، ويعزز هذا أن هذه المنطقة تعد رابع مدن الجمهورية من حيث حجم السكان - فهى تأتى بعد القاهرة، والإرهاب، والجيزة. حيث وصل عدد سكانها حالياً ما يفوق نصف مليون نسمة موزعين على حى شرق وحـى غرب بالتساوى[١] . علاوة على معايشة الباحث لأغلب - ان لم يكن كـل - التطورات السياسية والاقتصادية التى تمر بالمنطقة خاصة النصف الثانى مـن السبعينيات. وكذلك فان توافر قدر كبير متاح من المعلومات عنها كـان مـن عوامل تشجيع الباحث على هذا الاختيار. فوق هذا وذاك فان هذه المنطقة تعد من المناطق ذات الثقل السياسى ليس لقربها من القاهرة فحسب، ولكن لكونـها من أهم المناطق العمالية على مستوى الجمهورية. فقد زارها الرئيـس عبـد الناصر فى مايو ١٩٦٧، وزارها الرئيس السادات فى مايو ١٩٧٨، وزارهـا أيضا الرئيس حسنى مبارك فـى جولـة ميدانيـة لزيـارة مصانعـها فـى ١٩٨٢/٦/٣. وعموماً فان الظاهرة محل الدراسة تتضح فى هـذه المنطقـة بشكل خاص، طبقا لاستقراء وملاحظة الباحث .

(٢) *طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية فى المنطقة :*

تقع مدينة شبرا الخيمة شمال مدينة القاهرة تفصلها عنها ترعة الإسـماعيلية المتفرعة من نهر النيل، وتربطها بها ثلاثة مداخل رئيسية كوبرى المعـاهدة الموصل بين حى شرق شبرا الخيمة ومصر الجديدة وكوبرى شبرا المظـلات المؤدى لحى شبرا ورمسيس، ومدخل كورنيش النيل المـؤدى إلـى طريـق

---

(١) انظر: الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئـة العامة والاحصاء، يوليو ١٩٨٢، ص ١٧ .

القاهرة الاستشارية الزراعى. ونظراً لطبيعة هذا الموقع بقربه بل ملاصقته للقاهرة أن تعرضت المنطقة لامتداد عمرانى كبير وتضاعف سكانى ملحوظ وذلك بسبب موجات الهجرة لها نتيجة طبيعتها الصناعية، وأيضا نظراً لأزمة الإسكان داخل القاهرة أن أصبحت منطقة جذب لمواجهة هذه الأزمة. ويكفى الإشارة النشطة أن عدد سكانها قد تضاعف أكثر من خمس مرات فى العشرين سنة الأخيرة منذ تعداد عام ١٩٦٠ حيث لم تكن قد تخطت بعد المائة ألف نسمة[١]. وكانت آنذاك مجرد قرية عرفت باسم بندر شبرا الخيمة، وبمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ عدل اسمها النشطة مدينة شبرا الخيمة حيث تبلغ مساحتها ستة آلاف فدان[٢]. كل هذا أدى إلى تغيير جذرى فى مكونات البيئة، حيث انحسرت عنها البيئة الريفية لتحل محلها الحياة المدنية (الحضرية) بدرجات متفاوتة. فقد تقلصت الزراعة إلى حد كبير، حتى أن البقية من المزارعين أصبحوا يستأجرون أراض زراعية خارج المدينة. كما أن الصفة الغالبة لهذه المنطقة هى النشاط الصناعى وبها حوالى (٥٠٠) خمسمائة مصنع قطاع عام وخاص ومشروعات حرفية، تضم حوالى (١٢٠٠٠٠) عامل ، وتشكل هذه القوى العمالية بالصناعة نسبة بين ٥٠: ٦٠% من مجموع العاملين بها. كذلك ينتشر النشاط التجارى والمهنى بشكل كبير. وكان للنمو العمرانى واسع النطاق وأيضاً العشوائى أن تحولت أراض زراعية كبيرة إلى أراض بناء، مما أوجد للحياة الاقتصادية فى المنطقة طبقة جديدة وهم " تجار الأراضى"، والسماسرة الذين يتوسطون بين أصحاب الأراضى وبين المشترين الكبار

---

(١) انظر: د. نهى فهمى، فوضى الامتداد العمرانى فى مصر، الاهرام الاقتصادى، ع٧٨٠، ١٩٨٣/١٢/٢٦ ص ٣٠: ٣٤، وانظر أيضا الكتاب غير الدورى عن مدينة شبرا الخيمة لعام ١٩٧٨، الصادر عن مجلس مدينة شبرا الخيمة .

(٢) الكتاب غير الدورى عن مدينة شبرا الخيمة، مرجع سابق .

الذين بدورهم يبيعونها إلى مشترين آخرين وهكذا. واستطاع هؤلاء عن طريق فرض الأمر الواقع " أن يحولوا " رسمياً هذه الأراضي الزراعية النشطة أراض بناء ، حيث أن كل التقسيمات الجديدة كانت مخالفة في بادئ الأمر، ولكن لقدرة هؤلاء على غزو لبعض السياسيين في المنطقة واحتوائهم، ومن ثم احتواء القوة السياسية المؤثرة أن تمكنوا من استصدار قرار يلي قرار لاعتماد مثل هذه التقسيمات المخالفة[1]. وكل هذا أدى إلى تغيير أسلوب إدارة المنطقة سياسياً في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي بما يحافظ على مصالح البعض، وإرضاء طموحات البعض الآخر.

وفي ظل هذا الاطمئنان الاقتصادي كان أن تعرضت المنطقة لتغيرات سياسية وتحولت " قيادات " المنطقة من الاتحاد الاشتراكي النشطة حزب مصر العربي الاشتراكي[2]، ثم النشطة الحزب الوطني. في الوقت الذي

---

(١) انظر حصرا بالتقسيمات المخالفة وأراضي الدولة المعتدى عليها، مذكرة مكتب السكرتير العام لمحافظة القليوبية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ في شأن موضوع أراضي الدولة التي وقعت عليها تعديات في نطاق المحافظة، واجمالها في شبرا الخيمة فقط ١٨٣ حالة وتقسيم أراضي مخالف. وأيضا: انظر تحقيق جريدة المساء حول هذه الشركات المخالفة لتقسيمات الاراضي بشبرا الخيمة، ١٩٨٢/٣/٢٩ ص٥. وأيضا: أنظر مضبطة المجلس المحلي لمدينة شبرا الخيمة بتاريخ٢٦/١٠/١٩٨١، وأيضا ١٩٨١/١٢/٢٨. حيث شهدت مناقشات الاعضاء بشأن تحويل أرض " حوض العمدة" بمسطرد من أرض خدمات الى أرض صناعية بعد أن تحول جزء منها بالأمر الواقع، وذلك على سبيل المثال والاشارة.

(٢) نشير الى " القيادات " حيث انه في حديث لرئيس المدينة لمجلة "الامل"، ان أشار الى أن جمهور شبرا الخيمة رفض فكرة المنابر ومن ثم يرفض فكرة الاحزاب وكان ذلك في ختام سلسلة المؤتمرات للاستماع للرأى في هذه القضية وقد أديرت هذه المؤتمرات في جميع المواقع الانتاجية والسكنية وكان ختامها المؤتمر الموسع بشركة سيمو حيث أصر الحاضرون على استمرار الاتحاد الاشتراكي، انظر حوار السيد/ محمد عمر عبد الاخر، رئيس مدينة شبرا الخيمة -أنذاك- لمجلة " الامل "، التي كان يصدرها نادى بهتيم الرياضي، عدد ٣، ابريل ١٩٧٦ ص١٥: ٢٠ وهكذا يؤكد الى أى مدى افتقد أصحاب المصلحة الحقيقية موقعهم من خريطة النفوذ السياسي بالمنطقة.

أفسحت فترة الانفتاح الديمقراطى ٧٥، ١٩٧٦ الفرصة لوجود حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى المنطقة فقط .

وسيتضح من خلال التحليل التالى لتكوين القيادة السياسية على مستوى لجنة قسم ثان (حى شرق) شبرا الخيمة إلى أى مدى ارتبطت القوة الاقتصادية بالقوة السياسية فى المنطقة بما كان لهذا من انعكاسات سلبية على المشاركة السياسية للمواطن. وذلك كما يلى :

(٣) *تكوين القيادة السياسية فى " حى شرق شبرا الخيمة " :*

فى هذا الجزء نقوم بتحليل تكوين القيادة السياسية فى ثلاثة مستويات رئيسية: الأول : تحليل لجنة القسم بالتنظيمات السياسية خلال السبعينيات، الثانى: تحليل أعضاء مجلس الشعب عن المنطقة الناجحين، وغير الناجحين). الثالث: تحليل أعضاء المجالس المحلية .

المستوى الأول : تحليل لجنة القسم بالتنظيمات السياسية خلال السبعينيات:

تم اختيار لجنة القسم باعتبارها اللجنة القابضة على كل التشكيلات القاعدية وهى حلقة الوصل مع لجنة المحافظة كمستوى أعلى، وهذه اللجنة تعكس إلى حد كبير خريطة توزيع القوة السياسية فى المنطقة. وقد حددنا خمسة مؤشرات أساسية لتحليل تكوين القيادة السياسية وهى (الحالة التعليمية: مقسمة بين (مؤهل عال ، ومتوسط ، وتحت المتوسط ، وبدون مؤهل (يقرأ ويكتب)، وأمى)، والمهنة (موظفون قطاع عام وحكومة، ومهنيون وحرفيون)، ومحل الإقامة (داخل المنطقة، وخارج المنطقة، والوضع الاجتماعى: (فوق المتوسط (أصحاب الدخول العليا) ويقصد بهم المهنيون والحرفيون وطبقة المديرين ورؤساء الشركات وأصحاب المهن الخاصة النشطة جانب وظيفتهم والعاملين فى شركات الاستثمار)، والمتوسط وتحت المتوسط : ويقصد بها

جميع العاملين بالحكومة والقطاع العام باستثناء المحددين من الفئة الأولى). ثم المؤشر الخامس: مدى الاستمرارية في اللجنة : (قديم مستمر بدون انقطاع، قديم مستمر مع انقطاع بعض الفترات، ثم جديد مضاف إلى اللجنة للمرة الأولى بغض النظر عما إذا كان يشغل موقع آخر أم لا) . وقد اعتبرنا أخر تشكيل في نهاية الستينيات هو الأساس الذى ينطلق منه تحليل تكوين القيادة في السبعينيات للوقوف على مدى التطور قياساً بهذا التشكيل.

وقد مرت القيادة السياسية السيطرة على المنطقة من خلال لجنة القسم بعدد من التشكيلات أولها تم بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، والثانى بعد حرب أكتوبر حيث تم إضافة بناء الاتحاد الاشتراكى في صيف ١٩٧٥، ثم تشكيل حزب مصر العربى الاشتراكى فى نهاية ١٩٧٦، ثم تشكيل الحزب الوطنى في أغسطس ١٩٧٨. وسنتناول بالتحليل كل هذه التشكيلات كل على حده كما يلى :

أ - تكوين لجنة مكتب القسم قبل أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ :

يضم التشكيل عشرين قيادة منهم الأمين، واثنين أمناء مساعدين، و١٧ عضوا) . وبالتحليل اتضح ما يلى :

(١) الحالة التعليمية:

الحالة :	مؤهل عال	متوسط	تحت المتوسط	بدون(يقرأ ويكتب)	الإجمالى
العدد :	١١	٧	٢	-	= ٢٠
النسبة:	%٥٥	%٣٥	%١٠	-	= %١٠٠

(٢) المهنة :

النوع :	(موظفو القطاع العام والحكومة) -	(المهنيون والحرفيون)	الإجمالى
العدد :	١٨	٢	= ٢٠
النسبة:	%٩٠	%١٠	= %١٠٠

(٣) محل الإقامة :

الموقع :	(خـــــارج المنطقة)	(داخـــــــل المنطقة)	الإجمالى
العدد :	١٩	١	= ٢٠
النسبة:	%٩٥	%٥	= %١٠٠

(٤) الوضع الاجتماعى:

الحالة :	(أصحاب الدخول العليا) -	(أصحاب الدخول المتوسطة الدنيا)	الإجمالى
العدد :	٧	١٣	= ٢٠
النسبة:	%٣٥	%٦٥	= %١٠٠

- وفيما يتعلق بمؤشر مدى الاستمرارية - فأنه لا يتضح من هذا المستوى باعتباره أساس القياس ويتضح فى المستويات التالية :-

(ب) تكوين لجنة القسم عقب أحداث ١٥مايو ١٩٧١ :

يضم التشكيل عشرين قيادة منهم (الأميـــن، واثنيـــن أمنـــاء مساعدين ، و١٧ عضواً) وبالتحليل اتضح ما يلى :

-١٠٥-

(١) الحالة التعليمية:

الحالة :	مؤهل عال	متوسط	تحت المتوسط	بدون(يقرأ ويكتب)	الإجمالى
العدد :	٨	٦	٥	١	= ٢٠
النسبة:	%٤٠	%٣٠	%٢٥	%٥	= %١٠٠

(٢) المهنة :

النوع :	(موظفو القطاع العام والحكومة)	(قطاع خاص منظم)	المهنيون والحرفيون	الإجمالى
العدد :	١٨	١	١	= ٢٠
النسبة:	%٩٠	%٥	%٥	= %١٠٠

(٣) محل الإقامة :

الموقع :	(خـــارج المنطقة)	(داخــل المنطقة)	الإجمالى
العدد :	١٤	٦	= ٢٠
النسبة:	%٧٠	%٣٠	= %١٠٠

(٤) الوضع الاجتماعى:

الحالة :	(أصحاب الدخول العليا)	(أصحاب الدخول المتوسطة والدنيا)	الإجمالى
العدد :	٦	١٤	= ٢٠
النسبة:	%٣٠	%٧٠	= %١٠٠

(٥) مدى الاستمرارية :

الحالة :	قديم مستمر بدون انقطاع	قديم مستمر مع فترة انقطاع	جديد	الإجمالى
العدد :	٧	-	١٣	= ٢٠
النسبة:	%٣٥	-	%٦٥	= %١٠٠

(ج) تكوين لجنة القسم (تشكيل أغسطس ١٩٧٥):

يضم التشكيل عشرين قيادة منـــهم (الأميــن،واثنيــن أمنــاء مساعدين ، و ١٧ عضوا) وبالتحليل اتضح ما يلى :

(١) الحالة التعليمية:

الحالة :	مؤهل عال	متوسط	تحت المتوسط	بدون(يقرأ ويكتب)	الإجمالى
العدد :	٤	٨	٤	٤	= ٢٠
النسبة:	%٢٠	%٤٠	%٢٠	%٢٠	= %١٠٠

(٢) المهنة :

النوع :	(موظفو القطاع العام والحكومة)	(قطاع خاص منظم)	(المهنيون والحرفيون)	الإجمالى
العدد :	١٧	١	٢	= ٢٠
النسبة:	%٨٥	%٥	%١٠	= %١٠٠

(٣) محل الإقامة :

الموقع :	(خارج المنطقة)	(داخل المنطقة)	الإجمالى
العدد :	٩	١١	= ٢٠
النسبة:	%٤٥	%٥٥	= %١٠٠

(٤) الوضع الاجتماعى :

الحالة :	أصحاب الدخول العليا	- أصحاب الدخول المتوسطة الدنيا	الإجمالى
العدد :	٤	١٦	= ٢٠
النسبة:	٢٠%	٨٠%	= ١٠٠%

(٥) مدى الاستمرارية :

الحالة :	قديم مستمر بدون انقطاع -	قديم مستمر مع فترة انقطاع -	جديد	الإجمالى
العدد :	٧	-	١٣	= ٢٠
النسبة:	٣٥%	-	٦٥%	= ١٠٠%

ويلاحظ استمرار عضو قديم ولكن مع تغيير موقعه من عضو عادى النشطة أمين مساعد، فى نفس الوقت الذى اختفى الأمين المساعد للجنة، مع ملاحظة اختفاء طبقة المديرين من عضوية اللجنة .

(د) تكوين المكتب السياسى للقسم (حزب مصر العربى الاشتراكى) نوفمبر ١٩٧٦:

يضم التشكيل ثمانية أعضاء منهم السكرتير العام واثنين مساعدين، وخمسة أعضاء .. وبالتحليل اتضح ما يلى :

(١) الحالة التعليمية:

الحالة :	مؤهل عال	متوسط	تحت المتوسط	بدون(يقرأ ويكتب)	الإجمالى
العدد :	٢	٥	١	-	٨ =
النسبة:	٢٥%	٦٢,٥	١٢,٥	-	= ١٠٠%

(٢) المهنة :

النوع :	(موظفو الحكومة والقطاع العام) -	(قطاع خاص منظم)-	(المهنيون والحرفيون)	الإجمالى
العدد :	٧	-	١	= ٨
النسبة:	%٨٧,٥	-	%١٢,٥	= %١٠٠

(٣) محل الإقامة :

الموقع :	(خارج المنطقة)	(داخل المنطقة)	الإجمالى
العدد :	٦	٢	= ٨
النسبة:	%٧٥	%٢٥	= %١٠٠

(٤) الوضع الاجتماعى :

الحالة :	أصحاب الدخول العليا -	أصحاب الدخول المتوسطة والدنيا	الإجمالى
العدد :	٤	٤	= ٨
النسبة:	%٥٠	%٥٠	= %١٠٠

(٥) مدى الاستمرارية :

الحالة :	قديم مستمر بدون انقطاع -	قديم مستمر مع فترة انقطاع -	جديد	الإجمالى
العدد :	٢	٢	٤	= ٨
النسبة:	%٢٥	%٢٥	%٥٠	= %١٠٠

ويلاحظ عودة رؤساء الشركات لمكتب سياسى القسم، واختفاء عـــدد كبير من آخر تشكيل للقسم بالاتحاد الاشتراكى العربى .

(هـ) تكوين لجنة دائرة قسم ثان شبرا الخيمة (الحزب الوطني الديمقراطي) أغسطس ١٩٧٨:

يضم هذا التشكيل عشرين عضوا منهم أميـز عـام واثنين مساعدين، وسبعة عشر عضوا وبالتحليل اتضح ما يلى[١] :

(١) الحالة التعليمية:

الحالة :	مؤهل عال	متوسط	تحت المتوسط	بدون(يقرأ ويكتب)	الإجمالى
العدد :	٦	٥	٥	٤	= ٢٠
النسبة:	%٣٠	%٢٥	%٢٥	%٢٠	= %١٠٠

(٢) المهنة :

النوع :	(موظفو الحكومة والقطاع العام) -	(قطاع خاص منظم)-	(المهنيون والحرفيون)	الإجمالى
العدد :	١٣	-	٧	= ٢٠
النسبة:	٦٥%	-	٣٥%	= ١٠٠%

(٣) محل الإقامة :

الموقع :	(خارج المنطقة)	(داخل المنطقة)	الإجمالى
العدد :	٥	١٥	= ٢٠
النسبة:	٢٥%	٧٥%	= ١٠٠%

(٤) الوضع الاجتماعى :

الحالة :	أصحاب الدخول العليا -	أصحاب الدخول المتوسطة والدنيا	الإجمالى
العدد :	١٣	٧	= ٢٠
النسبة:	٦٥%	٣٥%	= ١٠٠%

(٥) مدى الاستمرارية :

الحالة :	قديم مستمر بدون انقطاع -	قديم مستمر مع فترة انقطاع -	جديد	الإجمالى
العدد :	٤	٢	١٤	= ٢٠
النسبة:	٢٠%	١٠%	٧٠%	= ١٠٠%

ومن خلال التحليل السابق يلاحظ الآتى :

* أن نسبة المؤهلات العليا فى انخفاض مستمر من بداية السبعينات ٥٥% إلى ٢٠% عام ١٩٧٥، ٢٥% فى عام ١٩٧٦، ٣٠% عام ١٩٧٨، فى نفس الوقت زيادة حجم الذين يقرءون ويكتبون فقط من

لا شيء عام ١٩٧١، إلى ٢٠% عام ١٩٧٨، وأيضا لوحظ طغيان أصحاب المؤهلات المتوسطة والأقل .

* أن نسبة المهنيين تطورت من ٥% خلال النصف الأول من السبعينات (قبل الانفتاح) إلى ٣٥% بالحزب الوطنى . مما يؤكد أن قاعدة التنظيم السياسى قد تغيرت بما يواكب سياسة الانفتاح الاقتصادى وإفرازاته .

* أن نسبة المقيمين خارج المنطقة داخل اللجنة فى انخفاض من ٩٥% عام ١٩٧١ إلى ٤٥% عام ١٩٧٥، إلى ٢٥% عام ١٩٧٨، مما يشير إلى اختفاء طبقة المديرين والقيادات العمالية القاطنين خارج المنطقة واستبدالهم بالفئة الجديدة التى أفرزتها سياسة الانفتاح فى المنطقة خاصة المهنيين.

* أن أصحاب الدخول العليا قد زادت نسبتهم من ٣٥% عام ١٩٧١إلى ٥٠% عام ١٩٧٧م إلى ٦٥% عام ١٩٧٨ وهذا مؤشر هام ، حيث يؤكد سيطرة هؤلاء على القوة السياسية فى المنطقة ويؤكد أيضاً مدى الارتباط بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسى .

* لوحظ أيضاً أن نسبة المستمر بدون انقطاع عام ١٩٧١،وهى نفس النسبة فى ١٩٧٥، ثم ٢٥% عام ١٩٧٦، ٢٠% عام ١٩٧٨- يقابلها نسبة الجديد من ٦٥% عام ١٩٧١،ونفس النسبة عام ١٩٧٥، ثم نسبة ٥٠% عام ١٩٧٦، فنسبة ٧٠% عام ١٩٧٨. وهذا قد يعطى تعليلاً بان نسبة التجديد كبيرة وأن هذا مؤشر إيجابى . ولكن بالتعرف على

نوعيات هؤلاء اتضح أنهم من المـــهنيين الذيـــن يمثلـــون إفـــرازات أصحاب المصالح بالمنطقة، ولا خبرة لهم فى العمل السياسى . علاوة على أن منصب أمين اللجنة – وهو صاحب النفوذ الأول – لم يشـــهد تغييراً منذ عام ١٩٧١ وحتى ١٩٨٤ (تاريخ كتابة هذا البحث) تغـــير فيها صفته من فئة أصحاب الدخول المتوسطة إلى أصحاب الدخـــول العليا نتيجة لاحتواء أصحاب المصالح لـــه والاســـتجابة لطموحاتـــه الاقتصادية والسياسية مقابل حفاظه على مصالحهم .

المستوى الثـــانى : تحليـــل أعضـــاء مجلـــس الشـــعب عـــن المنطقـــة : (المرشحون ، والناجحون) :

أجريت خلال السبعينات ثلاثة انتخابات رئيسية أولها فـــي ســبتمبر ١٩٧١، وقد رشح لها تسعة مرشحين موزعين من ناحية الحالة التعليمية بيـــن (عدد ٣ عليا، ١متوسط ،٣ (أقل من المتوسط)،٢ بـــدون مؤهـــل أى يقـــرأ ويكتب.بينما يمتهن خمسة منهم مهنا حكومية وقطاع عام، وأربعـــة مـــهنيين وأعمال حرة، والوضع الاقتصادى لهؤلاء موزعين بين ستة مـــن أصحـــاب الدخول العليا،وثلاثة من ذوى الدخول المتوسطة.أما الإقامة:فثلاثـــة خـــارج المنطقة وستة داخل المنطقة.وكانت كلها وجوه جديدة عدا أحدهم ، كـــان قـــد سبق له تمثيل المنطقة فى دورة سابقة فى الستينيات .

- وفيما يتعلق بالناجحين فكان أحدهما فئات يقيم خارج المنطقة، والآخر "فلاح" يقيم داخلها ومن حى شرق شبرا الخيمـــة (محـــل الدراســـة)، وكلاهما ينتمى النشطة فئة أصحاب الدخول العليا، أما الفئات فيعمـــل بوظيفة حكومية (رئيس وزراء آنذاك) ، والآخر مهنته مزارع وتـــاجر حر. ولم يسبق لأحدهما تمثيل المنطقة . أما الفئات فيحمل مؤهل عال (دكتوراه)، والآخر مؤهل أقل من المتوسط .

والانتخاب الثانى : اجرى فى عام ١٩٧٦ :

وكان فى إطار التنظيمات الثلاثة (مصر العربى الاشتراكى، الأحرار، والتجمع الوطنى الوحدوى) وإلى جانب هؤلاء رشح البعض كمستقلين عنها، وقد بلغ عدد المرشحين عشرة يتبع اثنـــان منـــهم لتنظيـــم مصـــر العربـــى الاشتراكى وواحد يتبع التجمع وواحد يتبع الأحرار،والباقى مستقلون، وبالنسبة للحالة التعليمية .. فأن ثلاثة منهم يحملون مؤهل عال واثنان مؤهل متوســـط، وأربعة مؤهل أقل من المتوسط ، وواحد (يقرأ ويكتب) ، ويمتهن خمسة منـــهم وظيفة حكومية وبالقطاع العام، وخمسة آخرين مهنيين وأعمال حرة . بينمـــا ستة منهم من أصحاب الدخول العليا، وأربعة من أصحاب الدخول المتوسطة، ويـعيش ثلاثة منهم خارج المنطقة، وسبعة داخل المنطقة، منهم خمســـة فقـــط يتبعون حى شرق شبرا الخيمة . ومن بين هؤلاء المرشحين تســـعة وجـــوه جديدة وواحد فقط مستمر من الدورة القديمة .

وبالنسبة للناجحين منهم فقد نجح اثنان أحدهما فئات، والآخر "فـــلاح" وهو نفـــس الممثل السابق، ويقيـــم الأول خارج المنطقة والآخـــــر داخلـــها وفى حى شرق شبرا الخيمة. وكلاهما ينتمى لأصحاب الدخول العليـا. والأول يحمل مؤهل عال (دكتوراه) ، والثانى : يحمل مؤهـــل أقـــل مـــن المتوســـط (ابتدائية)، وفى الوقت الذى يعمل ممثل الفئات فى وظيفة حكوميـــــة (وزيـــر صحة آنذاك) ، يعمل الآخر مزارعاً ، وتاجراً حراً ،والأول يدخـــــل مجلـــس الشعب لأول مرة ممثلاً عن الدائرة بينما الثانى يدخله للمرة الثانية..

* ***أما الانتخاب الثالث : فكان فى يونيو ١٩٧٩ ..***

حيث أجرى فى إطار الأحزاب السياسية الأربعة (الوطنى الديمقراطى – ورشح ثلاثة ، والأحرار – ولم يرشح أحداً، والعمل ورشح اثنين ، والتجمع ورشح واحداً فقط، والباقى مستقلون) وكان إجمالى المرشحين عشرة. وبالنسبة للحالة التعليمية – فإن أربعة منهم يحملون مؤهل عال ، وأربعة آخرين / مؤهل متوسط ، واثنان – مؤهل أقل من المتوسط .أما وظائفهم فإن سبعة منهم يعملون بالحكومة والقطاع العام وثلاثة مهنيون وأعمال حرة . ويقيم خمسة منهم خارج المنطقة ومثلهم داخلها "ويلاحظ ان خمسة منهم أيضاً من أصحاب الدخول العليا ومثلهم من أصحاب الدخول المتوسطة . وكان من بين هؤلاء النائبين السابقين ، علاوة على مرشح آخر قديم سبق له تمثيل المنطقة فى الستينات والسبعة الآخرين وجوه جديدة سبق للبعض منهم الترشيح ولكن لم ينجحوا .

- بالنسبة للناجحين منهم فقد نجح اثنان ، الأول : الفئات وهو نفس الممثل السابق،بينما لم ينجح ممثل الفلاحين والعمال السابق ، ونجح بدلاً منه أحد ممثلى العمال وينتمى لأصحاب الدخول المتوسطة. ويقيم كلاهما خارج المنطقة، ويدخل ممثل العمال مجلس الشعب لأول مرة ولم يسبق له أن رشح نفسه من قبل وقد حصل على أغلبية كبيرة فاقت ممثل الفئات القديم، مما كان يعد تجاوبا جماهيريا مع شعارات التغيير وفى نفس الوقت لم يكن ممثل الفئات وزيرا كما كان فى الدورة السابقة – فقد كان رئيساً للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ووزيرا سابقا.

- *وخلاصة القول* أن ما سبق هو عرض تحليلى لتكوين القيادة السياسية الممثلة للمنطقة بمجلس الشعب وهذا المؤشر لا يدل دلالة قاطعة على

التلازم بين القوة الاقتصادية والسياسية، لما لانتخابات مجلس الشعب من طبيعة خاصة ، بل ان هذه الانتخابات خاصة ١٩٧٩ قد أكدت مدى الانفصال بين القيادة الحزبية فى المنطقة وبين الجماهير. حيث اختارت الجماهير واحدا من بين فئاتها العريضة يتناقض مع ما سعت النيابية القيادة الحزبية آنذاك رغم انتماء كلا المرشحين (الفلاح الذى رسب والعامل الذى نجح) للحزب الوطنى .

المستوى الثالث : تحليل أعضاء المجالس الشعبية المحلية والممثلين لحى شرق شبرا الخيمة :

أجريت الانتخابات المحلية مرتين فقط خلال حقبة السبعينيات، إحداهما فى عام ١٩٧٥م ، والأخرى فى عام ١٩٧٩م. وسنقتصر هنا على قراءة تحليلية وفقاً للمؤشرات السابقة للناجحين فقط[(١)] ولممثلى حى شرق شبرا الخيمة فى المجلس المحلى لمدينة شبرا الخيمة[(٢)].

- ففى الانتخابات الأولى(١٩٧٥): تقدم للترشيح ثلاثة عشر عضواً لانتخاب ثمانية منهم. وبالنسبة للناجحين - رغم أنهم يمثلون مدينة شبرا الخيمة بأسرها حيث أجريت الانتخابات على هذا الأساس، إلا أنه يلاحظ ما يلى :
- أن اثنين منهم يحملون مؤهلا متوسطا، ومثلهما يحملون مؤهلا أقل من المتوسط، وأربعة بدون مؤهلات (يقرءون ويكتبون). ومن هؤلاء

---

(١) حيث لم تتوافر بيانات دقيقة عن كل المرشحين ولذلك اكتفينا بالناجحين فقط .
(٢) حيث يوجد مجلس محلى لمدينة شبرا الخيمة يضم تسعة ممثلين لكل من حى شرق، ومثلهم ممثلين لحى غرب. وهذا فيما يتعلق بانتخابات ١٩٧٩- بينما فى انتخابات ١٩٧٥، كانت الانتخابات تجرى بين جميع المرشحين لاختيار ١٦ ممثلا لمدينة شبرا الخيمة ولم تكن قد قسمت رسميا إلى قسمين (أول وثان : ثم الى حى شرق وحى غرب) .

ثلاثة يعملون فى وظائف حكومية وخمسة مهنيون وحرفيون، وأيضا ستة من هؤلاء بالمنطقة وليس خارجها. ولم يسبق لأحدهم دخول المجالس المحلية لأنها كانت التجربة الأولى[1].

- وفى الانتخابات الثانية (١٩٧٩) تقدم للترشيح ٢٢ مرشحا، نجح منهم تسعة أعضاء من بينهم سيدة ممثلة لمقعد المرأة. وتبين أن حالتهم التعليمية ضمت واحداً فقط مؤهل متوسط، وستة أقل من المتوسط، واثنين بدون مؤهلات (يقرءون ويكتبون فقط)، ويعمل أربعة منهم فى القطاع العام والحكومى،ومثلهم مهنيون وحرفيون،أما السيدة فهى ربة بيت (لا تعمل). ومن بين هؤلاء ستة من أصحاب الدخول العليا، وثلاثة من أصحاب الدخول المتوسطة. وثمانية منهم لأول مرة يدخلون المجلس المحلى بينما واحد فقط فهو الوحيد الذى استمر من الدورة السابقة. ويقيم جميعهم داخل المنطقة.

* وبصفة عامة فإنه يلاحظ أن أغلب هؤلاء الممثلين يحملون مؤهلات أقل من المتوسط، ومهنيون، ومن أصحاب الدخول العليا، وهذا يواكب نفس الاتجاه داخل لجنة القسم بالتنظيمات السياسية فى النصف الثانى من السبعينيات كما سبق التحليل - ويؤكد الارتباط بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية فى المنطقة[2].

---

(١) حيث تمت هذه الانتخابات لاول مرة وفقا لقانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ .

(٢) شهدت المنطقة اضافة مجلس محلى حى شرق شبرا الخيمة ابتداء من يوليو ١٩٨٣، ولم تجرى انتخابات لهذا الحى نظراً لنظام القوائم المطلقة ورشح الحزب الوطنى قائمته فقط ولم يتقدم أى من الاحزاب الأخرى بقوائمه ففاز الحزب الوطنى بالتزكية. وبقراءة تحليلية ومتابعة من الباحث لكيفية اختيار الحزب الوطنى لمرشحيه اتضح أن حسم الأمر لاصحاب المؤهلات تحت المتوسطة وبدون مؤهلات وكانت الغلبة لهؤلاء نظرا لأن أغلبهم مهنيون وأعمال حرة وقريبون من أصحاب السلطة فى المنطقة - الذين سبق تحليلهم - حيث تربطهم علاقات ومصالح اقتصادية متشابكة. بل ايضا تم تجنيب أغلب المثقفين و المهتمين بشئون المنطقة ولم يقع عليهم الاختيار .

(٤) طبيعة المشاركة السياسية فى حى شرق شبرا الخيمة:

بداية فإن المشاركة السياسية تعرف بأنها مفهوم فى أوسع معانيه يعنى حق الطبقة المحكومة فى أن تشترك فى صياغة القرار السياسى، وفى أضيق معانيه يعنى حق تلك الطبقة فى أن تراقب هذا القرار بالتقييم والضبط عقب صدوره من السلطة المختصة، بعبارة أخرى فهى قيمة حيث تكون مرادفا نسبياً للديمقراطية، وفى أسلوب نظامى للمساهمة فى الحديثة الجماعية عن طريق قنوات تنظيمية شرعية، وتنطلق من حقيقة فردية بمعنى أن الفرد هو محور المشاركة. ومن ثم فإن المشاركة بهذا المعنى تعنى فى أقصى صورها حيث يصير النشاط وقد أضحى استيعابا كاملاً وكلياً، إلى أقلها: حيث يسير الفرد وهو يؤدى ذلك النشاط بحكم الواجب أو الضرورة بحيث يكاد أن يكون نوعاً من الأداء الشكلى والالتزام الصورى[١]. وللمشاركة السياسية صور متعددة وأساليب مختلفة ولها مستويات متباينة[٢]. وقد اقتصرنا فى هذا التحليل علي أربعة منها فقط لأهميتهم فى إطار البحث ولتوافر البيانات بشأنهم وهم الميل للترشيح للمواقع السياسية، والميل للمشاركة فى عضوية الحزب، والميل إلى المشاركة فى التصويت، والميل للتسجيل فى جدول الناخبين. ولنتناول كل على حده كما يلى:

---

(١) انظر د. حامد ربيع، مذكرات فى القيم السياسية لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦/٧٥ ص ٢٣٧: ٢٣٩، وأيضا: مذكراته فى الرأى والاعلام – لطلبة نفس الكلية ١٩٨١/٨٠ ص ١٤٦، ١٤٧.

(٢) انظر عناصر التعبير عن المشاركة لدى: د. حامد ربيع، مذكراته فى الرأى العام والاعلام، مرجع سابق، ص١٤٦، ١٤٧ مذكراته فى القيم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣٧، ٢٣٩. وأيضا انظر مقال: د. عبدالهادى الجوهرى، المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد١، يناير ١٩٧٨، ص ٨٥، ١٠٦ . وأيضا :

- Michael Ruch and Altheff Phillip n to Political Sociology, London, Nelson & Sone Ltd, 1971, PP: 76 - 96 .

(أ) المشاركة بالترشيح للمناصب السياسية:

من خلال تحليل تكوين القيادة السياسية علـــى المســتويات الثــلاث: التنظيمات السياسية، ومجلس الشعب، والمجالس المحلية، اتضح أن المرشحين كانوا يمثلون كافة الفئات وان كان هناك غلبة أكثر لأصحاب الدخول العليـــا خاصة بعد عام ١٩٧٥ وقد ظهر هذا واضحا فى المرشحين للمجالس المحلية بأغلبهم من المهنيين، وأصحاب المؤهلات أقل من المتوســطة. مــن ناحيــة أخرى فإن حجم المرشحين بالنسبة لمجلس الشعب يكاد يكون ثابتاً إلــى حــد كبير. ففى انتخابات ١٩٧١ كان المرشحين تسعة، وانتخابـــات ١٩٧٦ كــان عددهم عشرة، ونفس العدد الأخير فى انتخابات عــام ١٩٧٩، أمــا بالنســبة للمحليات فقد زاد عددهم فى انتخابات ١٩٧٩ عن انتخابـــات ١٩٧٥. ففــى الأخيرة كان عددهم ١٢ مرشحاً، وانتخابات ١٩٧٩ كان العدد ٢٢ مرشحاً.
أى أن معدل المشاركة بالترشيح للمحليات قد ارتفع ولكن فــى إطــار غلبــة نوعية معينة(مؤهلات أقل من المتوسطة، دخول أعلى ، هــــو عــدم خــبرة سياسية سابقة).

(ب) المشاركة فى عضوية الأحزاب السياسية:

مرت المنطقة بالاتحاد الاشتراكى حتى بداية تعدد المنابر والتنظيمـات ثم أعقاب الأحزاب السياسية، حيث شهدت ظـــهور حـــزب مصـــر العربـــى الاشتراكى امتداداً للاتحاد الاشتراكى بأغلب قياداته وإلى حد كبير جمـــاهيره. وإلى جانبه ظهر حزب التجمع الوطنى الوحدوى ، فقط.

ثم ألغى حزب مصر "أغسطس ١٩٧٨" وحل محله الحزب الوطنـــى الديمقراطى برئاسة الرئيس السادات. وسنكتفى هنا بتحليـــل حجـــم عضويـــة

الحزب الوطنى، وحزب التجمع.. حيث لم تشهد المنطقة غيرهما حتى نهاية حقبة السبعينيات[1].

* بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى: فقد أعلن فى بداية تشكيله أنه سيتم إجراء انتخابات للحزب منذ البداية مما جعل المسيطرون على المنطقة، والمتصارعون أيضا يسارعون بكتابة عضويات للمواطنين بل وقاموا بدفع قيمة الاشتراكات لهم.. وقد بلغت حجم العضوية آنذاك (٧١٢٩) عضوا موزعة بين فريقين متصارعين بالتساوى تقريبا مما أدى إلى العالمية الانتخابات واختيار مجموعة بالتزكية والضغط على الباقى بالتنازل وهذا ما حدث بالفعل. فاختير عشرون عضوا، وتنازل ٢٥ عضوا. وفى ضوء أساليب معينة[2] - زاد حجم الحزب إلى ١٢١٠٧ عضوا - بزيادة قدرها ٤٩٧٨ عضوا عن بداية التأسيس. وبقراءة تحليلية لهذه الأرقام اتضح أن نسبة الزيادة بلغت ٧٠% بالنسبة للعدد الأصلى وقت التأسيس، وأن حجم الزيادة بلغت نسبته فى إطار إجمالى عضوية الحزب من آخر إحصائياته ٤٢% تقريبا. وفى ضوء عدد سكان المنطقة فى نهاية فترة الدراسة البالغ (٢٥٠٠٠٠) نسمة فإن نسبة عدد الحزب إلى عدد السكان حوالى ٤,٨%.

---

(١) شهدت المنطقة فى أول نوفمبر ١٩٨٣ تشكيل لجنة القسم لحزب العمل الاشتراكى رسميا.

(٢) كل القادة المسيطرين على الحزب لاظهار مدى شعبيتهم وشعبية الحزب وترجيحا لفريق على فريق ممن كانوا متصارعين وقت تأسيس الحزب.. أن لجأوا إلى أساليب لزيادة حجم العضوية منها: اشتراط العضوية- بشكل غير رسمى - على أى مواطن يحتاج إلى خدمة معينة، كأن يذهب لشراء سلعة نادرة من الجمعيات الاستهلاكية، وأن يشترى الذرة " من الجمعية الزراعية خاصة بالنسبة للمزارعين وأيضا للمواطنين ذوى الدخول تحت المتوسطة، بل ومحاولة تمييز المواطن فى الحزب الوطنى عن غيره فى أشياء متعددة ... الخ .

- أما فيما يتعلق بانتظام هؤلاء فى تسديد اشتراكاتهم خلال هذه الفــترة، فكان نادراً جداً ودليل ذلك أنه فى ترشيحات المجلس المحلى لعــام – ١٩٨٣ – أن قام المرشحون بتسديد اشتراكاتهم إجبارا كشوط لقبــول طلبات ترشيحهم لتمثيل الحزب فى المجالس المحلية. كذلك فيما يتعلق بالفئة النشطة فإن عددهم أيضاً محدود للغاية ويقتصر على جزء مــن قيادات الحزب، وفى أوقات معينة دون غيرها[١].

* بالنسبة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى: فإنه تشكل فى عــام ١٩٧٦. وبلغت عضويته وقت انتخابــات مجلــس الشــعب حوالــى ٦٠٠عضو، وبعد أحداث ١٨،١٩ يناير ١٩٧٧، والهالة التى أحاطتها بالربط بينها وبين الحزب[٢] أن بدأ العدد فى الانخفاض حتى وصــــل إلى ٤٦عضواً – فى الوقت الحالى(عـــام١٩٨٤)، – منــهم أربعــة أعضاء نشطين فقط. وبقراءة تحليلية لهذه الأرقام فإن نسبة العضويــة فى ١٩٧٦ إلى عدد السكان البالغ آنذاك (٢٠٠,٠٠٠) نســـمة تبلــغ ٣%، بينما نسبة عدد الحزب الحالى إلى عدد الســـكان فإنــها تبلــغ ٠,٠٢% بعد انخفاض العدد بشكل كبير جداً، وزيادة عـــدد الســكان بنسبة ٢٥% تقريبا. ويتضح إذن أن نسبة العدد الحالى من العدد وقت التأسيس هى ٠,٧٦%[٣].

* وعموما فإن المشاركة بالعضوية العادية كما هـــو واضـــح بالنســبة للحزبين تعتبر مشاركة بسيطة وفى أدنى صور المشـــاركة وبــل أن

---

(١) يكفى الاشارة الى أن أمين الحزب بالدائرة مكث أكثر من عام لم يدخل المكتب ولـــم يمارس أى اختصاص ولم يتم تغييره (عـــام٧٩/١٩٨٠). وعمومـــاً: فـــان كافـــة هـــذه الاحصاءات تم الحصول عليها من أمانة الحزب الوطنى بمحافظة القليوبية.

(٢) علاوة على أن هناك اجراءات امنية تتبع خاصة مع أعضاء حزب التجمع، مما يجعل المشاركة الجماهيرية من خلال عضوية حزب التجمع قليلة للغاية .

(٣) هذه البيانات حصلنا عليها من مكتب لجنة حزب التجمع بالمنطقة .

حجمها بالنسبة للسكان قليل جداً. خاصة إذا ما عرفنا أن العضوية خاصة بالحزب الوطنى قد ارتبطت بأداء مصلحة ما فحسب ولا تطلب العضوية بقصد المشاركة النشطة والفعالة فى الحديثة العامة.

(جـ) *المشاركة بالتصويت فى الانتخابات العامة:*

ويقصد بذلك المفاضلة بين عدد من المرشحين وفقا لما هو مطلوب. وباستعراض وتحليل البيانات ونتائج الانتخابات خلال فترة الدراسة اتضح ما يلى:

* بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب: فقد أجريت ثلاثة انتخابات (١٩٧١،١٩٧٦، ١٩٧٩).

الأولى: كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم إلى إجمالى عدد الناخبين حوالى ٥٠%.

الثانية: وصلت النسبة إلى ٤٠% تقريبا[١].

الثالثة: فقد بلغت النسبة على وجه الدقة ما يلى:

* نسبة أصوات الحاضرين إلى إجمالى عدد المقيدين بالجداول الانتخابية وقت إجراء الانتخاب هى:

$$= \frac{٨٣٩١ \times ١٠٠}{٣١٧٣٨} = ٢٦,٤٣\%$$

. بينما نسبة الأصوات الصحيحة إلى إجمالى المقيدين هى :

---

(١) حصلنا على هذه النسب من بعض المرشحين خلال هذين الانتخابين ومن بينهم الناجحين بالفعل .

= (٧٧٥٢ × ١٠٠) / ٣١٧٣٨ = ٢٤,٤٢%. أما عن نسبة الأصوات الباطلة إلى الحاضرين

= (٦٣٩ × ١٠٠) / ٨٣٩١ = ٧,٦%.

وهذا على نطاق شبرا الخيمة (حي شرق) فقط دون باقي الدائرة.

وبالنسبة لحجم مشاركة المرأة فإن نسبة إجمالي الحاضرات إلى إجمالي عدد المقيدين بالجداول الانتخابية = (٥٨٥ × ١٠٠) / ٩٠٣٢ = ٦,٥%، ونسبة الأصوات الباطلة بالنسبة للحاضرات = (٢٥ × ١٠٠) / ٥٨٥ = ٤,٣%.

ومن ثم فإنه يلاحظ أن نسبة المشاركة في انخفاض مستمر، ويكفي لمزيد من التأكيد الإشارة إلى المرشحين اللذين نجحا في انتخابات ١٩٧١ قد حصل الأول على (٢٢٠٠٠) صوتاً، والثاني (١٦٩٠٠) صوتاً في الوقت الذي كان عدد الناخبين المقيدين بالجداول آنذاك (٦٤٠٠٠) ناخب بينما نتيجة ١٩٧٦ حصل الأول على (٢٠٣٠٠) صوتاً، والثاني على (١٨٢٠٠) صوتاً في الوقت الذي ارتفع عدد الناخبين المقيدين إلى (٨٥٠٠٠) ناخب تقريباً. بينما في انتخابات ١٩٧٩. حصل الأول على ١٦٨٣٤صوتاً، والثاني على (١٤٥٢٥) صوتاً في الوقت الذي ارتفع عدد الناخبين إلى المقيدين إلى ٩٢٠٠٠ ناخب.

- والواقع أن نسبة الانخفاض في المشاركة بالتصويت تأتي كنتيجة مصاحبة لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

* بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية الشعبية: فقد شهدت الدراسة انتخابين فى ١٩٧٥، ١٩٧٩ ونكتفى بعرض نتيجة انتخابات ١٩٧٩ فقط -- لتوافر بياناتها[١] - فقد بلغت نسبة الأصوات الصحيحة "$\frac{٢٨٢٦ \times ١٠٠}{٣١٧٣٨}$" = ٨,٩%

يعادلها تقريباً نسبة أصوات باطلة أى لم تتخطى نسبة الحاضرين النشطة المقيدين اكثر من ١٧%. وهى نسبة قليلة جداً إذا ما قورنت بانتخابات مجلس الشعب[٢].

(د) المشاركة بالقيد فى جداول الناخبين:

ويقصد بذلك ميل المواطنين لقيد أنفسهم فى جداول الناخبين نظراً لعدم القيد التلقائى كما ينص القانون لكل من بلغ ١٨ سنة[٣].

وبمتابعة تطور القيد فى الجداول بالمنطقة، اتضح أن عدد المقيدين فى حى شرق فى عام ١٩٧١/٧٠ بلغ (٢٢٠٠٠) ناخباً تقريباً. بينما فى نهاية ١٩٧٣ بلغ العدد حوالى (٢٧٠٠٠) ناخباً، أما فى نهاية ١٩٧٦ فقد بلغ العدد(٣٠٥٠٠) ناخبا أما فى نهاية عام ١٩٧٩ فقد بلغ العدد (٣٢٣٨٦) ناخباً.

---

(١) حسب المعلومات الشفهية أن نتيجة انتخابات ١٩٧٩- لم تختلف كثيراً عن انتخابات ١٩٧٥.

(٢) حيث أن انتخابات مجلس الشعب تنص على ضرورة حصول الناجحين على نسبة تفوق نصف الحاضرين، بينما الانتخابات المحلية ينص قانونها بالمادة ٨٥ من القانون ٤٣ لعام ١٩٧٩ على انتخاب عضو المجلس الشعبى المحلى بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب .

(٣) انظر قانون الحريات السياسية، رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ مادة ١ وتعديلاته اللاحقه، الوقائع المصرية عدد ١٨ مكرر ٤ مارس/ ١٩٥٦ .

وبتحليل هذه الأرقام فإن العدد قد زاد في المرحلة الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٣، نحو خمسة آلاف ناخبا، بينما في المرحلة الثانية ٧٤ - ١٩٧٦ ارتفع العدد نحو (٣٥٠٠) ناخبا، وفي المرحلة الثالثة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ زاد العدد نحو (٢٠٠٠) ناخبا. أي أن الزيادة في انخفاض كبير، وهذا لا يتفق والتضخم السكاني في المنطقة في السبعينات. ولكن هذا يؤكد انخفاض معدل مشاركة المواطن حتى من خلال قيد نفسه في الجداول الانتخابية، بل يؤكد أيضاً ضعف التنظيمات الحزبية القائمة في تعبئة المواطنين لهذا، من جانب، ومن جانب آخر قد يؤكد ميل القيادات المسيطرة على المنطقة بعد اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى المحافظة على الأوضاع القائمة، وأن الزيادة في جداول الانتخابات قد يأتي بالشباب الذي يميل إلى التغيير، فيكون هؤلاء هم المستهدفون إذن. في نفس الوقت يؤكد أيضاً مدى سلبية المواطن في استخدام حقه الانتخابي.

خاتمة الدراسة :

فى ضوء التحليل السابق، فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية لها وهى أن هناك ارتباطا متلازما بين القوة الاقتصادية وبين القوة السياسية، وأن هذا الارتباط له من الأثر على طبيعة المشاركة السياسية للمواطن. بعبارة أخرى فإن الدراسة أوضحت أن اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات ترتب عليها إضافة ترتيب خريطة القوة السياسية فى المجتمع المصرى لصالح أصحاب الدخول العليا على حساب أصحاب الدخول المتوسطة والأقل. وكان أن ترتب عل ذلك أن استطاع هؤلاء السيطرة على مواقع صنع القرار خاصة "المحلى" فى ضوء الدراسة الميدانية لمدينة شبرا الخيمة "حي شرق". وواصل البعض مسيرته تحت لوائهم بعد أن انتقل هؤلاء من أصحاب الدخول المتوسطة إلى العليا[1]. وباستمرار هؤلاء فى مواقعهم القيادية بالمنطقة كقيادات قابضة دونما تجديد سياسى مع قدرتهم على توزيع المناصب السياسية وفق ما يريدون، أن ترتب على هذا أيضاً انخفاض نسبة المشاركة للمواطنين حيث تولد لديهم قناعة بعدم جدوى مشاركتهم من جانب، ومن جانب آخر حيث أن المناخ العام اقتصادياً بانخفاض دخول المواطنين وتركز الثروة فى يد نسبة قليلة - كما سبق الإيضاح، وسياسيا: بتضييق الفرصة للممارسة الديمقراطية. وقد ساعد هذا المناخ على توليد درجة كبيرة من الإحباط لدى المواطنين ذوى الدخول المتوسطة والأقل تجاه المشاركة فى الحياة العامة. أى أنه انخفضت درجة الاستعداد للمشاركة لدى المواطن. ومن ثم فإنه فى ضوء سيطرة أصحاب الدخول العليا على القوة السياسية، واستخدام السلطة فى توجيه الاقتصاد وفى مصالحهم، أن أصبحت المشاركة

---

(١) يكفى الاشارة الى الامين العام للحزب فى المنطقة وقد بدأ حياته فنيا باحدى شركات المنطقة وبعد الانفتاح الاقتصادى ترك وظيفته وشارك كبار الرأسماليين فى مصنع للكرتون بالمنطقة وأصبح واحداً من بينهم .

السياسية فى هذا الاطمئنان نوعاً من المشاركة البسيطة أى فى حدها الأدنى أى مشاركة شكلية - كما سبق الإيضاح - ولم تصل بعد إلى المشاركة الفعلية فى عملية صنع القرار السياسى وهذا هو جوهر المشاركة السياسية الجادة. بل بأن استمرار الأوضاع على ما هى عليه قد يؤدى إلى اتساع الهوة بين أصحاب الدخول العليا وأصحاب الدخول الدنيا وستقل المشاركة السياسية رويداً رويداً بالتالى .

* وامتيازات كانت مقولة "روست" - كما سبق الإشارة إليها - هى أن التنمية الاقتصادية شرطاً ضرورياً - وليس كافياً - لإقامة ديمقراطية مستقرة وأن هذا يرتبط بالعدالة فى توزيع القيم الاقتصادية التى تبدو تتوسط العلاقة بينهما، وفى ضوء ما أثبتته الدراسة بأن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أدت إلى انخفاض المشاركة السياسية وتغير طبيعتها فى ضوء سيطرة أصحاب الدخول العليا على القوة السياسية..

***فإن السؤال* : هل لهذا علاقة "بالاستقرار السياسى "فى مصر، من عدمه؟!**

تلك هى فرضية تحتاج إلى اختبار.. تثبت مصداقيته دراسة جديدة.

الفصل الرابع

تحليل الانتخابات المحلية
فى مصر (أبريل ١٩٩٧)
نموذج (محافظة بورسعيد)

مقدمـــة :

تشكل الانتخابات المحلية أهمية كبيرة فى حياة المواطـــن المصـــرى على وجه الخصوص، وتفوق أهميتها ، مقارنة بانتخابات البرلمـــان (مجلـــس الشعب) وتعود هذه الأهمية إلى ما تمثله هذه المجالس من قنـــوات مباشـــرة للتعبير عن مصالح المواطنين واحتياجاتهم اليومية، من جانب، ومن جـــانب آخر فإن هذه المجالس تتسم بالاتساع بحيث يستطيع أكبر عدد من المواطنيـــن ترشيح أنفسهم مما يزيد من حدة المنافسة الانتخابية. ومن هنا تظـــهر أهميـــة العوامل المجتمعية المختلفة لما لها من أهمية فى التأثير على مجريـــات هـــذه العملية، مما يتطلب ضرورة أخذها فى الاعتبار عن دراسة هذه الانتخابـــات المحلية .

ويستهدف هذا الجزء، دراسة الانتخابات المحلية فى محافظـــة بـــور سعيد[١]. وتتكون هذه المحافظة من عدد (٦) أحياء هى : (بور فؤاد-الشـرق-المناخ-العرب-الضواحى-الزهور) .

وبالتالى فإن الانتخابات المحلية تتم على مستويين :

أولهما: مستوى مجلس محلى الحى (وهو الوحدة الأولى فى مستوى المجالس المحلية الشعبية)،

وثانيهما: مستوى مجلس محلى المحافظة وتضم مرشحين عن كل حى مـــن الأحياء الستة الموضحة .

ويتكون مجلس محلى الحى من ١٨ عضوا منتخبـــا، كمـــا يتكـــون المجلس المحلى للمحافظة من ٨٤ عضواً منتخباً ، بواقع ١٤ عضواً عن كـــل حى.

---

(١) سبق للباحث ، إجراء دراسة كلية حول الإنتخابات المحلية عام ١٩٩٢، نشرت علـــى صفحات ، جريدة الاهرام (مركز الدراســـات السياســـية والإســـتراتيجية) ، بعنـــوان " الإنتخابات المحلية والتطور الديمقراطى فى مصر ، الاهرام ، ١٩٩٢/٧/٢٧.

وقد وقع الاختيار على " حى بور فؤاد " لتميزه من حيث انفصاله الجغرافى عن بقية أحياء المحافظة المتلاصقين. فتفصل قناة السويس – كمجرى مائى – بين الأحياء الخمسة وبين حى بور فؤاد. علاوة على ما يتمتع به هذا الحى من سمة هامة تتعلق بإقامة الغالبية العظمى من العاملين فى الشركات المختلفة التابعة لهيئة قناة السويس والتى أنشأت مساكن عديدة لهم فى هذا الحى بالذات. ويرجع تاريخها فى كثير من الأحيان إلى تاريخ القناة ، وكما أن هذا الحى يشهد طفرة فى التنمية حاليا ومستقبلا ، حيث يوجد به مثلث التفريعة والمزمع إقامة نشاطات اقتصادية عليه، ومدينة حرة مخططة على غرار المدن العالمية، وتزداد أهميته باستقلاليتهم الجسر الأرضى الذى يربط بور سعيد بمحافظة سيناء الشمالية .

أولا: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لحى بور فؤاد:

تتميز بور فؤاد بموقعها المتميز بقارة آسيا على الضفة الشرقية للمدخل الشمالى لقناة السويس ، حيث تقع شرق بور سعيد بقارة أفريقيا[١].

وهى عبارة عن جزيرة مثلثة أنشئت عام ١٩٢٠م عندما اعتزمت شركة قناة السويس إقامة ورش ومصانع عمومية كبيرة بالشاطئ الآسيوى تجاه مدينة بور سعيد لخدمة مرفق قناة السويس . وفى عام ١٩٢٥ تقرر وضع إدارة المدينة الجديدة تحت إشراف الأراضى وخططت المدينة الوليدة على أحدث نظم التخطيط العمرانى من إعداد وتجهيز شوارع ومنتزهات . كما تم توصيل

---

(١) د. زين العابدين شمس الدين نجم ، بورسعيد ، تاريخها وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص١٤-٣٠، حيث أورد أساس تسمية محافظة " بورسعيد " . فهى إسم مركب من كلمتين ، الأولى (بورت) عن الفرنسية بمعنى ميناء (PORT) ، والثانية كلمة " سعيد " وهو محمد سعيد باشا (حاكم مصر)، ونجل محمد على، وهى تعنى (ميناء سعيد)، والتى أنشئت عام ١٨٥٩ على مدخل قناة السويس .

المياه العذبة الصالحة للشرب من الشاطئ الأفريقى عن طريق خط يمر تحت قاع القناة[1].

أما عن الحدود الإدارية للحى ، فالحد البحرى هو : ساحل البحر الأبيض المتوسط ، والحد الشرقى هو : غرب قرية بالوظة (محافظة سيناء). أما الحد القبلى: فهى النقطة التى تقع عند الكيلو ٤٠ شمال مدينة القنطرة (غرب محافظة الإسماعيلية)، بينما الحد الغربى: فيتمثل فى مجرى قناة السويس .

أما عن مساحة هذا الحى،فإنها تقدر بـ (٥١١,٨٧٥) كم٢، من إجمالى ١٣٥١,١٣٨كم٢ وهى مساحة بور سعيد كلها، وذلك بنسبة ٣٧,٩% وتعتبر ثانى أحياء بور سعيد من حيث المساحة بعد الضواحى الذى يبلغ (٥٦٦,٧٦٣) كم٢ ، ويتضح ذلك من خلال التوزيع التالى :

جدول (١)

المساحة الكلية لمحافظة بورسعيد حسب الأحياء

م	الحـــــى	المساحة
١	بور فؤاد	٨٧٥ر٥١١ كم٢
٢	الشـــــرق	٢٣٥ر٤ كم٢
٣	العـــــرب	٦٩٥ر٢ كم٢
٤	المنـــــاخ	٥٧٠ر٢٦٥ كم٢
٥	الضواحى والزهور	٧٦٣ر٥٦٦ كم٢
	إجمالى المحافظة	١٣٨ر١٣٥١ كم٢

(١) الكتاب السنوى لبورسعيد ، جوهرة بورسعيد ، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٣٠.

ونظرا لإنشاء حى الزهور خصما من مساحة حى الضواحى والمناخ، لذلك فإن مساحة هذين الحيين قد تراجعت ، لتحتل بور فــؤاد الحــى الأول ضمن الأحياء الست من حيث المساحة .

أما المساحة المأهولة فعليا فهى (٣٠٠٠) كم٢ تقريبا، وهى مســاحة بسيطة لا تتجاوز ٠,٦% من إجمالى مساحة حى بور فؤاد. كما يعيــش فــى بور فؤاد حوالى ٤٥,٥ ألف نسمة حسب آخر تعداد ١٩٩٦ موزعين كما يلى:

أ - ذكــــور = ٢٤ ألف تقريباً .

ب - إنــــاث = ٢١,٥٠ ألف تقريباً .

** أما من حيث الديانة : فان التوزيع كالتالى :

أ - مسلمــون = حوالى ٤٢ ألف مواطن = ٩٢%

ب - مسيحيون = حوالى ٣,٥ ألف مواطن = ٨%

وبالمقارنة بين عدد سكان بور فؤاد ببقية محافظة بورســعيد كلــها، يتضح أن نسبة عدد سكان هذا الحى حوالى ٦% من إجمالى المحافظة البــالغ عددهم حوالى (٥٥٠) ألف مواطن. وهو ما يعنى أن هذا الحى يعيش فيه أقل عدد من سكان بور سعيد، على الرغم من أنه أكبر الأحياء الســتة مســاحة. ويعود ذلك إلى تراجع النشاط التجارى والصناعى والزراعى فى الحى مقارنة بالأحياء الأخرى فى المحافظة. وهذا بدوره يرجع إلى عزلة الحى عن بــاقى الأحياء، وذلك بسبب المانع المائى المتمثل فى شريط قناة السويس والذى يحـد من صعوبة الحركة والتنقل بين حى بور فؤاد وبقية الأحياء ، على الرغم من أن حى بور فؤاد ينتظره مستقبلاً كبيراً فى كافة أفــرع الأنشــطة التجاريــة والصناعية والزراعية. ويكفى القــول فــى هــذا الاطمئنــان، أن المســاحة المزروعة فى محافظة بور سعيد كلها هى (١١٥,٠٠) ألف فــدان، أغلبــها موجود فى حى بور فؤاد. إلا أن محافظة بور سعيد تولــى أهمية كبــيرة

لقطاع الزراعة فى مخططها للنهوض بأبناء المحافظة، حتى لا يقتصر نشاطهم على التجارة ارتباطا بنشأة المدينة كميناء تجارى بحرى منذ إنجازه قناة السويس وافتتاحها للملاحة. وقد ظهر هذا الاهتمام واضحاً فى المراحل المختلفة لاستصلاح الأراضى، حيث بلغ إجمالى هذه الأراضى المستصلحة للمحافظة خلال المرحلة الأولى بنهاية عام ١٩٩٣ حوالى ٨١,٠٤٠ ألف فدان ، تم توزيع حوالى (٨٠٠٠) فدان منها على الشباب وأهالى بعض المناطق،كما تم تخصيص حوالى ٣٦ ألف فدان من هذه الأراضى المستصلحة الواقعة فى نطاق المحافظة للجمعيات الزراعية وعددها (٢٥) جمعية تضم ٦٣٠٠ عضواً من أبناء المحافظة، وتم تسليم الجمعيات المساحات المخصصة لها لتوزيعها على أعضائها. فضلاً عن تخصيص مساحات من الأراضى على الصيادين المضارين بمناطق "القابوطى – الكلب – أم خلف جنوب بورسعيد لخلق مجتمع زراعى جديد[1] . والأكثر من ذلك فإن هناك مشروع قومى يجرى حالياً تنفيذه مع إتمام مشروع ترعة السلام ، والتى تسهم فى استصلاح ٦٠٠ ألف فدان (٢٠٠) ألف فدان غرب القناة، والمرحلة الثانية ٤٠٠ ألف شرق القناة (أى فى بور فؤاد– وهو الحى محل الدراسة). ويأتى هذا فى سياق المشروع القومى شرق التفريعة ، حيث يجرى التخطيط لإقامة مجتمع صناعى–زراعى–تجارى– سياحى، وهو ما قصدنا به أن المستقبل لمحافظة بورسعيد يتجه نحو "بور فؤاد" التى تعد أرضاً بكراً ينتظرها مستقبل زاهر واعد .

كما أن النشاط الحاضر لأهالى حى بور فؤاد ، يتركز فى صيد الأسماك ، وفى الزراعة ، وفى التجارة، وفى العمل الوظيفى بشركات هيئة قناة السويس التى أسست مساكن العاملين فيها داخل حى بور فؤاد . وقد أسهم

---

(١) بورسعيد ، الكتاب السنوى لعام ١٩٩٤، ص ٦٠-٦٢.

التعدد فى مجالات العمل فى تقليل نسب البطالة الرسمية . حيث بلـــغ عـــدد العاطلين (٢٢٠٢) شخص بنسبة ٥% من سكان بور فؤاد. وســـيتغير البنـــاء الاجتماعى والطبقى فى ضوء تغير النشاطات الاقتصادية فى الحـــى، والتـــى يستتبعها تغير الهيكل السكانى . وبصفة عامة، فان البناء الطبقى لسكان الحي، يتركز حول الطبقة الوسطى. بعبارة أخرى فإن الغالبية العظمى لسكان حـــى بور فؤاد، يقعون فى دائرة الطبقة الوسطى ، وينتمون إليها بحكـــم العزلـــة ، وتقارب نوع العمل الحكومى وتوحد المساكن الذى يقطنون فيها .

ومن ثم ، لم يلاحظ وجود عائلات كبرى فى هذا الحى بل تســـوده ظاهرة الأسرة الصغيرة التى تمددت وتطورت لأسر كبيرة أصبحت بمـــرور الوقت لها وزن اجتماعى ملحوظ، كان له انعكاس بلا شك على البناء السياسى السائد. وظهر ذلك واضحاً فى المرشحين المتنافسين على المقاعد السياســـية ، وأهمها انتخابات المجالس المحلية الشعبية وغيرها. وأبرز هذه الأسر الكبـــيرة هى : المصرى، وتوما، وحماد، وعرفة، والشاعر، والزرو، وغريب، وتمـــام وغيرهم .

ويمكن التركيز على عدة نقاط لتوضيح الطبيعة المجتمعية لحى بـــور فؤاد، كما يلى:

١ - *الحالة التعليمية*[١] :

من أهم العلامات البارزة فى حى بور فؤاد، مقارنة ببعـــض أحيـــاء المحافظة، النهضة التعليمية التى يشهدها الحى. وقد ظهر ذلك واضحـــا فـــى اختيار جامعة قناة السويس لموقعها التعليمى لإقامة كليات الجامعة، فى هـــذا

(١) المعلومات المتعلقة بالتعليم مستقاه من : الكتاب السنوى لبورسعيد، مرجع سابق .

الحى. فللجامعة فرع رئيسى مقره بور فؤاد، وتتجمع حوله ثلاث كليات من أربعة[1].

وهذه الكليات الثلاث هى : كلية الهندسة، وكلية التجارة، وكلية التربية الرياضية، بينما تقع الكلية الرابعة فى بورسعيد وهى كلية التربية الأساسية. ويبلغ عدد طلاب الكليات الثلاث حالياً ما يقرب من (٩) آلاف طالب وطالبة خلال عام ١٩٩٦/١٩٩٧م .

أما عن التعليم العام دون الجامعى، فانه موزع بين (٣٤) مدرسة، (٤٦١) فصلاً ، تضم (١٧٤٣٦) تلميذا ، بينما يبلغ عدد المدرسين (١٥١٤) مدرساً وذلك بمتوسط مدرس واحد لكل ١١,٥ تلميذ، وهى نسبة عالية وتعكس مدى الاهتمام بالتعليم فى هذا الحى. ويمكن تبيان هذا التوزيع فيما يلى :

أ - التعليم دون الجامعى حسب المراحل التعليمية:

المرحلة التعليمية	حضانة	ابتدائى	إعدادى	ثانوى	الإجمالى
مدارس	٧	١٥	٦	٦	٣٤
فصول	١٦	١٦٨	١٠٠	١٧٧	٤٦١

(١) أضيفت كليتان بعد إجراء هذا البحث (منتصف عام ١٩٩٧) ، لفرع الجامعة ببورسعيد وهما : كلية التربية النوعية وكلية التمريض ، ومقرهما بورسعيد .

ب - التوزيع حسب تبعية أو نوع التعليم :

التبعية	رسمي	رسمي لغات	خاص تعليمي	الإجمالي
مـــدارس	٢٢	٢	١٠	٣٤
فصـــول	٤٠١	٣	٥٧	٤٦١

ويتضح من خلال الجدولين السابقين :

* أن نسبة عدد المدارس الخاصة واللغات (١٢ مدرسة)، يمثل نحو ٣٥% من إجمالي عدد المدارس البالغة (٣٤) مدرسة .
* أن عدد فصول المدارس الخاصة والرسمية (٦٠ فصلاً) تمثل نحو ١٣% من إجمالي عدد الفصول البالغة (٤٦١) .

ويؤكد هذا ارتفاع نسبة كثافة الفصول في المدارس الرسمية ، مقارنة بالمدارس الخاصة، كما تتأكد حقيقة هامة وهي أن المتوسط العام لعدد التلاميذ في الفصل الواحد ، سواء في المدارس الرسمية أو الخاصة حوالي (٣٨) تلميذاً. وهذه الملاحظة تؤكد مدى التقارب الطبقي والاجتماعي بين سكان هذا الحي، وذلك بمعيار اختيار المستوى التعليمي، وهذا يتفق مع ما سبق أن أشرنا إليه وهو أن الغالبية العظمى الموجودة في حي بور فؤاد ينتمون إلى الطبقة الوسطى .

٢ - حالة الأمية (اللا تعليم) :

بلغ عدد الأميين نحو (١٣٣٦٤) ، وذلك بنسبة ٣١% من إجمالي عدد سكان الحي وهي نسبة تقل عن المعدل العام الذي يدور حول ٥٠% طبقاً للتعداد الرسمي (١٩٨٦) إلا أنها تزيد عن معدل الأمية القائمة في المحافظة

كلها، والذى لا يتجاوز نسبة ٩ر١٩% وهذه النسبة تعتبر كبيرة مقارنة بالمستوى الاجتماعى والطبقى لسكان هذا الحى ، كما أن تسرب أبناء سكان الحى من المدارس يكاد يكون معدوماً. إلا أن هذه النسبة قد ارتفعت على هذا النحو ، بسبب إعادة التوطين التى تنتهجها المحافظة التى تقوم ببناء مساكن حكومية لغير القادرين ، والذين يقيمون فى أطراف بورسعيد (الأحياء الأخرى الغربية) ، كما أنها تعكس النمو المرتقب لهذا الحى نظراً لمحدودية أراضى البناء داخل أحياء بورسعيد الأخرى، حيث أنه شهد طفرة عمرانية فى السنوات الأخيرة .

وإرادته ذلك فإن هناك جهوداً كبيرة لخفض نسبة الأمية فى الحى، وذلك بتنظيم عدد من فصول محو الأمية بلغت (١٦) فصلاً ، تضم (٢١٧) دارساً ، ويعمل فى هذا المشروع نحو (١٧) فرداً، وتؤدى رسالة جيدة ومستمرة .

٣ - *المؤسسات الحكومية الموجودة بالحى:*

يوجد فى حى بور فؤاد ما يزيد على (٤٠) مؤسسة حكومية[١] موزعة كما يلى :

أ - ***الوحدات الصحية :*** حيث يوجد (٣) وحدات ، أحدهم مستشفى عام (بور فؤاد) ، والأخرى مستشفى تخصصى (مينا) ، والثالثة وحدة صحية، بالإضافة إلى (٧) مراكز صحية وتنظيم الأسرة والصحة المدرسية، وعدد(١٤) صيدلية .

---

(١) يمكن الرجوع إلى المزيد من التفاصيل : " حى بور فؤاد " ، العلاقات العامة، ومركز المعلومات ، عن عام ١٩٩٦ .

ب - ***الوحدات الشبابية والرياضية :*** حيث يوجد (١٧) وحدة موزعة بين ٣ مراكز شباب، و٢ ملعب مفتوح ، وصالة مغلقة واحدة، وإستاد رياضى، و(٩) أندية لها تأثير كبير فى حياة أهل الحى ، نظراً للاهتمام الواضح والملموس من شعب هذه المحافظة عموماً بكرة القدم وما يرتبط بها من ظاهرة التعصب الكروى. حيث أنه من المعروف اشتراك فريقين كرة قدم فى الدورى الممتاز من بين ١٤ فريقا ، وهذان الفريقان هما: فريق النادى المصرى، والثانى هو فريق نادى المريخ . وأن الحصول على رضى جماهير هذين الفريقين ، أحد المصادر الرئيسية لتأييد كبار المرشحين والشخصيات العامة فى الانتخابات المختلفة .

جـ - ***الوحدات الثقافية :*** يوجد ٦ وحدات ثقافية ، وهى بيت ثقافة حديقة الزهور، و(٣) أندية أطفال ، ومكتبة ثقافية واحدة بالعبور، علاوة على مركز إعلام بور فؤاد .

د - ***الوحدات الإعلامية :*** حيث يوجد (٦) صحف ومجلات محلية ، بالإضافة إلى مقر إذاعة القناة وتليفزيون القناة (الرابعة).

هـ - ***الخدمات الاتصالية :*** حيث يوجد سنترال واحد، (٤) مكاتب بريد، (٢) مكتب تلغراف/ تليفون. وهذه الشبكة الاتصالية تؤدى خدمات ملموسة للمواطنين، لدرجة أن عدد المنتظرين للتليفونات فى الحى يكون بسيطا .

و - ***الخدمات الأمنية :*** حيث يوجد (٤) وحدات أمنية، أولها قسم شرطة بور فؤاد، ونقطة شرطة ، ونقطة مرور ، ومكتب مرور، بالإضافة إلى ثلاث وحدات أخرى هى : سجل مدنى بور فؤاد، ومركز التعبئة، ومركز الدفاع المدنى والحريق .

ز - ***الخدمات السياحية والصيفية :*** حيث يوجد (١٦) كابينة تضم ٣٢ وحدة، كما يضم الحى " أربعة أسواق" هى : سوق بور فؤاد القديم - والسوق المركزى، وسوق العبور، وسوق الأمل .وجارى التخطيط لشاطئ بور فؤاد ليقام عليه مجموعة من المنشآت السياحية تضم منطقة خدمات مركزية على مساحة ١٠ أفدنه ، ومنطقة ترفيهية على ٨ أفدنه، ومساحة ٧,٥ فدان ، وتضم نادى ألعاب مائية ومطاعم وكافيتريا ومحلات تجارية وحديقة عامة وحديقة للأطفال، ومنطقة للفنادق حيث تشمل ٦ فنادق سياحية تقام على مساحات (٨-١٤) فدان.

ح - ***خدمات أخرى :*** حيث يوجد بالحى خدمات (للتموين والتجارة الداخلية)، شملت مكتب تموين بور فؤاد وعدد (٣) جمعيات تعاونية استهلاكية، كذلك توجد خدمات القوى العاملة، وتشمل مكتب القوى العاملة والتدريب ومكتب السلامة والصحة المهنية كما يضم الحى خدمات تابعة لوزارة العدل تتمثل فى محكمة الاستئناف ، ومكتب الخبراء ومكتب قضايا الدولة .

ومن خلال الاستعراض السابق لخريطة المؤسسات الحكومية والرسمية، التى تؤدى خدمات للمواطنين ، يتضح مدى إمكانية التأثير التى يمكن أن تمارسها هذه المؤسسات على المواطنين ، والتى يسعى ، دائماً وباستمرار، غالبية المرشحين لاستثمار إمكانيات هذه المؤسسات فى تعبئة المواطنين وكسب تأييدهم .

٤ - ***المؤسسات غير الحكومية فى الحى :***

وتنقسم هذه المؤسسات إلى نوعين ، **النوع الأول** يتمثل فى المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية ، **والثانى** ويتمثل فى المؤسسات غير الحكومية ذات الطابع السياسى. وكلا النوعان موجودان بالحى - محل الدراسة .

أ - مؤسسات اجتماعية غير حكومية :

وتتمثل هذه المؤسسات فى الجمعيات ذات الطابع الاجتماعى ، والمؤسسات الدينية .

* *بالنسبة للجمعيات ذات الطابع الاجتماعى:* يوجد بحى بور فؤاد، (١١) جمعية موزعة بين (٨) جمعيات لرعاية المجتمع ، (٣) جمعيات تنمية المجتمع ، بالإضافة إلى مركز تنظيم أسرة واحد، (١٢) دار حضانة، ومكتبة للطفل علاوة على(٥) جمعيات تقوم على رعاية الأمومة والطفولة، منها (٢) نادى نسائى، (٣) شغل للفتيات ، (١) جمعية للرائدات، وهذه الجمعيات لها دور كبير فى توطيد العلاقة بين المواطنين والسلطات الحكومية . فهى جسر التعبير عن بعض مطالب المواطنين ذات الطابع الاجتماعى، علاوة على القيام بالإسهام فى حل مشكلات المواطنين . ولذلك فإن هذه الجمعيات تلقى الدعم الملموس من المجالس المحلية السابقة فى مختلف دوراتها. والتى أسهمت فى وجودها أساساً وذلك بالموافقة عليها، بل ودعم رسالتها بالسعى نحو توفير الإمكانيات اللازمة من حيث الأراضى التى أنشئت عليها ، أو المساعدة فى إقامة المنشآت عليها ، من أجل تمكينها من القيام بوظائفها الاجتماعية فى خدمة المواطنين . ولذلك فإن كل المرشحين من مختلف الأحزاب يسعون دائماً إلى كسب تأييد أعضاء وقيادات هذه الجمعيات وخاصة المتعلقة بنشاط المرأة .

وفيما *يلى بيان بهذه الجمعيات :*

جدول (٢)

م	أسم الجمعية	العنــــوان	مجالات النشاط	أسم رئيس مجلس الإدارة
١	جمعية بور فؤاد للتنمية الحضرية	ش ٢٣ يوليو ببورفؤاد	دار حضانة- تعليم آلة كاتبة- فصول تقوية - مشغل - نادى موهوبين - تعليم كمبيوتر- أنشطة ترفيهية- رعاية مسنين- مكتبة عامة	أ.حسن الأشول
٢	الجمعية المصرية لحماية الأطفال	أرض الملاحات مساكن الحزب الوطنى - عمارة ١٣	رعاية طفولة وأمومة، وتنمية مجتمعات	أ.حامد محمد الشناوى
٣	جمعية الخدمات للعاملين بكلية الهندسة	مبنى كلية الهندسة ببورفؤاد	مساعدات اجتماعية لأعضاء الجمعية	أ.عنايات أبو زيد
٤	الجمعية العلمية الهندسية	مبنى كلية الهندسة	خدمات ثقافية وعلمية ودينية	أ.د. فاروق عبد القادر (عميد الكلية)
٥	جمعية ضباط الشرطة	نادى ضباط الشرطة	مساعدات اجتماعية لأعضاء الجمعية	لواء/ حسن جبريل
٦	جمعية تنمية المجتمع المحلى	فيلا ٨٢ شارع ١٨	تنمية المجتمعات المحلية	أ.محمد عبدالمنعم القماش
٧	الجمعية الخيرية الإسلامية	٥ ش الجمهورية/ فيلا	مساعدات اجتماعية ورعاية أسر	أ.محمد محمد السيد الكيلانى
٨	جمعية سيدات بورسعيد	عمارات الهيئة رقم ٢٧٠ شقة ٣	رعاية الأسرة- خدمات تنمية المجتمع المحلى	أ.حبيبة سحلب
٩	جمعية الطفولة السعيدة	شارع ٣٥/بلوك الصياد	رعاية الطفولة والأمومة	أ.علية حامد الشطوى
١٠	جمعية رعاية طلاب الجامعات والمعاهد العليا	شارع الشهداء والملاحة	مساعدات اجتماعية- خدمات ثقافية وعلمية ودينية	أ. محمد عبدالمنعم القماش
١١	جمعية بور فؤاد لرعاية الأسرة والطفولة	مساكن الحزب الوطنى، عمارة ٨٩	خدمات صحية للأسرة	أ.رتيبة واصل

ويكشف الجدول السابق عن ملاحظة هامة وجوهرية، وهي أن عددا من رؤساء مجالس إدارة هذه الجمعيات ، أما عضو مجلس الشعب (حامد الشناوي)، وأما عضو مجلس الشورى (حبيبة سحلب) ، فضلاً عن أن رئيس المجلس المحلي للمحافظة وأمين عام الحزب الوطني يرأس جمعيتين منهم وهو السيد/ محمد عبد المنعم القماش ، فضلاً عن أن باقي الرؤساء أما شخصيات عامة (د. فاروق عبدالقادر - عميد كلية الهندسة) الموجودة بالحي، وإما أعضاء مجالس محلية على مستويات مختلفة . ويمكن القول أن هذه الجمعيات تلعب دورها العام بإيجابية من خلال الشخصيات العامة التي تتولاها . حيث يستثمر هؤلاء هذه الجمعيات لصالحهم الانتخابي في مناسبات الانتخابات العامة، حيث يسهل التأثير على الأعداد بحكم وجود هذه الشخصيات في المواقع الأولى (مجلس إدارة الجمعية) ، ويتوقف الأمر أيضا على فعالية كل جمعية على حده .

* ***بالنسبة للمؤسسات الدينية :*** فإنه يوجد (٢٢) مسجداً، منهم (١٨) مسجداً أهلياً، (٤) مساجد حكومية وهذا يعني غلبة المساجد الأهلية حيث تمثل ٨٢% من إجمالي المساجد الموجودة . فضلاً عن وجود (٤) كنائس داخل الحي. ويقدم عدداً من هذه المساجد خدمات كبيرة للمواطنين ، بالإضافة إلى أن هناك كنيسة واحدة تقدم خدمات اجتماعية ملحوظة .

كذلك فإن هذه المؤسسات الدينية تمارس دوراً جماهيرياً واسعاً من خلال الخدمات التي تقدمها للمواطنين . ومن خلال التأثير على الناس بتعبئتهم لبناء العديد من المساجد واستكمال الأخرى ، وتحسين ما هو قائم وقد لوحظ وجود مسجد كبير في كل مربع سكني بالحي، وفي مواقع ملحوظة، وتتسم بضخامة حجمها .

كما ترتبط تأثير هذه المؤسسات من خلال الجمعيات الإسلامية التـــى تسهم فى تقديم خدمات للمواطنين بصورة ملموسة. ومن أبرز هذه الجمعيات، جمعية بور فؤاد الإسلامية، والتى تضم نحو (١٢٠٠٠) عضوا تقريباً ، وتقدم خدمات عديدة منها رعاية أحد المساجد الكبرى، وعيادة شـــاملة ، ورعايـــة اجتماعية للمواطنين ، والإسهام فى دفن الموتى، ولديها صندوق زكاة . ويقدم إلى مجلس إدارة منتخب، وتوجهها الدينى يتسم بـــالاعتدال . كمـــا أن هـــذه الجمعية على علاقة طيبة بكافة الأحزاب السياســـية، وخصوصـــاً الحـــزب الوطنى الذى له عدد من أعضاء مجلس إداراتها .

وبمقارنة حجم المؤسسات الدينية فى حى بور فؤاد، بنظيرتـــها فـــى الأحياء الأخرى، يتضح أن نسبة عدد الكنائس فى بور فؤاد تمثل ٢٥% مـــن إجمالى ما هو موجود فى الأحياء الست جميعاً (٢٠ كنيسة) ، وهـــى نسـبة متوازنة، بينما تمثل نسبة عدد المساجد فى بور فؤاد (٢٢ مسجداً) ، نحـو٨% فقط (تقريبا) ، من إجمالى عدد مساجد المحافظة كلها والبالغة (٢٨٩) مسجداً، وهى نسبة غير متوازنة على الإطلاق . ورغم ذلك فإن تأثير مســـاجد بـــور فؤاد يكاد يكون ملموساً ، دون أن يكون بين القائمين عليها، ما يميلون إلـــى الأفكار غير المعتدلة . وهذا يؤكد قوة الفكر الدينى المعتدل.

ب - *مؤسسات سياسية غير حكومية :*

حيث يوجد ثلاثة أحزاب سياسية فى الحى ، هى : الحزب الوطنـــى ، وحزب الأحرار، وحزب الوفد ، ولها مقرات رسمية مستقلة داخل حى بـــور فؤاد. ولا يوجد مقرات لأى أحزاب أخرى داخل الحى، بينما يوجد أعضـــاء ينتمون لأحزاب التجمع ، والناصرى ، والعمل الموجودة فى داخل الأحيـــاء الأخرى ببورسعيد . وهؤلاء الأعضاء المنتمون للأحزاب غير الممثلـــة فـــى

بور فؤاد ، يمارسون نشاطهم السياسى سواء داخل بور فؤاد عندما تجرى الانتخابات العامة، أو داخل بورسعيد (الأحياء الأخرى) .

ومما يزيد حدة المنافسة بين هذه الأحزاب الثلاث، أن الذى يقوم عليها ممن لهم دعم أسرى، بها وينتمون إلى أسر كبيرة داخل بور فؤاد ولهم عمق عائلى وروابط قرابية بالأحياء الأخرى داخل محافظة بورسعيد. فمثلاً فإن أمين حزب الأحرار فى بور فؤاد هو (عادل عبدالغنى محمود المصرى الشهير بعادل المصرى ، وهو مهندس حر) ومن الأسر المتميزة داخل الحى، وكان مرشحاً ضمن الانتخابات المحلية. كذلك فإن القائمين على حزب الوفد فى بور فؤاد وكانوا من بين المرشحين كمستقلين ، من الأسر الكبيرة أيضاً مثل أسرة الشاعر، وحماد، وغيرهم. كما أن قيادات الحزب الوطنى أيضاً من الأسر الكبيرة فى بور فؤاد والكثيرين منهم له روابط عائلية وشبكة تفاعلات مع أحياء بور سعيد الأخرى .

أما عن النقابات فى بور فؤاد ، فإنه لا توجد مقرات لنقابات مهنية ، كالأطباء ، أو المهندسين ، أو التجاريين ، أو غيرهم . فجميع هذه النقابات الفرعية موجودة فى الأحياء الأخرى داخل المحافظة إلا أن اللجان النقابية ، خاصة التى تضم عمالاً وموظفين ، فإنها تقع داخل مواقع العمل بالشركات المختلفة داخل بور فؤاد ، وغالبيتها ينتمى إلى هيئة قناة السويس. وهذه المواقع تتعرض للمنافسة من كافة المرشحين ، بالزيارة والسعى نحو كسب رضا وتأييد أعضاء هذه اللجان النقابية ، لمعاونتهم على النجاح فى الانتخابات من ناحية ، ومن ناحية أخرى حيث يبذل المرشحون قصارى جهدهم فى تبنى مصالح هؤلاء والتعبير عنها، وتنفيذ ما يمكن فيما لو نجح المرشحون .

٥ - *الخريطة الانتخابية للحى :*

بحكم اتساع الحى وامتداداته العمرانية ، فإن عدد الناخبين المسجلين فى السجلات والذين تمت دعوتهم للإرهاب ، بلغ نحو (١٦٥١٠) ناخبا . وهؤلاء الناخبون موزعين على (٣٠) لجنة انتخابية .ويتوزع هذا العدد بين إناث وقد بلغت نسبتهم ٤٢% من إجمالى الناخبين ، موزعين على (١٢) لجنة تتسم بتركزها فى مكان واحد ومتقارب اللجان. بينما يبلغ نسبة الرجال والشباب (الذكور) ٥٨% من إجمالى عدد الناخبين موزعين على (١٨) لجنة انتخابية .

ومن ثم يتضح مدى ثقل التصويت النسائى، ومع ذلك لم يكن من بين المرشحين على مستوى الحى، أو ممثلى الحى بالمحافظة ، سوى مرشحه واحدة هى : (بدرية ياقوت إبراهيم) ومدرجة ضمن قائمة الحزب الوطنى على مستوى مجلس محلى حى بور فؤاد ، كما يكشف بوضوح مدى تأثير أصوات الإناث سلبا عند اختفاء الرقابة، وإيجابا لصالح الحزب الحاكم عند عدم وجود رقابة انتخابية من الأحزاب المتنافسة، وذلك كما سيلى شرحه فيما بعد .

ثانيا : خريطة المرشحين فى حى بور فؤاد :

قبل أن نستعرض خريطة تحليلية للمرشحين فى حى بور فؤاد سواء على مستوى محلى الحى ، أو على مستوى محلى المحافظة بالنسبة لعام ١٩٩٧ ، فإنه من الضرورى التعرض للتوجهات العامة التى اتسمت بها المجالس المحلية السابقة وخاصة على مستوى مجلس محلى الحى منذ عام ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٦ وذلك على النحو التالى :

١ - *توزيع أعضاء المجلس المحلى ببور فؤاد (حسب المؤهل) :*

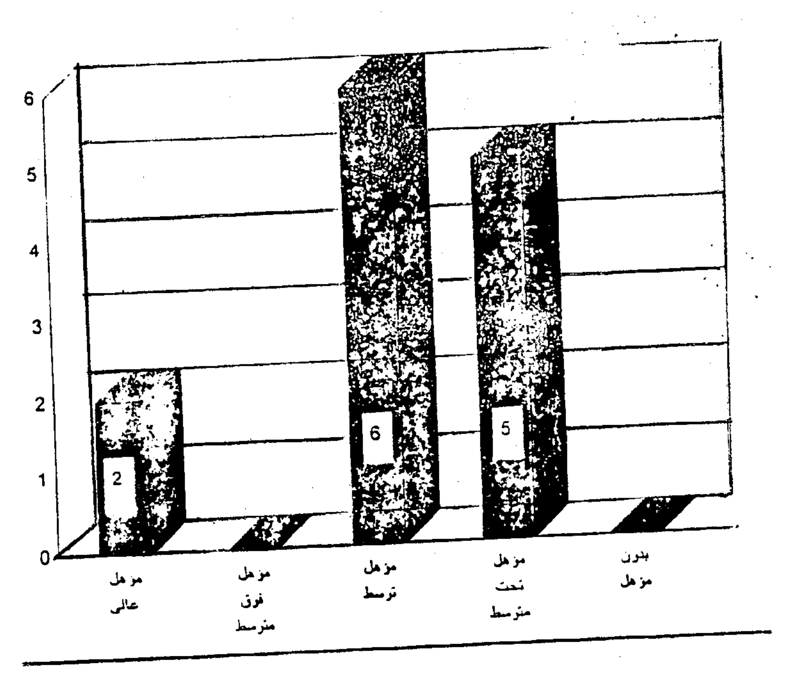
حيث يتبين من إستعراض الجداول والأشكال المبينة عن الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٦، ما يلى :

* أن الحاصلين على المؤهل العالى والمتوسط يحتلون أكثر من ٦٠% فى مجلس (١٩٧٩-١٩٨٣) ، بينما تزداد نسبة هؤلاء فى المجلس التالى (١٩٨٤-١٩٨٨) ،إلى ٨٧,٥%، وحوالى ٨٥% فى المجلس الثالث (١٩٨٨-١٩٩٢) ، ونفس النسبة (٨٥%) بالنسبة للمجلس الرابع (١٩٩٢-١٩٩٦) . وهذا يشير إلى الإتجاه نحو الإرتفاع بمستوى المشاركين فى صنع السياسة المحلية .
* لوحظ تراجع حجم الحاصلين على مؤهلات تحت المتوسط / وبدون مؤهل (الذى لا يتجاوز شخص واحد) ، من ٤٠% فى مجلس (١٩٧٩-١٩٨٣) إلى ١٢,٥% فى مجلس (٨٤-١٩٨٨) ، ثم زادت النسبة إلى ١٥% بما يعادل زيادة شخص واحد فى المجالس التالية (٨٨-١٩٩٣) ، (١٩٩٢-١٩٩٦). وهذا يعكس ضعف وجود هذه الشريحة فى العمل العام، بل إن هذا يتسق مع الإرتفاع العام فى المستوى التعليمى داخل الحى .

جــدول (٤)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد حسب المؤهل من عام ٧٩ حتى عام ٨٣

مؤهل عالى	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل تحت المتوسط	بدون مؤهل	الإجمالى
٢	-	٦	٥	-	١٣



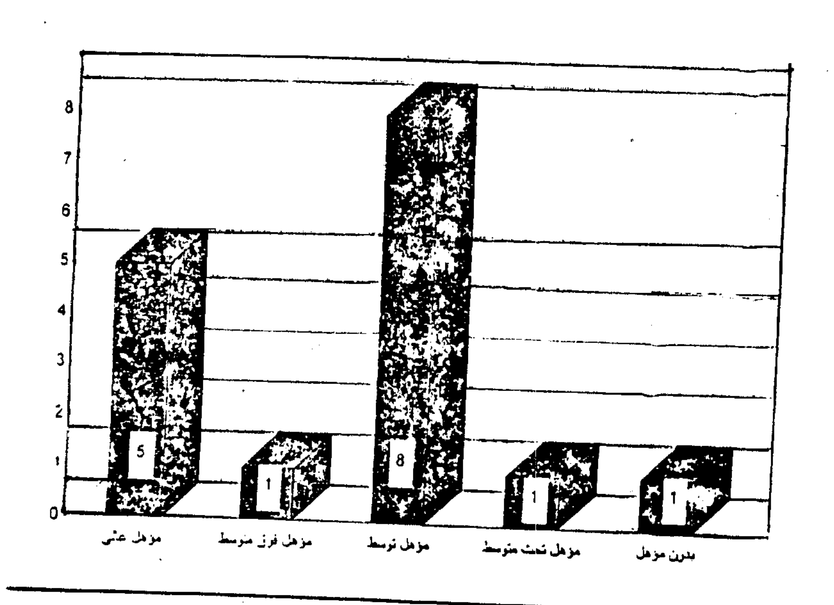
محافظة بور سعيد، حى بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلى.

جـــدول (٥)

توزيع أعضاء المجلس الشعبى المحلى ببور فؤاد

حسب المؤهل من عام ٨٤ حتى عام ٨٨

مؤهل عالى	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل تحت المتوسط	بدون مؤهل	الإجمالى
٥	١	٨	١	١	١٦



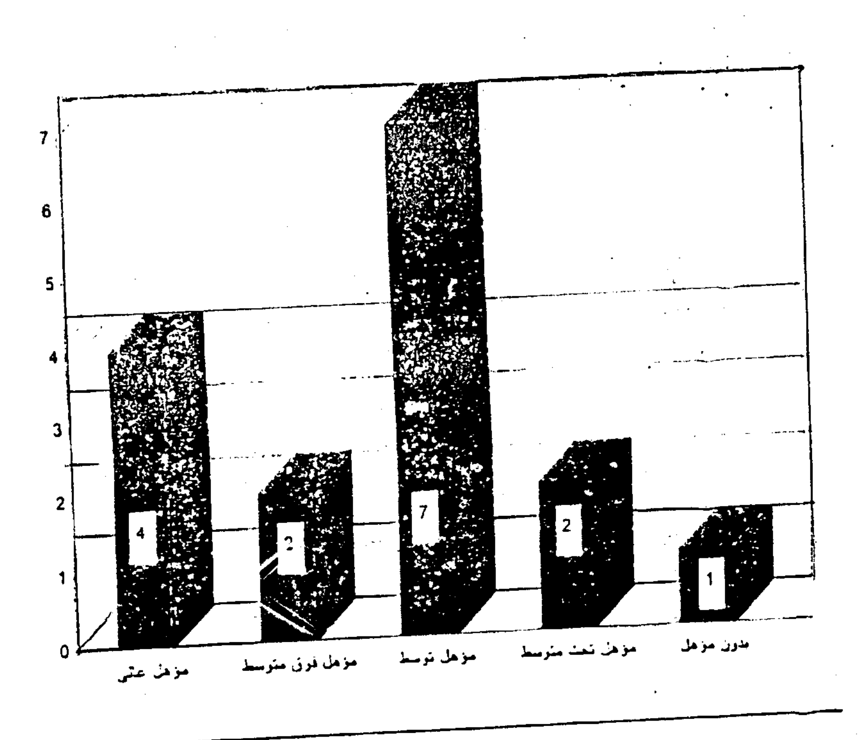
محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جـــدول (٦)

توزيع أعضاء المجلس الشعبى المحلى ببور فؤاد

حسب المؤهل من عام ٨٨ حتى عام ٩٣

مؤهل عالى	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل تحت المتوسط	بدون مؤهل	الإجمالى
٤	٢	٧	٢	١	١٦

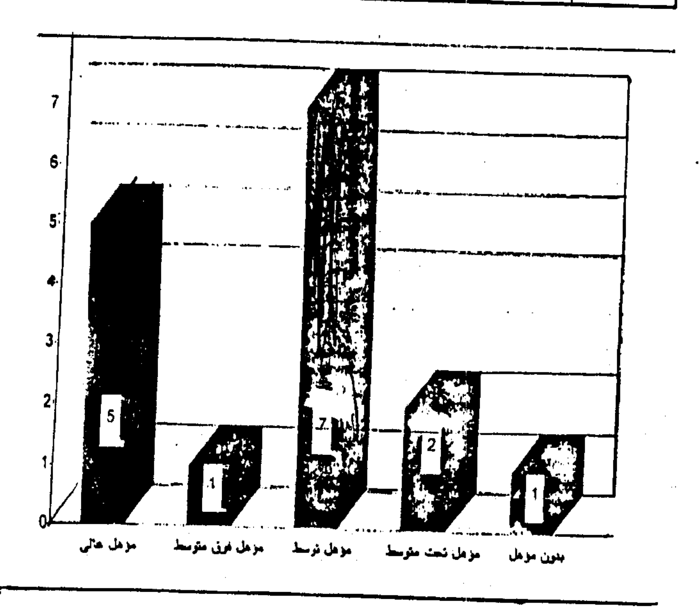


محافظة بور سعيد، حى بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلى.

جدول (٧)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد
حسب المؤهل من عام ٨٨ حتى عام ٩٣

مؤهل عالى	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل تحت المتوسط	بدون مؤهل	الإجمالى
٥	١	٧	٣	١	١٦



محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

٢ - ***توزيع أعضاء المجلس المحلى ببور فؤاد (حسب السن) :***

توضح الأشكال والجداول التالية للمجالس المحلية المختلفة عن الفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٩٦ - ما يلى :

أ - أن الأعضاء الذين يقعون فى الفترة العمرية بين (٢٥ سنة - الحد الأدنى لعضوية هذه المجالس : ٤٥ سنة) بالنسبة لمجلس (٧٩-١٩٨٣) ، يشكلون غالبية تقترب من ٦٢% من إجمالى عند الأعضاء بينما من هم فوق ٤٥ سنة وحتى ٦٥ سنة فإنهم يمثلون النسبة الباقية وهى ٣٨% .

ب - أن عدد الأعضاء بين (٢٥-٤٥ سنة) ، بالنسبة لمجلس ٨٤-١٩٨٨، قد تراجعت نسبتهم إلى ٥٠% (٨ أعضاء من إجمالى ١٦ عضواً) . وبقية النسبة للأعضاء فوق ٥٤ سنة وحتى ٦٥ سنة .

جـ - تراجعت مرة أخرى نسبة الأعضاء بين ٢٥- ٤٥ سنة ، بالنسبة لمجلس(٨٨-١٩٩٢)، حيث بلغت نحو ٤٤% من إجمالى أعضاء المجلس، أما بقية النسبة والتى بلغت ٦٥%، فقد خصصت للأعضاء فوق ٤٥ سنة وحتى ٦٥ سنة .

د - استمرت النسبة السابقة المخصصة للأعضاء بين ٢٥-٤٥ سنة، بالنسبة لمجلس محلى (٩٢-١٩٩٦) ، وهى ٤٤% ، بينما بقية الأعضاء ما فوق ٥٤ سنة وحتى ٦٥ سنة، فقد بلغت نسبتهم ٥٦% .

ويتضح من الملاحظات الأولوية السابقة أن مؤشر السن بالنسبة للأعضاء الممثلين فى المجالس المحلية ، من المؤشرات الهامة التى تعكس مدى الحرص على إعطاء الفرصة للوجوه الشابة ، ولكن الواقع قد أفرز نسبة

تحت ٥٠% لمن هم دون الـ ٤٥ سنة . وهى نسبة فى تقديرنا، تتسم بالتواضع خصوصاً على مستوى الأحياء ، التى من المفترض أن يكون لتمثيل الشباب فيها النسبة الغالبة. وقد يرجع ذلك فى أحد التحليلات إلى عدم حمس الشباب لعضوية هذه المجالس ، لإنشغالهم بحياتهم الخاصة بدرجة أكبر[1].

---

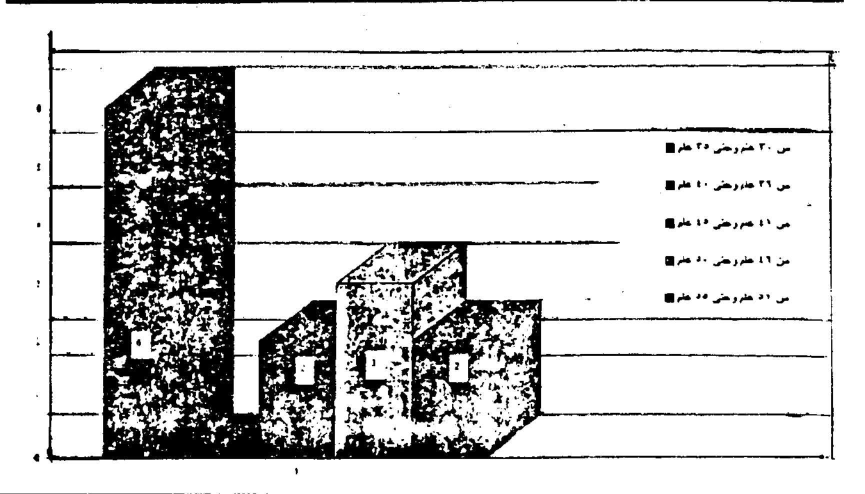
(١) يمكن الرجوع إلى حديث كمال الشاذلى (أمين عام التنظيم للحزب الوطنى)، مجلة المصور ، ١٩٩٧/٢/٢٨، ص ٣٠: ٣٣ حيث ناقش قضية دور الشباب وعلاقتهم بهذه المجالس.

جدول (٨)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد

حسب السن من عام ٧٩ حتى عام ٨٣

من ٣٠ عام وحتى ٣٥ عام	من ٣٦ عام وحتى ٤٠ عام	من ٤١ عام وحتى ٤٥ عام	من ٤٦ عام وحتى ٥٠ عام	من ٥١ عام وحتى ٥٥ عام	الاجمالي
٦	-	٢	٣	٢	١٣



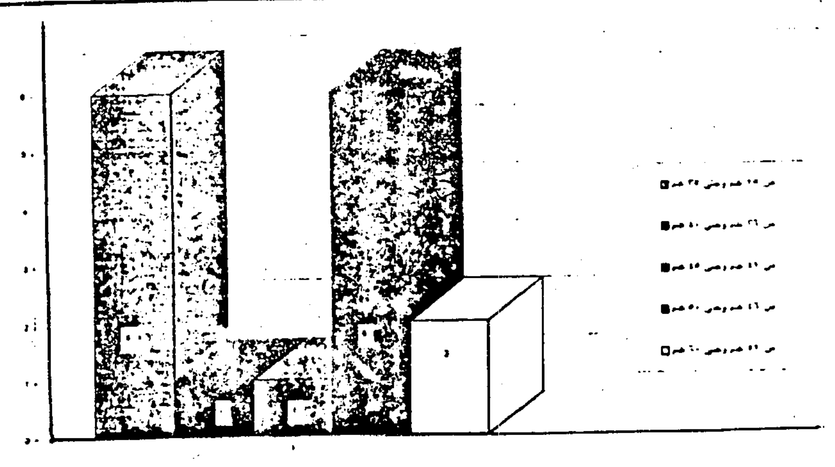
محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (٩)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد

حسب السن من عام ٨٤ حتى عام ٨٨

من ٢٥ عام وحتى ٣٥ عام	من ٣٦ عام وحتى ٤٠ عام	من ٤١ عام وحتى ٤٥ عام	من ٤٦ عام وحتى ٥٠ عام	من ٥١ عام وحتى ٦٠ عام	الاجمالي
٦	١	١	٦	٢	١٦



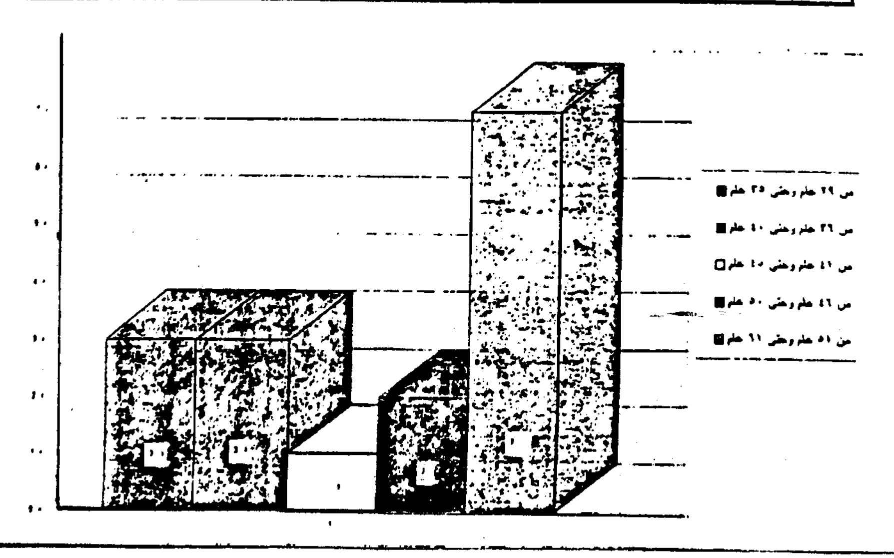
محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (١٠)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد

حسب السن من عام ٨٨ حتى عام ٩٣

من ٢٩ عام وحتى ٣٥ عام	من ٣٦ عام وحتى ٤٠ عام	من ٤١ عام وحتى ٤٥ عام	من ٤٦ عام وحتى ٥٠ عام	من ٥١ عام وحتى ٦١ عام	الاجمالي
٣	٣	١	٢	٧	١٦



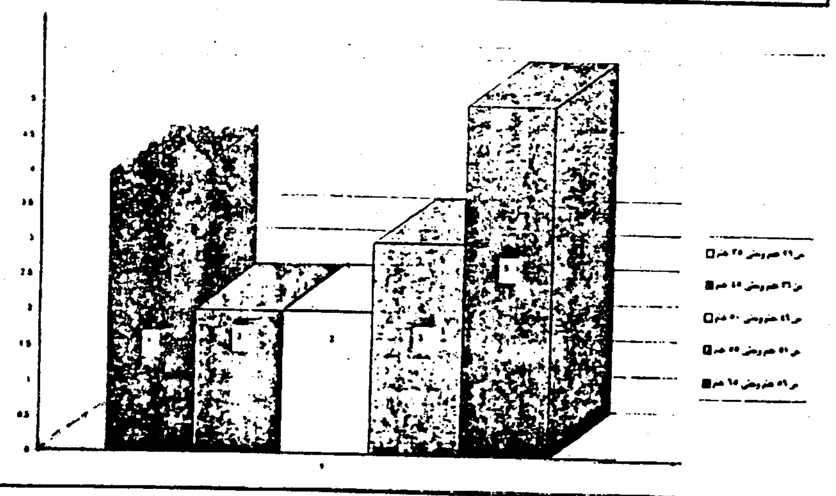
محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (١١)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد

حسب السن من عام ٩٣ حتى عام ٩٦

من ٢٩ عام وحتى ٣٥ عام	من ٣٦ عام وحتى ٤٥ عام	من ٤٦ عام وحتى ٥٠ عام	من ٥١ عام وحتى ٥٥ عام	من ٥٦ عام وحتى ٦٥ عام	الاجمالي
٤	٣	٣	٢	٥	١٦



محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

٣ - ***توزيع أعضاء المجلس المحلى ببور فؤاد (حسب جهة العمل) :***

من واقع الجداول المرفقة والأشكال المبينة ، للمجلس المحلى لحـــى بور فؤاد عن الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٦، تتضح ملاحظة جوهرية وهـــى: أن أعضاء المجلس المحلى ببور فؤاد ، خلال دوراته المختلفة ، وطبقاً لمؤشـــر جهة العمل التى يعملون بها، يقومون بعمل وظيفى حكومـــى ورســـمى فـــى جهات مختلفة بحى بور فؤاد ومحافظة بورسعيد ، والشركات التابعـــة لهيئـــة قناة السويس ، وبعض الهيئات والمديريات المختلفة ، أو أحـــد البنـــوك ، أو إحدى المستشفيات ببور فؤاد. وذلك بإستثناء سيدة واحدة على المعاش طـــوال الفترة من ١٩٧٩- وحتى ١٩٩٦، وهى بالتالى كانت تتبع إحـــدى الجـــهات الحكومية .

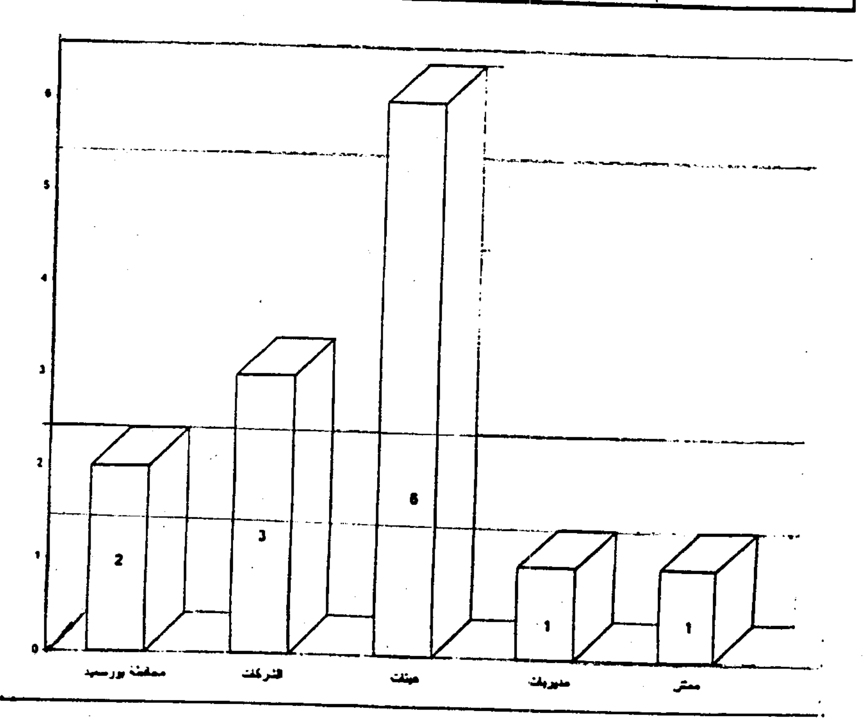
وإذا استثنينا أحد الأعضاء الذى كان عضـــواً فـــى مجلـــس محلـــى (١٩٩٢-١٩٩٦). حيث كان يعمل فى أحد البنوك الإستثمارية وهـــو بنـــك " المصرف العربى الدولى ببورسعيد، فإن الجميع وعلى مدار الفترة الماضيـــة يرتبطون بوظائف حكومية غير إستثمارية . كما لم يتضح وجود أى شـــخص يعمل فى القطاع الخاص، أو فى الأعمال الحرة. وقد يكشف ذلك عن الطبيعة الإجتماعية والطبقية التى سبق أن أشرنا إليها . وهى غلبة الطـــابع الوظيفـــى لسكان الحى، على النشاطات الإقتصادية الأخرى . وقد إنعكس هذا بالتـــالى على تكوين المجالس المحلية حتى عام ١٩٩٦ .

جدول (١٢)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد

حسب جهة العمل من عام ٧٩ حتى عام ٨٣

محافظة بور سعيد	الشركات	هيئات	مديريات	معاش
٢	٣	٦	١	١



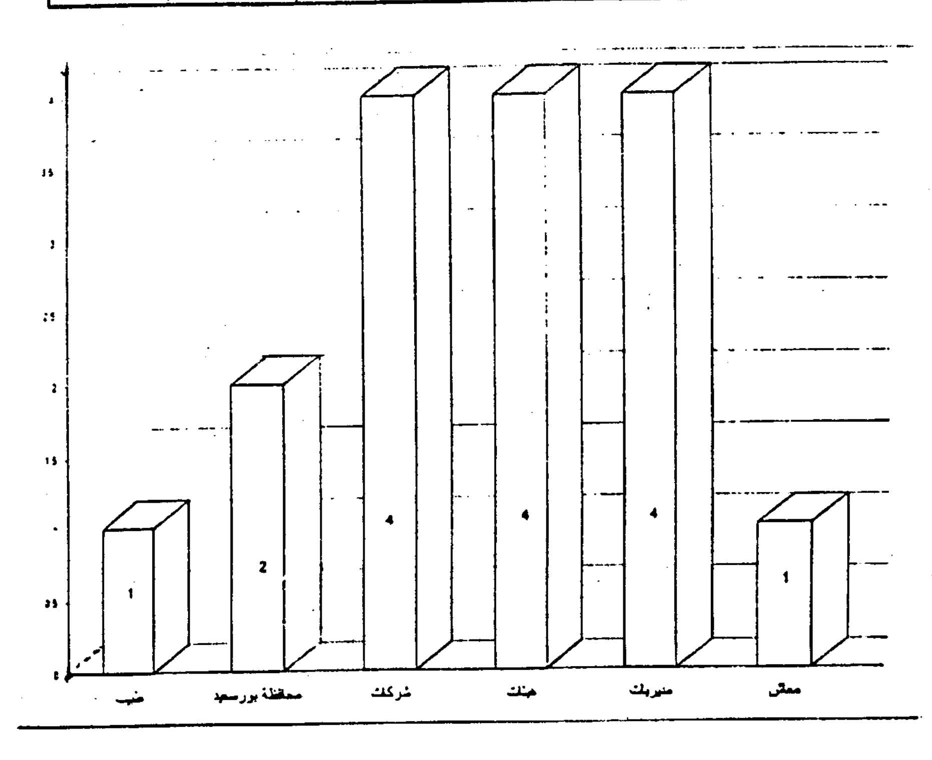
محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (١٣)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلى ببور فؤاد

حسب جهة العمل من عام ٨٤ حتى عام ٨٨

طبيب	محافظة بور سعيد	هيئات	شركات	مديريات	معاش
١	٢	٤	٤٠	٤	١



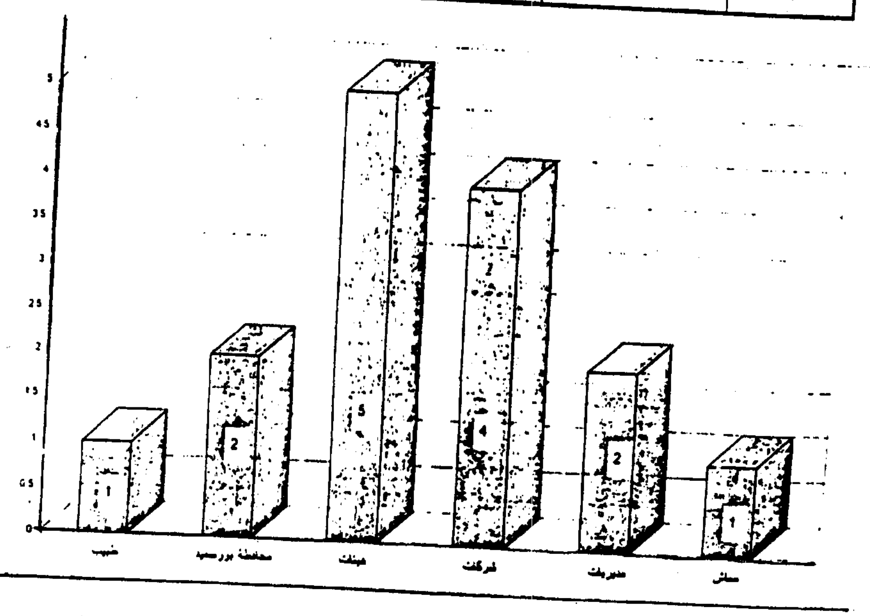
محافظة بور سعيد، حى بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلى.

جدول (١٤)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد

حسب جهة العمل من عام ٨٨ حتى عام ٩٣

طبيب	محافظة بور سعيد	هيئات	شركات	مديريات	معاش
١	٢	٥	٤	٢	١



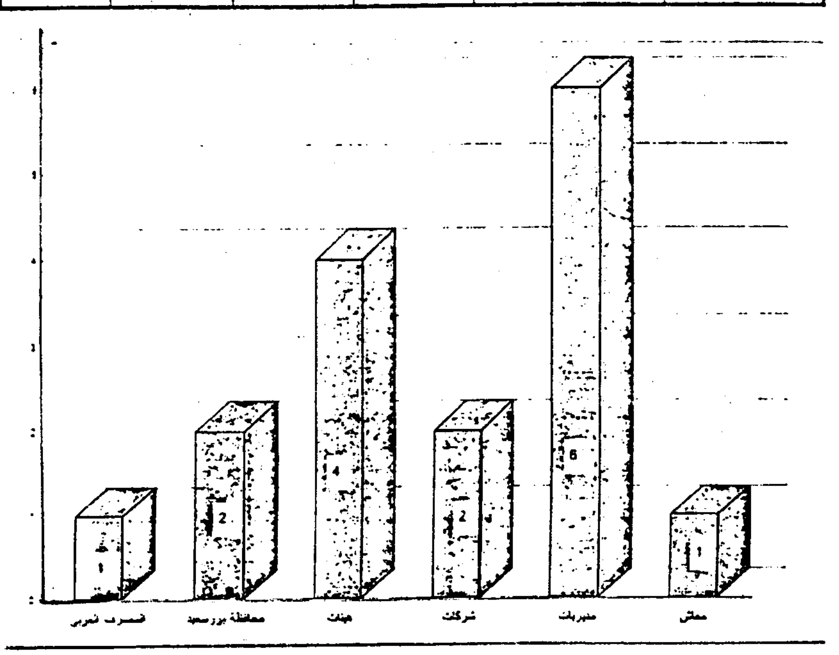
محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (١٥)

توزيع أعضاء المجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد

حسب جهة العمل من عام ٩٣ وحتى عام ٩٦

المصرف العربي	محافظة بور سعيد	هيئات	شركات	مديريات	معاش
١	٢	٤	٢	٦	١



محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

٤ - درجة تجديد أعضاء المجلس المحلى لبور فؤاد (٧٩-١٩٩٦) :

من واقع تحليل تكوين المجالس المحلية لبـــور فــؤاد مـــن ١٩٧٩-١٩٩٦. للتعرف على مدى إستمرارية بعض الأعضاء. ومدى تغييرهم حتـــى آخر مجلس محلى قبل الإنتخابات الأخيرة ، اتضح ما يلى :

أ - أن عدد الأعضاء الذين تكررت عضويتهم طوال المجالس الأربعــــة السابقة وبدون إنقطاع ، هو شخص واحد وهى سيدة بدأت مشـــاركتها فى أول مجلس عام ١٩٧٩. وكان عمرها ٥٢ سنة ولازالت مستمرة حتى الآن .

ب - أن عدد الأعضاء الذين إستمروا ثلاث مـــرات قـــد بلـــغ (٩) تســـع أعضاء.

ج - أن عدد الأعضاء الذين إستمروا مرتين قد بلغ (٩) تسع أعضاء .

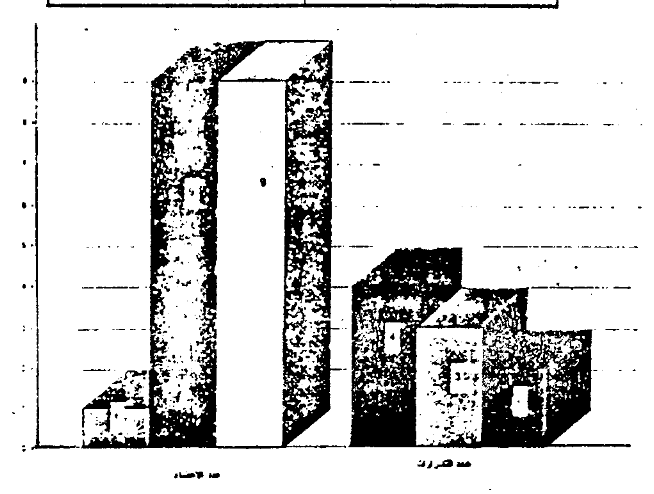
د - أن نسبة الإستمرارية (دون تغيير) قد وصلت إلى حوالى ٨٣%، بينما بلغت نسبة التجديد فى الأعضاء ١٧% فقط . وهى نسبة متواضعــــة للغاية .

كما يلاحظ أن النسبة الغالبة من الأعضاء الذين أستمرت عضويتـــهم طوال المجالس السابقة ، ينتمون إلى أسر كبيرة داخل بـــور فـــؤاد، تتسـم بالإستقرار ، وتحرص دائما على تواجدها داخل هذه المجالس. ومن هـــؤلاء أسرة توما، وغزال، والجمل ، وجلال، والفطايرى ، والشناوى (قريب عضـــو شعب عن الدائرة) ، والكيكى ، والزينـــــى ، والمصـــرى .وموضـــح بيـــان بتكرارات هؤلاء الأعضاء ، وأسمائهم والدورات التى عملوا فيها كأعضـــــاء مجالس محلية طوال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٦ .

جدول (١٦)

مقارنة بين عدد أعضاء المجلس الشعبي المحلى وعدد مرات تكرار انتخابهم في دورات الانعقاد من عا ٧٩ وحتى عام ٩٦

عدد الأعضاء	عدد التكرارات
١	٤
٩	٣
٩	٢



محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (١٧)

أسماء أعضاء المجلس الشعبي المحلي بحي بور فؤاد

الذين تكرر انتخابهم في دورات الانعقاد من عام ٧٩ وحتى عام ٩٦

م	الاســـــم	تكرار الدورات	دور الانعقاد
١.	بدرية ياقوت إبراهيم	٤	٧٩-٨٣، ٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢، ٩٢-٩٦
٢.	محمد السيد توما	٣	٧٩-٨٣، ٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
٣.	ممدوح محمد حسين	٣	٧٩-٨٣، ٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
٤.	زكريا غزال	٣	٧٩-٨٣، ٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
٥.	السيد رمضان الجمل	٣	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢، ٩٢-٩٦
٦.	عاطف السعيد جلال	٣	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢، ٩٢-٩٦
٧.	عزيزه سعيد شنوده	٣	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢، ٩٢-٩٦
٨.	إبراهيم عبد الراضي	٣	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢، ٩٢-٩٦
٩.	السيد جابر جمعه علي	٣	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢، ٩٢-٩٦
١٠.	علي محمد الفاطيري	٣	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢، ٩٢-٩٦
١١.	السيد أحمد الشناوي	٢	٧٩-٨٣، ٩٢-٩٦
١٢.	مسعد عبد الحافظ	٢	٧٩-٨٣، ٨٨-٩٢
١٣.	سمير علي الكبكي	٢	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
١٤.	د. عبد الحميد يوسف	٢	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
١٥.	محمد عبد الفتاح الزيني	٢	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
١٦.	السيد عرفه عطيه	٣	٨٤-٨٨، ٩٢-٩٦
١٧.	يسري حسن أبو علي	٢	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
١٨.	ممدوح محمد حسين	٢	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢
١٩.	أبو المعاطي المصري	٢	٨٤-٨٨، ٨٨-٩٢

محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.



٥ - ***تحليل خريطة المرشحين للمجلس المحلى ببورفــؤاد للـدورة (١٩٩٧-٢٠٠١) :***

بلغ عدد المرشحين لإنتخابات مجلس محلى بور فــؤاد عــدد (٣٦) شخصاً وقد تنافس هؤلاء على (١٨) مقعداً، بعد زيـادة مقعديـن للمجلـس المحلى، حيث كان عدد أعضاء المجلس فى الدورة السابقة (١٦) عضـواً . وبتحليل هؤلاء المرشحين أتضح ما يلى :

أ - ***مؤشر السن :*** حيث بلغ عدد المرشحين تحت سـن ٤٥ سـنة ، (٢٥) شخصاً، مقابل (١١) شخص فوق سن الـ ٤٥ سـنة . وهـى نسبة كبيرة وتوضح مدى اقبال الشباب علـى المشـاركة بالترشـيح للمناصب العامة على مستوى المحليات .

ب - ***مؤشر المهنة :*** فقد توزع المرشحون بين عدة فئات .

الأولى : ما يتعلق بالعمل فى الجهات الحكومية، وبلـغ عددهـم ٢٨ مرشحا.

الثانيـة : تتعلق بالعمل فى جهات استثمارية (البنك العربى الدولـى وبلغ عددهم (١) شخص واحد .

الثالثـة : تتعلق بفئات تعمل عملاً حراً ، وبلغ عددهم (٤) أربعـة أشخاص، وقد رشح الحزب الوطنى ، ثلاثة منهم لأول مرة منذ عام ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٦ .

الرابعة: تظهر من بين المرشحين فئة " من لا يعمل نهائيا "، حيـث أشادت المعلومات إلى حصـول أحـد المرشـحين علـى بكالوريوس خدمة اجتماعية ، ويبلغ مـن السـن (٣٢) عاماً.وهو ما يعكس أما أنه يعمل عملاً خاصاً،أو عملاً حـراً حتى ولو كان بصفة مؤقتة.

الخامسة: كان من بين المرشحين،شخصان على المعاشِ ، إحداهما سيدة بلغت فى مايو الماضى (٧٠) عاماً ومستمرة فى عضويتها بالمجلس المحلى منذ عام ١٩٧٩بدون انقطاع .

ولو أعدنا صياغة هذا المؤشر ، فان اللافت للنظر ظهور فئة "مرشحون من الأعمال الحرة " ، وكذا فئة " لا يعمل " ، وعددهم (٥) أشخاص نجح منهم (٣) ثلاثة كانوا مرشحين على قائمة الحزب الوطنى .

جـ *الانتماء الحزبى والسياسى :* حيث توزع الانتماء الحزبى للمرشحين كما يلى :

** *الحزب الوطنى :* ١٨ مرشحا يمثلون قائمة كاملة ، تعادل ٥٠% من إجمالى المرشحين البالغ (٣٦) شخصا. ويذكر فى هذا الصدد أن هذه المجموعة ضمت مرشحا من ألمنتمين لحزب الوفد هو (خالد عزيز) ، وهو الذى كان يضطلع بأعباء مقر الحزب ببور فؤاد واعتبر رجال الحزب الوطنى أن اختيار هذا البديل ضربة لحزب الوفد، ودعماً للوطنى(١).

** *حزب الأحرار :* بلغ عدد المرشحين عنه (٣) أشخاص.

** *فئة المستقلين مع الانتماء للحزب الوطنى :* بلغ عددهم (٧) أشخاص، وهم يمثلون الأشخاص الذين كانوا يتوقعون ادراجهم ضمن ترشيحات الحزب الوطنى الرسمية، إلا أنه لم تتحقق توقعاتهم ، فتقدموا بترشيح أنفسهم .

---

(١) حوار مع د. محمد العايدى (المرشح عن الحزب الوطنى للمحافظة عن بورفؤاد)، يوم ١٩٩٧/٤/٥.

** ***فئة المستقلين الذين لاينتمون إلى أى حزب :*** وقد بلغ عددهم (٨) ثمانية أشخاص . تنازل أحدهم ليصبح العدد (٧) أشخاص .
وبضم المرشحين عن حزب الأحرار مع فئة المستقلين ، لأصبح عددهم ١١ شخصاً مقابل (٢٥) شخصا مرشحون رسميا عن الحزب الوطنى ، أو تحت فئة مستقل ولكنه ينتمى أساسا للحزب ، ولذلك فأن المرشحين من غير الحزب كانوا يمثلون نسبة نحو ٣٠% من اجمالى عدد المرشحين ، مقابل ٧٠% للمرشحين عن الحزب الوطنى . ويعكس هذا ضعف المنافسة الحزبية بين المرشحين ، حيث اتخذت المنافسة شأنها شأن الانتخابات الأخرى ، طابع المنافسة الشخصية أكثر من المنافسة الحزبية حول برامج وأفكار .

د - ***صفة المرشحين :*** توزع المرشحون بين فئتى العمال والفئات وبلغ عدد المرشحين من العمال (٢١) شخصا ، مقابل (١٥) شخصا يحملون صفة الفئات. وقد ضمت قائمة الحزب الوطنى ١٨ شخصاً مرشحاً، موزعين بالنصف تماما بين الفئتين(٩ عمال + ٩ فئات) .

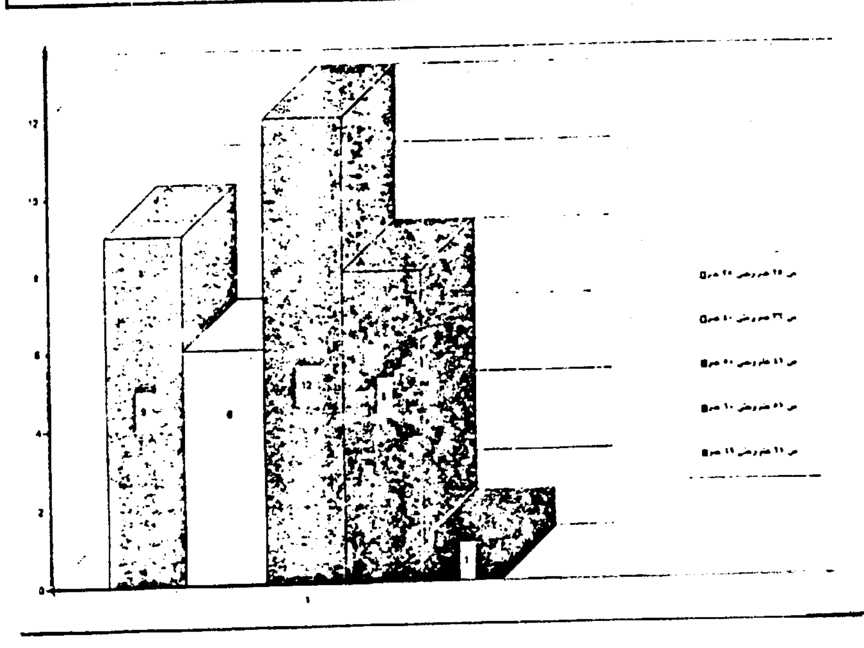
هـ - ***نوع المرشحين وديانتهم :*** لم تضم قائمة المرشحين البالغ عددهم (٣٦) شخصاً، سوى سيدة واحدة بلغت من العمر (٧٠) عاماً . وسبق أن أشرنا إلى استمرار وجودها كعضو للمجلس منذ عام ١٩٧٩. وهذه نسبة متواضعة. حيث لا وجود للمرأة كمرشحة على عكس النشاط الملموس للمرأة فى الجمعيات الخيرية غير الحكومية، كما أن كافة المرشحين ينتمون إلى الديانة الإسلامية . ولم يدرج أى شخص ينتمى لديانة أخرى .

و - ***الحالة التعليمية للمرشحين :*** حيث بلغ عدد الحاصلين على مؤهـلات عليا(١٥) شخصا مقابل (٢١) شـــخصا حصلــوا علـــى مؤهـــلات متوسطة وما دونها. وهو مـــا يؤكــد إرتفـــاع المســـتوى التعليمـــى للمرشحين .

جدول (١٨)

توزيع المرشحين للمجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد حسب السن لدورة الانعقاد ١٩٩٧ - ٢٠٠١

من٢٥ عام وحتى ٣٥ عام	من ٣٦ عام وحتى ٤٠ عام	من ٤١ عام وحتى ٥٠ عام	من ٥١ عام وحتى ٦٠ عام	من ٦١ عام حتى ٦٦ عام	الاجمالي
٩	٦	١٢	٨	١	٣٦

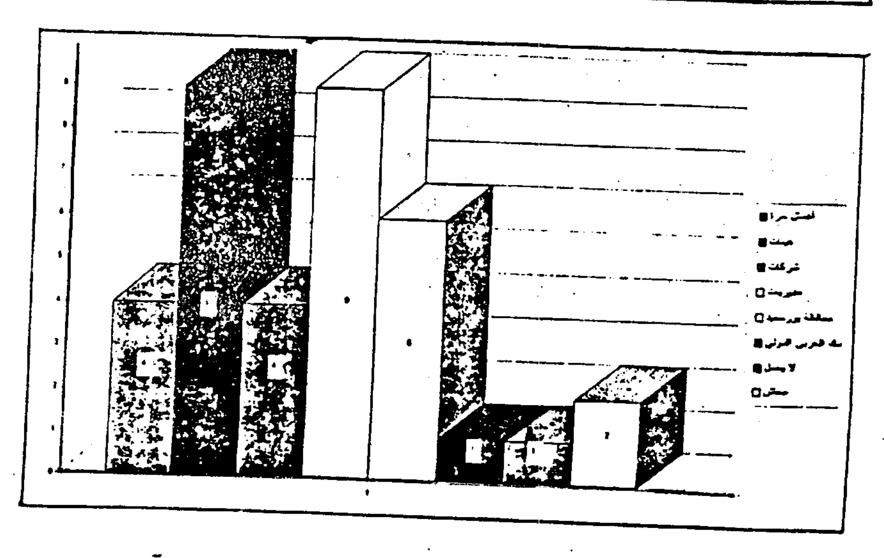


محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (١٩)

توزيع المرشحين للمجلس الشعبي المحلي ببور فؤاد حسب المهنة لدورة الانعقاد (١٩٩٧ - ٢٠٠١)

أعمال حرة	هيئات	شركات	مديريات	محافظة بور سعيد	البنك العربي الدولي	لا يعمل	معاش
٤	٩	٤	٩	٦	١	١	٣



محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

جدول (٢٠)

أسماء المرشحين لعضوية المجلس الشعبي
المحلي لحي بورفؤاد لدورة الإنعقاد (١٩٩٧ - ٢٠٠١)

م	الإســـــم	السن	محل الاقامة	المهنة	الصفة	الانتماء الحزبي
١.	أحمد عبدالمحسن الجزارى	٣٥	فيلا عايده ش الجمهورية	فنى ق.س	عامل	مستقل
٢.	أحمد محمود تمام	٥٣	ش ٩ ٢٠١ ملك الفحام	رئيس أمناء مخازن	عامل	مستقل/وطنى
٣.	البيومى نصر الحنجوحى	٤١	ع التعاونيات الحكومية ش ٨٥	تاجر مستورد	فئات	مستقل وطنى
٤.	محمد محمود حسين	٣٨	مساكن العبور ع ٢٣ ش ٧	موظف	عامل	مستقل
٥.	فاروق صابر مبارك	٥٩	الهيئة ع ٢٩/١٢	معاش ق.س	عامل	أحرار
٦.	محمد غريب محمد	٣٢	الهيئة ع ٢٦٥ ش ٨ ب	ب/خدمة اجتماعية	فئات	مستقل/وطنى
٧.	شكرى محجوب ابوخنير	٣٩	الحزب الوطنى ع ٨ ش ١٧	مدرس	فئات	(تنازلات)
٨.	مجدى السيد متولى	٤٢	أشتوم الجميل ٣ ١٣ ش ١	محاسب بالتوكيلات	فئات	أحرار
٩.	على طلعت عبد الله	٢٨	ش ٢٣ يوليو.١٥ سبتمبر	بحرى ق.س	عامل	أحرار
١٠.	محمد عبدالرزاق ابراهيم	٤٧	الهيئة ٢٧٦/٦	مشرف ق.س	عامل	مستقل
١١.	محمود السيد عوض	٣٩	أشتوم الجميل ع ١٢ ش ٥٠١	كهربائى بالإسكان	عامل	مستقل
١٢.	اسامة مبارك عمارة	٣٧	المساكن الإقتصادية ع ٢	غطاس ق.س	عامل	مستقل/وطنى
١٣.	طه عبد محمد البنا	٤٤	المعلمين ع طه حسين	وكيل مدرسة بور فؤاد	عامل	مستقل
١٤.	محمد كامل عويله	٥٣	الهيئة ٢١٤ ش ٩	رئيس مكتب ق.س	عامل	مستقل
١٥.	اشرف التابعي عوض	٣٢	٩/١٨ ملك سيد حسنين	موظف بحى بور فؤاد	عامل	مستقل/وطنى
١٦.	اسامة محمد طنطاوى	٢٥	العبور ع ١٠٨ ش ٦	محاسب	فئات	مستقل/وطنى
١٧.	احمد السيد عبد العال	٣٣	أبو ع ٩ ش ١٥	تنمية مشروعات	فئات	مستقل
١٨.	يسرى حسن أبو على	٥٨	شارع الجيش رقم ٩	السياحة بحى بور فؤاد	عامل	وطنى
١٩.	ممدوح محمد الشافعى	٥٤	ش١٣/١٧ ملك والده	ناظر بالتربية والتعليم	فئات	وطنى
٢٠.	متولى السيد النحلة	٣٥	ش ٧ والجيش ١	محاسب بالمحافظة	فئات	وطنى
٢١.	على محمد القاطيرى	٥٩	البحيرى ١٦٤أ	قطاع التعليم	فئات	وطنى
٢٢.	عاطف مبارك مصطفى	٣٣	ش الحرية ١٤/١٠	بالشباب والرياضة	فئات	وطنى
٢٣.	طارق حسن الصياد	٤٣	أبو بكر ع٢ مدخل ج ش ١٢	محامى	فئات	وطنى
٢٤.	محمدمحمد أحمدأبوزيد	٤٢	ش ٢٣ يوليو والعروبة	مهندس حر	فئات	وطنى

محافظة بور سعيد، حي بور فؤاد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحاسب الآلي.

" تابع " جدول (٢٠)

م	الاســــم	السن	محـل الاقامة	المهنة	الصفة	الانتماء السياسي
٢٥.	محمود خالد حامد سليمان	٤٤	ش ٩/٨ شكه	مهندس حر	فئات	وطني
٢٦.	علاء السيد محمد أبو سير	٤١	حي العبور ع ٥٥ ش ١٣	محاسب بالبنك الدولي	فئات	وطني
٢٧.	يحيى محمد محمد سلام	٤١	ش ١١ الجزائر ع ٤٤	محاسب بمركز الإعلام	فئات	وطني
٢٨.	محمد ابراهيم القصبي	٣٥	مساكن هيئة قناة السويس	موظف بحي بورفؤاد	عامل	وطني
٢٩.	ابراهيم على عبد الراضي	٣٧	الحزب الوطني ع ٢٢ ش ٤٠٢	موظف بحي بورفؤاد	عامل	وطني
٣٠.	السيد محمد حسين امبغتي	٤١	ش ٨/١٢ ملك الفياضي	موظف بالحاويات	عامل	وطني
٣١.	محمد السيد محمد عبده	٣٦	الملاحة ٢٧/١٣ ملك الغباري	فني بالحاويات	عامل	وطني
٣٢.	بدوية ياقوت ابراهيم	٦٩	العبور ع ٥ ش ٨	بالمعاش	عامل	وطني
٣٣.	السيد جابر جمعه علي	٥٤	ش ١٥ سبتمبر ملك الشويحي	فني ق.س	عامل	وطني
٣٤.	السيد أحمد الشناوي	٥٠	ش التأميم ملك لبيب ميخائيل	مشرف ق.س	عامل	وطني
٣٥.	السيد العربي مصطفى	٤٣	الشئون الاجتماعية ع ٣	فني كهرباء	عامل	وطني
٣٦.	حسن السيد علي ابوملايه	٥١	مساكن الهيئة ٣/١٨٤	مشرف خراطه ق.س	عامل	وطني

٦ - ***تحليل خريطة المرشحين للمجلس المحلى للمحافظة عن بور فؤاد :***

بلغ عدد المرشحين للمجلس المحلى للمحافظة عن حى بور فؤاد (٣١) مرشحا ، ويمكن تحليل تكوينهم على النحو التالى :

أ - ***الحالة السنية :*** بلغ عدد المرشحين تحت سن الـ ٤٥ عاماً ، (١٣) شخصاً، بينما بلغ فوق سن الـ ٤٥ سنة ، ١٨ شخصاً وهو ما يعكس ضعف المرشحين الشباب بالمقارنة بالمرشحين غير الشباب .

ب - ***الحالة التعليمية :*** حيث بلغ عدد الحاصلين على مؤهلات عليا نحو (١٧) مرشحا، فى مقابل (١٤) شخصا حصلوا على مؤهلات متوسطة وما دونها، وهو ما يعكس إرتفاع المستوى التعليمى مقارنة بالمجلس المحلى للحى ، وبما يتلاءم مع أهمية المجلس المحلى للمحافظة ورسالته .

جـ - ***الصفة والديانة :*** حيث بلغ عدد من يحمل صفة عامل (١٦) مرشحاً، مقابل (١٥) شخصا يحملون صفة الفئات .

أما الديانة ، فقد ضمت قائمة المرشحين عدد شخص واحد مسيحى ، والباقى وعددهم (٣٠) شخصاً ينتمون إلى الديانة الاسلامية .

د - ***المهنة :*** حيث ضمت قائمة المرشحين (٧) أشخاص أعمال حرة، (٢) شخصان بالمعاشات، والباقى يعملون فى وظائف حكومية وفى هيئات رسمية مختلفة، وعددهم (٢٢) شخصا .

هـ - ***الانتماء الحزبى والسياسى :*** حيث تـوزع المرشحون بيـن الأحزاب التالية :

* ***الحزب الوطنى:*** وتقدم منه (١٤) شخصا مرشحا رسـميا باسـم الحزب. ومما يلاحظ على المرشحين ضمن مجموعـة الحـزب الوطنى الرسمية. ورود إسم أحد كبـار رجـال الأعمـال فـى بورسعيد، وهو صاحب توكيل (سونى Sony) ، وتم وضع إسـمه ضمن مجموعة الحزب لمجلس محلى المحافظة عن بـور فـؤاد نظراً لما يتمتع به من مكانة اجتماعية وما له مـن قبـول لـدى جماهير بور فؤاد .
* ***مستقلون :*** ولكنهم ينتمون للحزب الوطنى ، وبلغـوا (٣) ثلاثـة أشخاص .

* ***حزب الاحرار :*** حيث بلغ من رشحوا أنفسهم عن حزب الأحـوار، شخصان فقط
* ***حزب التجمع :*** شخصان فقط .

* ***مستقلون ولكنهم ينتمون لحزب الوفد :*** الذى قـاطع الانتخابـات وبلغ عددهم (٣) ثلاثة أشخاص .

* ***مستقلون تماما :*** وبلغ عددهم (٧) سبعة أشخاص .

و - ***نوع المرشحين :*** لم تتقدم أى سـيدة عـن أى مـن الأحـزاب أو المستقلين ، للترشيح لمجلس محلى المحافظة عن بور فـؤاد. وهـى

ظاهرة تدعو إلى الاستغراب والدهشة، حيث لا تتوافق مـــع ارتفـــاع درجة التعليم فى الحى والمحافظة، كما لا تتفق مع درجة الوعى العام للمرأة ونشاطها الاجتماعى فى الحى .

جدول (٢١)

أسماء المرشحين لعضوية المجلس المحلي للمحافظة عن بورفؤاد (٩٧-٢٠٠١)

م	أسم المرشح	السن	المهنة	الصفة	الانتماء الحزبي
١.	محمد عبد الفتاح الزيني	٤٠	مهندس بشركة بور سعيد	فئات	مستقل / وطني
٢.	محمد السيد علي لوما	٤٨	فني ممتاز بهيئة مدرس	عامل	مستقل / وطني
٣.	هشام علي احمد عوض	٣٥	أخصائي اجتماعي	فئات	الأحرار
٤.	سيف الدين سيد محمود	٥٧	رئيس قسم بالتليفونات	عامل	مستقل / وفد
٥.	صلاح الدين سعد حماد	٤٦	فني تدريس	عامل	مستقل / وفد
٦.	عادل عبدالغني محمود المصري	٤٣	مهندس زراعي حر	فئات	الأحرار
٧.	مصطفى دسوقي محمد سليم	٤٠	طبيب بمستشفى بور فؤاد	فئات	مستقل
٨.	عبد المنعم محمود الشاعر	٦٧	معاشات هيئة مدرس	عامل	مستقل / وفد
٩.	محمود احمد القرناوي	٤٧	صيدلي حر	فئات	التجمع
١٠.	نور الدين صابر اسماعيل	٤١	فني إنشاءات بهيئة مدرس	عامل	مستقل
١١.	جمال حسن محمد منصور	٤٠	مراجع بجمرك بور سعيد	عامل	مستقل
١٢.	ايهاب السيد محمد الزرو	٢٨	بحري بهيئة قناة السويس	عامل	مستقل
١٣.	السيد عرفة علي عطية	٦٦	نائب مدير الجمعية التعاونية	عامل	مستقل
١٤.	توفيق نور الدين العيسوي	٤١	مهندس حر ومدير مكتب	فئات	مستقل
١٥.	ناصر عنتر عبد السلام	٣٣	مراجع ثالث بالغرفة التجارية	فئات	مستقل
١٦.	محمد محمود اسماعيل الدربي	٤٣	مندوب تجاري	عامل	مستقل
١٧.	عادل حامد احمد الشراف	٤١	مهندس بشركة الحاويات	فئات	التجمع
١٨.	محمد اسماعيل محمود فرحات	٥٣	المدير التجاري بالجمعية التعاونية	عامل	حزب وطني
١٩.	عرفة عبد الرحمن مرسي	٥٩	مدير مكتب العمل	عامل	حزب وطني
٢٠.	محمود عبد المجيد عبد اللطيف	٤٩	فني بهيئة قناة السويس	عامل	حزب وطني
٢١.	محمد صلاح الدين أبو النوح	٤٤	فني بهيئة قناة السويس	عامل	حزب وطني
٢٢.	عبد الملك عبد الفتاح الزيني	٥٤	مدير معسكر الكشافة الدولي	عامل	حزب وطني
٢٣.	السيد محمد عبد المنعم جودة	٦٠	بالمعاش	عامل	حزب وطني
٢٤.	ممدوح محمد حسين خليل	٤٨	موظف بمديرية الكهرباء	عامل	حزب وطني
٢٥.	عادل عبد اللطيف عبد العال	٥٠	مدير عام بشركة الحاويات	فئات	حزب وطني
٢٦.	محمد الامام ابراهيم القزاز	٦٥	تاجر	فئات	حزب وطني
٢٧.	مصطفى محمد مصطفى بخيت	٤٢	مهندس مدني حر	فئات	حزب وطني
٢٨.	وليم سعيد جندي فسيح	٤٧	طبيب بيطري بمديرية الطب البيطري	فئات	حزب وطني
٢٩.	محمد عبد الرحمن العابدي	٤٩	أستاذ تجارة بور سعيد	فئات	حزب وطني
٣٠.	حسنين محمد حسنين علي	٥١	مدير عام المركز التجاري (سوني)	فئات	حزب وطني
٣١.	سيد محمد محمد ابو بكر	٥٧	محامي حر	فئات	حزب وطني

ثالثاً : إدارة الحملة الانتخابية :

بدأت الحملة الانتخابية لجميع المرشحين فور إغلاق باب الترشيح، أى فى نهاية الأسبوع الثانى من شهر مارس ١٩٩٧.

١ - إتجاهات الحملة الانتخابية :

تحركت الحملة فى ثلاثة إتجاهات :

الإتجاه الأول: لمرشحى الحزب الوطنى الذين انطلقوا من مقرهم الحزبى كمقر انتخابى لتنظيم حركتهم الجماهيرية وهؤلاء كانوا يمثلون ٥٠% من اجمالى المرشحين سواء للحى أو المحافظة، ٣٢ للحزب الوطنى من اجمالى المرشحين البالغ عددهم (٦٦) مرشحاً .

الإتجاه الثانى: كان يضم المعارضة كلها سواء كانوا مستقلين، أم ينتمون لأحزاب رسمية، وهؤلاء أنطلقوا من مقر حزب الأحرار نظراً لموقعه الهام فى مدخل بور فؤاد من ناحية الضفة الشرقية للقناة، بل أكثر من ذلك، فإن هذا المقر يقع فى مواجهة مقر الحزب الوطنى لحى بور فؤاد .

والإتجاه الثالث : يتعلق بحركة المرشحين ، حركة انفرادية لمحاولة كسب مؤيدين بين كافة الأوساط والشرائح ويعتمد هؤلاء على خلفيتهم الشخصية المعروفة لدى الجمهور، وكذا الاعتماد على علاقاتهم الشخصية.

٢ - *مضمون الحملة الإنتخابية :*

حيث تركزت الحملة الانتخابية على قضايا محلية. وأستطاع مرشحوا الحزب الوطنى فى بور فؤاد اعداد برنامج محلى ، تمت فيه مراعاة حاضر ومستقبل الحى ، وتوافقا مع أولويات ورغبات الجماهير. حيث تضمن العديد من النقاط منها : تحويل بور فؤاد إلى مدينة، والاهتمام بشاطىء بور فؤاد وتنمية السياحة فيها، ووضع منطقة شرق التفريعة على خريطة الاستثمار العربى والعالمى، بالإضافة إلى تنمية وتطوير مجالات الخدمة فى التعليم والصحة والشئون الاجتماعية، مع القضاء التام على البطالة فى إطار النهوض بالحى وتنميته تنمية شاملة. أما مرشحوا المعارضة فلم ينجحوا فى إعداد برنامج مشترك ، أو برنامج يعبر عن كل اتجاه على حده ، وهذا يعكس عدم قدرة المعارضة على تنظيم صفوفها وتوحيد حركتها، مما أفقدها القدرة على التصدى الجماعى للحزب الوطنى.

وما أمكن رصده على سبيل المثال ، وجود عدد من البرامج البسيطة لبعض المرشحين المستقلين ، كل على حده . فمثلا طرح المرشح د. محمود الغرباوى (مرشح المحافظة) برنامجا تضمن : التركيز على قضايا الشباب ، والتعليم ، ومعالجة مرفق المعديات لجعل مدينة بور فؤاد معبراً بين الشرق والغرب ، والاهتمام بالأطفال ، ومعالجة مصرف الملاحة، وتجميل بورفؤاد ... الخ. كذلك طرح م. محمد عبدالفتاح الزينى (مرشح المحافظة) ، كشفا بحساب إنجازاته فى الفترة السابقة لكسب تأييد المواطنين الناخبين ، ومن ذلك جهوده فى تشغيل الشباب ، وإضافة جناح لمستشفى بور فؤاد العام، ورصف شوارع منطقة التعاونيات ،واعفاء مدينة بور فؤاد من مقابل الصرف الصحى، وتوصيل الكهرباء للمناطق العمرانية الجديدة..الخ.

ولاشك أن القضايا التى كانت محل المناقشات دارت حول النـــهوض ببور فؤاد، وإعادة الجمال إليها. وتنميتها فى ضوء مشروع مثلــث التفريعــة الجديد، وهى جميعها قضايا محلية .

٣ - *أساليب الحملة الانتخابية :*

لوحظ على أساليب الحملة الانتخابية فى بور فؤاد ما يلى :

أ - اختفاء الندوات والمؤتمرات : حيث لم يتم إقامة أى سرادق مطلقاً فـى أى جزء من حى بور فؤاد، ومن ثم لم يعقد أى مؤتمـــر جمـــاهيرى خلال الحملـــة الانتخابيـــة ، ويعـــود ذلـــك لاعتبارات أمنية بالأساس خصوصاً ما يتعلق بالمعارضة. أما مرشحوا الحزب الوطنى فلم يكونوا فى حاجة لذلك استناداً إلى تحكمهم فى العملية الانتخابيـة ، والوضع التاريخى لهيمنة الحزب فى الحى، وكذا مســـاندة الجـــهات الإدارية والحكومية لمرشحى الحزب وتســـهيل طلباتـــهم وأمورهـــم ودعمهم أمام الناخبين .

ب - اقتصرت جهود الدعاية الانتخابية على اللافتات والملصقـــات علـــى الحوائط المتضمنة صورة المرشح ورقمه ورمزه، والدعوة لانتخابـــه. بالإضافة إلى المنشورات المطبوعة التى تتضمن بيانـــات شـــخصية للمرشحين لتعريف جمهور الناخبين بهم ، بل واسهاماتهم لمن ســـبقت لهم عضوية هذه المجالس .

جـ - عدم قيام مرشحى الحزب الوطنى بتوزيع أيـــة منشـــورات للدعايـــة لأنفسهم ، واكتفوا ببعـــض اللافتـــات البســـيطة وكشـــف بأســـمائهم ورموزهد وأرقامهم كدليل للناخبين ليوم الانتخاب .

د - استخدم مرشحوا الحزب الوطنى وسيلة الاتصال المباشر فـــى آخـــر أسبوعين سابقين على الانتخاب الذى كان محدداً له موعد ٧ أبريـــل



١٩٩٧. حيث قاموا بزيارة مواقع العمل فى العديد من الشركات الموجودة، ومن ذلك اللقاء الذى تم تنظيمه فى هيئة قناة السويس (فرع التوريدات) يوم ١٩٩٧/٤/١ صباحاً ، كذلك زيارة الهيئة (الترسانة البحرية) صباح يوم ١٩٩٧/٤/٣. كما قام مرشحوا الحزب بزيارة المدارس بواقع مدرستين يومياً ابتداء من ٢٩/ مارس ١٩٩٧ وحتى ليلة الانتخاب ، وذلك بالتنسيق وموافقة مدير عام التعليم فى بور سعيد. فى نفس الوقت الذى تم رفض قيام مرشحى المعارضة بهذه الزيارات، رغم الاعلان عن الموافقة ظاهرياً. كذلك قام مرشحوا الحزب الوطنى بعمل زيارة لمركز شباب بورفؤاد مساء ١٩٩٧/٤/١وتمت مقابلة أعضاء المركز وتعريفهم بالانتخابات ودعوتهم للحضور. كما أن المرشحين من كلا الطرفين قاموا بزيارة الجامعة كافراد ومقابلة بعض الناخبين وذلك بصورة غير رسمية .

هـ - الاعتماد من كل من الطرفين (الوطنى والمعارضة) على مقرات احزابهم للالتقاء بالناخبين وشرح أفكارهم والدعوة للحضور للأنتخاب.

و - استخدام المقاهى كوسيلة للدعاية الانتخابية نظرا لما تضمه من تجمعات جماهيرية تلقائية. فقد كان مرشحوا الحزب الوطنى يقومون بالمرور عليها، فى حين قامت المعارضة بالتحرك الجماعى على المقاهى والجلوس عليها فترات طويلة، واستطاعت ان توظفها توظيفاً إيجابيا كبديل لالغاء المؤتمرات الجماهيرية، والسرادقات فى الشوارع، وهو ما أظهر "المقاهى" كوسيلة دعاية انتخابية .

ز - استخدام وسيلة الميكروفون أمـــام مقـــر حـــزب الأحـــرار لتجميـــع المواطنين، وتعريفهم بالانتخابات ودعوتهم للمشاركة وتزكية مرشحى المعارضة .

ح - استطاع الطرفان (الحزب الوطنى والمعارضة)، وخاصة الأخــــيرة، توظيف السيارات فى الدعاية الانتخابية وذلك فى اليوم السابق علـــى الانتخاب ، ويوم الانتخاب ذاته .

ط - بالنسبة للانفاق على العملية الانتخابية : لم يلاحظ انفاق المرشـــحين أموالاً ضخمة، كما يحدث فى أنتخابات مجلس الشعب. ولذلـــك لـــم يلاحظ استثمار سلاح المال فى العمليـــة الانتخابيـــة للتـــأثير علـــى الناخبين، وكان الصرف على الانتخابات المحليـــة فـــى بـــور فـــؤاد محدوداً أو متواضعاً .

ك - على الرغم من هذه المنافسة بين طرفين : (الوطنى والمعارضـــة)، الا أنه لم تسجل من خلال المتابعة الميدانية، أو داخل قسم الشـــرطة، أى حوادث عنف تذكر، مقارنة بانتخابات مجلـــس الشـــعب مثـــلا . ويستثنى من ذلك بعض الاحتكاكات البسيطة بيـــن المرشـــحين يـــوم الانتخاب وكانت كلها بسيطة مما أمكن الشرطة من فضها بســـرعة، وعدم تصعيدها . أما مسألة التعدى بالألفاظ ، فقد كانت شائعة طـــوال يوم الانتخاب، واتهامات متبادلة بالتزوير فى الانتخابات ، أو التـــأثير على الناخبين ، أو رشوة بعض أعضاء اللجان الانتخابية .

ل - دعم المحافظ شخصيا لمرشحى الحزب الوطنى ، وقام بـــأكثر مـــن زيارة لبور فؤاد بصحبة المرشـــحين وأعضـــاء مجلســـى الشـــعب والشورى، وبالتالى فأن الأجهزة الحكومية والتنفيذية، قد أسهمت فـــى دعم مرشحى الحزب بصورة مباشرة وغير مباشرة .

م - ظهرت تربيطات المرشحين فى الحملة الانتخابية باقاربهم وزوجات بعضهم الذين أستطاعوا الدعاية المستقلة بعيداً عن تحركات أزواجهم. حيث لم تسجل حالة واحدة تمت فيها اصطحاب زوجة المرشح فى لقاءاته وزياراته كما لعبت المساجد والكنائس دور غير مباشر، باستخدامها كوسيلة للالتقاء بالناخبين بعد أداء الصلاة، وتوزيع المطبوعات الانتخابية عليهم .

رابعا: نتيجة الانتخابات :

بلغ عدد الناخبين ، كما سبق القول ، وطبقاً لما تم تسجيله فى السجلات الرسمية (١٦٥١٠) ناخباً ، موزعين على ٣٠ لجنة ، منها ١٢ لجنة للأناث بنسبة ٤٢% ، ١٨ لجنة للذكور من الشباب والرجال بنسبة ٥٨% وقد أجريت الانتخابات صباح وطوال نهار يوم الاثنين ٧/ أبريل ١٩٩٧، وتم اغلاق صناديق الاقتراع فى تمام الخامسة مساء ، ثم أجريت عملية الفرز وأسفرت عما يلى :

ا - نسبة المشاركة السياسية للناخبين :

بلغ جملة من أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات المحلية فى حى بور فؤاد، سواء لكل من مجلس محلى الحى ، أو مجلس محلى المحافظة عن بور فؤاد ٧٤٢٣ ناخبا ، وذلك بنسبة تقترب من ٤٥% من إجمالى عدد الناخبين وهى نسبة تتفق مع النسب العامة السابقة سواء فى الانتخابات المحلية أو فى انتخابات مجلس الشعب[1].

---

(١) يمكن الرجوع إلى دراسة للباحث، نشرت على صفحات الأهرام (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) بعنوان " انتخابات المجالس المحلية والتطور الديمقراطى" الاهرام، ٩٢/١١/٢٧.

٢ – *نسبة الأصوات الباطلة فى جميع اللجان :*

فقد بلغت على مستوى المجلس المحلى للحى ، ٧٦٧ صوتـا بنسبة ٦ر٤% من اجمالى عدد الناخبين، وبنسبة حوالى ١٠% من اجمالى عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم.

أما على مستوى الورقة الثانية الخاصة بالمرشحين للمجلس المحلى للمحافظة عن بور فؤاد، فقد بلغ إجمالى الأصوات الباطلة ٥٩٢ صوتاً، بنسبة ٤% تقريباً من اجمالى عدد الناخبين، وبنسبة تقترب من ٨% من اجمالى الذين أدلوا بأصواتهم .

وقد استصدر السيد محافظ بورسعيد، قراريه رقم (١٠١،١٠٢) فى ١٩٩٧/٤/٨، باعتماد نتيجة انتخابات المجالس المحلية فى دائرة بور فؤاد سواء للحى أو للمحافظة، وذلك بناء على ما ورد له من مديرية الأمن بنتيجة الفرز الرسمى(١).

ومما يسجل هنا ما يلى :

أ – أن لجان الإناث تلعب دوراً حاسماً فى نتيجة الانتخابات لما تشكله من نسبة عالية من إجمالى عدد الناخبين، تصل إلى ٤٢% مقابل ٥٨% للرجال. كما أنها مركزة فى مكان واحد (١٢) لجنة، ولذلك فإنها تعتبر من اللجان التى يدور حولها منافسة كبيرة، وترتفع فيها نسب التصويت، على الرغم من عدم الاقبال الملموس لمشاركة المرأة عموماً.

ب – تأكيداً للنقطة السابقة، فقد تجمع عدد كبير من كافة المرشحين حول لجان الإناث للحيلولة دون وقوع التزوير المعتاد فى هذه اللجان ، وقد

---

(١) يمكن الرجوع إلى قرارى (١٠١،١٠٢) فى ١٩٩٧/٤/٨ للسيد محافظ بورسعيد .

أدى هذا إلى حدوث شجار فى منتصف النهار فى الواحدة ظهراً بين مرشحى الوطنى والمعارضة. وتدخل الأمن وأسهم فى فض هذه المسألة إلا أن ضعف الرقابة من جميع مرشحى المعارضة وعدم تكتلهم قد أسهم فى تمكين عدد من مرشحى الوطنى من تقفيل بعض الصناديق فأدى إلى إرتفاع نسب تصويت لجان الإناث أو لجان الرجال.

جـ - أتضح من خلال المتابعة الميدانية عدم إقبال جماهيرى كبير على العملية الانتخابية، وهذا مالا يتفق مع النتيجة النهائية لعملية التصويت.

د - فضلاً عما قام به مرشحوا الحزب الوطنى من ممارسة إرهاب ظاهرى لقوى المعارضة دون استخدام العنف، مما أسهم فى خروج البعض تحت هذا التأثير من اللجان الانتخابية لتسهيل "تقفيل صناديق الادلاء بالصوت" لصالح مرشحى "الوطنى".

هـ - لعبت ظاهرة " الأسرية" والترابط القرابى، دورها الايجابى فى الحيلولة دون وقوع ظاهرة العنف، حيث أن غالبية المرشحين معروفين فى الحى، ولجمهور الناخبين ، مما أسهم فى تقليل الاحتكاك رغم زيادة حدة المنافسة، كما أن هذه الظاهرة قللت إلى حد كبير من ارتفاع نسب تقفيل اللجان الانتخابية، وذلك مقارنة ببعض الدوائر حيث وصلت فيها نسبة التصويت الرسمية نحو ٩٠% تقريباً .

و - تشير النتائج إلى ثبات عدد الأصوات التى حصل عليها مرشحوا الحزب الوطنى ويدور حول (٤٥٠٠) صوت لكل مرشح، بينما مرشحوا المعارضة، فقد دار حول (١١٠٠) صوت ، وهو ما يعكس أن ظاهرة تقفيل الصناديق كانت مؤكدة.

ومع ذلك فانه لم تكن هناك طعون رسمية، بل تشكلت لجنة بمثابة تجمع لأحزاب المعارضة باسم مؤتمر القوى الوطنية، ضمت الأحرار، الوفد، التجمع، الناصرى وممثل عن الجماعات الإسلامية (أ. محمد حسين)، وذلك للاحتجاج الشعبى على نتيجة الانتخاب فى بورسعيد كلها، وقد عقدت أحد مؤتمراتها ببور فؤاد، ولازال عملها قائماً حتى الآن[١].

خامسا: الاتجاهات العامة للناخبين قبل إجراء الانتخابات المحلية:

من واقع تطبيق استمارة ميدانية على جمهور من الناخبين/ بطريقة عشوائية[٢]، يمكن رصد الاتجاهات العامة للناخبين (العينة) كمايلى :

١ - ***جمهور العينة :***

تم تطبيق (١٠٠) استمارة، وتم استبعاد (٨) استمارات، لوجود أخطاء فيها، وتم اقتصار التحليل على (٩٢) استمارة. وقد تم تطبيق الاستمارة خلال الفترة من الانتهاء من الاعلان عن المرشحين رسمياً، وحتى قبل اجراء الانتخابات بيوم واحد، طبقاً لما خطط له . وقد أمكن التعرف على جمهور العينة من واقع تحليل الاستمارات وذلك على النحو التالى:

أ - *من حيث النوع :* اتضح تطبيق الاستمارة على(٧٧) من الذكور، مقابل (١٥) إناث.

---

(١) يمكن الرجوع إلى مؤتمرات أحزاب المعارضة والقوى السياسية ببورسعيد المنشورة على صفحات الوفد، وقد بلغ عددها (٤) اجتماعات آخرهم نشر بالوفد، ١٩٩٧/٦/٢٣.

(٢) قام اثنان من الباحثين، بالمعاونة فى تطبيق هذه الاستثمارات وهما: أشرف سنجر، ومحمد السيد فايد، من قسم العلوم السياسية بتجارة بورسعيد .

ب - ***من حيث السن :*** اتضح تطبيق الاستمارة على (٧٠) شخص تحت ٤٥ سنة، (٢٢) شخص فوق ٤٥ سنة .

جـ - ***من حيث الديانة:*** اتضح تطبيق الاستمارة على (٨٧) مسلم، (٥) مسيحيين.

د - ***من حيث المستوى التعليمى :*** فقد توزعت الاستمارات بين (٤٩) ناخب حاصل على مؤهل عال، وبين (٣٦) ناخب حاصل على مؤهل متوسط، وعدد (٢) ناخب حاصل على مؤهل دون المتوسط ، و(٥) ناخبين بدون مؤهلات (أميون - لايعرفون القراءة والكتابة) .

٢ - ***نسبة المشاركة فى التصويت فى الانتخابات المحلية السابقة :***

اتضح أن عدد الذين شاركوا بالتصويت من العينة ، بلغ (٦٠) ناخبا، بنسبة ٦٥% تقريبا، مقابل (٣٢) ناخب لم يشاركوا فى الانتخابات السابقة بنسبة ٣٥% تقريبا .

وقد تعددت أسباب المشاركة ، وأسباب عدم المشاركة كما سيتضح بعد ذلك .

٣ - ***الوعى بوجود انتخابات محلية فى ابريل ١٩٩٧ :***

اتضح أن هناك نسبة عالية على علم بوجود انتخابات محلية، ووصل عدد هؤلاء فى العينة إلى ٨٣ شخصا بنسبة ٩٠% تقريبا، مقابل (٩) أشخاص لايعرفون بذلك ، وبنسبة ١٠% تقريبا. ولاشك أن هذا يرجع إلى جو الدعاية واللافتات، كما تتفق مع ارتفاع نسبة التعليم فى هذا الحى.

٤ -درجة الرغبة فى المشاركة فى الانتخابات المحلية فى أبريل ١٩٩٧ :

اتضح أن ٥٤% من عينة البحث، أشارت إلى عزمها على المشاركة بالتصويت فى الانتخابات التى أجريت فى أبريل ٩٧ بينما أشار نحو ٤٠% من عينة البحث إلى عدم رغبتهم فى المشاركة فى الانتخابات المزمعة. كما أشار نحو ٦% من العينة إلى أنهم لم يقرروا بعد الادلاء بأصواتهم من عدمه. وعلى أية حال فإن هذه العينة تعتبر عينة ممثلة إلى حد ما لواقع المجتمع المحلى الذى تدور نسب المشاركة فى الانتخابات العامة عادة بين ٤٠-٥٠% من إجمالى عدد الناخبين[١].

وحول أسباب المشاركة ، فقد أشار كثيرون إلى الرغبة فى ممارسة حق سياسى، والقيام بدوره كمواطن ، والسعى نحو إعطاء الصوت لمن يستحق، والرغبة فى تعميق الممارسة الديمقراطية واختيار المرشحين الذين يستطيعون تأدية خدمات المواطنين، وعدم ترك الفرصة للتزوير فى حالة الذهاب للتصويت ، ومن أجل إصلاح البلاد، وأيضاً إصلاح المحافظة ، وقناعة البعض بعدد من المرشحين .. الخ .

أما عن أسباب عدم المشاركة بالتصويت ، فيرجعه البعض إلى عدم مشاركة أحزاب المعارضة لشكوكها فى اجراءات الانتخابات، وعدم وجود نزاهة فى إبداء الرأى ، وعدم التواجد فى البلاد أثناء الانتخابات، ولعدم وجود حرية كاملة ، ووجود التزوير المعروف ، وعدم ضمان التزام المرشحين ولإصرار الحكومة على نجاح من تريده، ولأن المستفيدين هم الذين يفوزون فحسب لسعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، ولعدم الاختيار المناسب من كافة

---

[١] خلص استطلاع للرأى أجراه حزب الأحرار فى بور فؤاد، أن نسبة المشاركة المتوقعة من المواطنين، فى التصويت هى ٣٨% بالنسبة للمرأة و٣٦% من الرجال، من بيان لحزب الأحرار عشية الانتخابات ، قام بتوزيعه على المواطنين لتحفيزهم على المشاركة، وللذهاب للتصويت.

الاحزاب للمرشحين حيث لايعمل هؤلاء لصالح الشعب وإنما لصالح أنفسهم ... الخ .

٥ - توقعات نزاهة الانتخابات من عدمه :

توقعت نسبة عالية من أفراد العينة، عدم نزاهة الانتخابات المحلية المزمعة، وبلغت هذه النسبة ٦٥%، مقابل ٣٥% لديهم قناعة بنزاهة الانتخابات وهذا الشيوع لعدم نزاهة الانتخابات قد يسبب فى إحجام الناخبين عن الادلاء بأصواتهم غالبا .

٦ - إتجاهات الناخبين نحو مدى فائدة المجالس المحلية وأهميتها :

اتضح إرتفاع إدراك الناخبين لفائدة المجالس المحلية وأهميتها فى خدمة المواطنين، والرقابة على السلوك التنفيذى ، والإدارات المحلية، والتعبير عن المواطنين بحق ، وعن مصالحهم المحلية. وقد وصلت نسبة الذين يعتقدون فى أهمية هذه المجالس إلى ٦٥%، مقابل ٣٥% لايعتبرونها تمثل أهمية تذكر .

٧ - عضوية الأحزاب السياسية :

حيث أفصحت العينة عن عدم الاشتراك فى عضوية الأحزاب السياسية بنسبة كبيرة، تصل إلى ٨٤% ، مقابل ١٦% يشتركون فى الأحزاب السياسية. وقد توزع الأعضاء المنتمون للأحزاب بين ثلاثة أحزاب سياسية هى : الحزب الوطنى بنسبة ٦٠%، والأحرار بنسبة ٢٣ر٥% ، ثم الوفد بنسبة ١٦ر٥% .

ولاشك أن عدم الاشتراك فى الأحزاب والانتماء إليها ظاهرة عامة لغياب العمل السياسى الحقيقى الذى يمكن تعبئة الناس من خلاله نحو

النشاطات السياسية والاهتمام بالعام وعدم الإقتصار على ما هو خاص فحسب. وقد أشار بعض ما طبقت عليهم الإستمارة من العينة، إلى أنه لن يشترك فى الأحزاب السياسية حالياً أو مستقبلا مالم يكن هناك ديمقراطية حقيقية فى البلاد.

وهكذا فقد إتضحت الإتجاهات العامة لجمهور الناخبين قبل إجراء الإنتخابات، حيث أن هناك نسبة من العينة، شاركت فى الإنتخابات الماضية، وهناك إتجاه بالوعى بوجود إنتخابات محلية فى إبريل الماضى، وإتجاهات عامة بالرغبة فى المشاركة تتوازى مع رغبة بعدم المشاركة بالمناصفة تقريباً، كما أن هناك إتجاه عام بتوقع عدم نزاهة الإنتخابات وتزويرها، وكذلك إتجاه عام بجدوى وأهمية المجالس المحلية، فى الوقت نفسه، فإن الإتجاه السائد وبنسبة كبيرة كانت ناحية عدم الإشتراك فى الأحزاب السياسية .

سادساً: تحليل النتائج النهائية للإنتخابات المحلية فى بور فؤاد:

فى ضوء الإستعراض السابق لنتائج الإنتخابات المحلية فى دائرة بور فؤاد، وما أسفرت عنه من فوز مجموعة الحزب الوطنى سواء على مستوى مجلس محلى الحى، أو على مستوى المحافظة عن حى بور فؤاد، يمكن إستخلاص عدد من النتائج الهامة:

١ - *مؤشر السن :*

حيث كشفت النتائج النهائية عن فوز (١٢) شخص تحت ٤٥ سنة، و(٦) أشخاص فوق ٤٥ سنة وهذا يكشف بوضوح عن إتاحة الفرصة بدرجة أكبر للشباب. فنسبة الفائزين تحت سن الـ ٤٥، بلغت ٦٧% ، على عكس كل المجالس السابقة من ٧٩-١٩٩٦، التى كانت قد تراوحت بين ٤٥% - ٥٥%، مما يؤكد الزيادة الواضحة لعدد الشباب، وهو ما يعكس أيضاً إنحيازاً

أكبر لهؤلاء فى ضوء زيادة التعليم فى الحى، الذى قد يدفع إلى الوعــى ثـم الإهتمام .

أما بالنسبه لمجلس محلى المحافظة عن بور فؤاد، وعددهم ١٤، فقـد تبين العكس، حيث أن ٢ إثنين فقط من بين الناجحين هم الذين تحت سن الـ ٤٥ (إحداهما ٤٢ سنة، والآخر ٤٤ سنة)، وبنسبة ١٥% بينما بقية النـاجحين ونسبتهم ٨٥% هم الذين تقع أعمارهم فوق ٤٥ سنة. وهـذا يؤكـد إنحيـازاً مضاداً عند إختيار هذه المجموعة من قبل الحزب الوطنى إزاء مرشحيه. وقد يكون أحد الدوافع لذلك، هو أن مجلس محلى المحافظة قد يحتاج إلى السـن الأكبر الذى يعكس التجربة والنضج، لأن دوره يتعلق بالاسـهام فـى صنـع السياسة المحلية على مستوى المحافظة ككل، على عكس مستوى الحى الـذى قد يحتاج أعضاءً ليسوا بالضرورة ملمين بالمحافظة ككل، أو على الأقل يكون الحى البوابة لتدريب القيادات على ممارسة سلطة الرقابة فى مستواها الأول.

٢ - *نسبة التجديد فى النخبة الفائزة فى الإنتخابات :*

على مستوى مجلس محلى حى بور فؤاد، أمكن تغيير ٩ أعضاء بمـا يوازى نسبة ٥٠%، مع الابقاء على ٩ أعضاء، أربعة منـهم مـن المجلـس الأخير فقط (١٩٩٢-١٩٩٦)، (٥) خمسة من الدورات السابقة، وكانوا أيضـاً ضمن هذا المجلس الأخير. علاوة على أنه من بين الأشخاص الجـدد(أحـد الأعضاء القدامى بالمجلس (٨٨-١٩٩٢) (وهو/ يسرى أبو على)، وهـؤلاء الأشخاص الخمس المستمرون من دورات سابقة وبدون انقطاع هم: (بدريـة ياقوت ابراهيم، السيد جابر جمعة على، السيد أحمد الشناوى، وابراهيم علـى عبد الراضى، وعلى محمد على الفطايرى).

أما الأعضاء الذين استمروا من المجلس الأخير فهم : (عاطف محمد مبارك مصطفى،علاء السيد محمد أبو صير، محمد ابراهيم القصيفى، ومحمد السيد محمد معيط) .

وبالمقارنة بالمجالس الأربعة السابقة، فانه يتضح أن نسبة التجديد التى وصلت إلى ٥٠%، تعتبر إضافة جيدة، وظاهرة ملفتة للنظر. حيث أن نسبة التجديد لم تتجاوز ١٧% فقط من قبل. وهذا مرجعه إلى التغيرات الأسرية الواضحة فى الحى، وظهور أسر جديدة، وأسر تطورت وامتدت مما كان له انعكاس على التجديد وضرورة اتاحة الفرصة لأشخاص جدد، يعبرون عن الواقع الجديد.

أما بالنسبه للمجلس المحلى للمحافظة عن بور فؤاد، فقد أضيف عضوان جديدان نتيجة زيادة عدد الأعضاء من (١٢) إلى (١٤) عضواً بالإضافة إلى تغيير عضوين آخرين ، وذلك بنسبة ٣٠% ، مقابل ٧٠% مستمرون من المجالس السابقة.

٣ - *تضافر عوامل عديدة فى تحقيق هذه النتيجة، ونجاح مرشحى الحزب الوطنى:*

فبغض النظر عما شاب عملية الانتخاب من سلبيات، وذلك فى سياق ما يشوب عملية الانتخابات عامة فى مصر، فإنه يمكن القول أن مؤشرات الانتماء الاجتماعى والطبقى للمرشحين كجزء من الطبقة الوسطى بمستوياتها المختلفة، وإرتفاع نسب التعليم وهو ما ظهر فى المرشحين عامة والناجحين بصفة خاصة ، والارتباط الأسرى لغالبية المرشحين والناجحين خاصة، قد أسهمت فى نجاح مرشحى الحزب الوطنى والاقلال من نسب العنف والاحتكاكات بين المرشحين . وقد اتسق ذلك كله مع الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لمجتمع بور فؤاد، إلا أن هذا لا ينفى تدخل الإدارة

الحكومية للتأثير على الناخبين ، ومساعدة مرشحى الحزب الوطنى على تقديم خدمات تدعم من مركزهم وسط الجماهير.

٤ - لوحظ من خلال متابعة هذه الانتخابات، أنها كشفت عن دور حيوى للشباب فى دعم مرشحى الحزب الوطنى. فقد مارس شباب " نادى حورس "، كفئة لها ولاء مباشر وانتماء للحزب الوطنى فى بور فؤاد، دوراً إيجابياً واضحا فى دعم مرشحى الحزب. وقد اضطلع هؤلاء الشباب بمهمة كبيرة فى الدعاية لمرشحى الحزب. كما ارتدى كثير منهم فانلات مطبوع عليها رمز الحزب ودعوة لانتخاب ممثلى هذا الحزب. وقد قلل ذلك من حدة القول بأن الانتخابات قد تم التلاعب فيها تماما. حيث أن قيام فئة كبيرة كالشباب بهذا الدعم، ظاهرة تستحق النظر.

٥ - رغم المآخذ على العملية الانتخابية فى بور فؤاد، إلا أنه مما يسجل هنا، أن متابعة بعض الدوائر الأخرى فى مواقع داخل بعض المحافظات كشفت عن وصول حجم المشاركة إلى ٩٠%، وهو ما لا يعكس الواقع نظراً لضعف المنافسة الانتخابية. ولذلك فإن دائرة بور فؤاد نظراً للمنافسة المتكافئة عددياً، حيث كان هناك مجموعة متكاملة على مستوى الحى وأخرى على مستوى المحافظة تواجه مرشحى الحزب الوطنى، فقد جاءت نتيجة التصويت مقبولة منطقيا بعض الشىء ، مع التحفظات التى سبق أن أشرنا إليها من خلال المتابعة الميدانية.

٦ - كشفت معركة الانتخابات فى بور فؤاد عن محدودية المنافسة أمام الحزب الوطنى، وذلك لعدم اكتمال قائمة لأى من الأحزاب الأخرى (كالأحرار أو الوفد أو التجمع). فالوفد كان قد قاطع الانتحابات، ولكن البعض من أعضائه رشحوا أنفسهم كمستقلين دون نكران انتمائهم للوفد، كما أن الأحرار هو الذى دخل الحلبة علانية، ولكن دون اكتمال قائمته بالإضافة إلى أن المستقلين لم يكونوا بالكثرة المتوقعة، التى تستطيع الصمود.. ولذلك فأن هذا قد تسبب فى محدودية المنافسة، والذى عمق من ذلك، هو عدم قدرة المعارضين على التنسيق فيما بينهم، وهو ما أعطى الفرصة بدرجة كبيرة لمرشحى الحزب الوطنى لكى يفعلوا ما يشاءون ، فى ضوء الظروف والعوامل المحيطة التى صاحبت العملية الانتخابية.

٧ - تلاحظ ظهور فئة جديدة، وهى فئة أصحاب الأعمال الحرة، ضمن الناجحين على مستوى الحى والمحافظة ، للمرة الأولى فى بور فؤاد. حيث كان السائد هو أن كل الناخبين كانوا موظفين رسميين، وهذا كان يعبر عن واقع اجتماعى معين آنذاك. إلا أن تغير هذا الواقع بفتح مجالات الإستثمار الخاص، وبدء مشروعات السياحة، والتجارة، بدلاً من سيطرة فئة الموظفين، فرض نفسه على قوائم الحزب الوطنى الذى أعطى لهم فرصة مما يعنى تغيراً هاماً بإتاحة الفرصة لهؤلاء ، مع تراجع الهيمنة التاريخية لفئة الموظفين على المجالس المحلية وهذه ملاحظة جديرة بالاهتمام مستقبلاً .

وختاماً :

فإن التحليل السابق قد أعتمد أساساً على المتابعة الميدانية، ومراقبة العملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى نهايتها بإعلان النتائج، وكذا تداعياتها بعد ذلك. فضلاً عن أن الملاحظة وقراءة الواقع مباشرة أسهمت فى صياغة ملامح هذا الواقع بطريقة علمية منظمة، كما أسهمت فى التعرف على سير العملية الانتخابية، وفى تحليل مرحلة الترشيح، ونتيجة الانتخابات أيضاً.

وفى النهاية يمكن القول ، بأن هذه النتائج التى وصل إليها البحث بمثابة قراءة أولية لهذه الانتخابات تحتاج إلى المزيد من الجهد والمتابعة، إلا أنها تعطى المؤشرات لفهم مفاتيح العملية الانتخابية على مستوى المحليات، يمكن أن تساعد على فهم آليات العلاقة بين التجارب الانتخابية المتعددة وبين التصور الديمقراطى فى إطار نهج التعددية السياسية الذى تم الأخذ به فى النظام السياسى المصرى فى بالربع الأخير من القرن العشرين.

